

الكتب المالية والاقتصادية

الإقتصاد والعجز تحت الثابت

الاستدلال العربي : نعمة أم نقمة ؟

دكتور
محمد دويدار
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الناشر / منشأة المعارف بالإسكندرية
جلال حنزي وشركاه

الأفصاح عن العجز وتحتنا الثانية

البرول العربي : نعمة أم نقمة ؟

دكتور
محمد دويدار
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

١٩٨٢

الناشر // منشأف بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

كتب للمؤلف

- نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي (باللغة الفرنسية) ، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ .
- مشكلات التخطيط الاقتصادي ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
- مشكلات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في تطور الاقتصاد المصري ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- دراسات في الاقتصاد المالي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ . الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ .
- مبادئ الاقتصاد السياسي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ . الطبعة الثالثة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ . الطبعة الرابعة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، تحت الطبع .
- دروس في الاقتصاد النقدي ، الجزء الاول ، التعريف بالنقود ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ . الطبعة الرابعة ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ . الطبعة الخامسة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، تحت الطبع .
- الاقتصاد السياسي علم اجتماعي (باللغة الفرنسية) فرنسوا ماسبيرو ، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغالية) ، الطبعة السادسة ، ١٩٨١ .
- استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الفقر في ريف العالم الثالث ، مع آخرين (بالانجليزية) ، نيودلهي ، ١٩٨٠ .
- اقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

- استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية (مع محمد نور الدين ، سلوى البنترى ، غادة الحفناوى) منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨٠ •
- الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتة ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١ •
- استراتيجيات التطور ومشكلة البيئة فى افريقيا (بالغة الانجليزية)، كوالالومبور ، تحت الطبع •
- الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ، مكتبة مدبولى ، القاهرة، ١٩٨٢ •

تقديم

ينتمى الاقتصاد العربى الى الجزء المتخلف من الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويشغل بالنسبة لهذا الاقتصاد مكانا استراتيجيا بدوره فى نمط تقسيم العمل الذى يسود هذا الاقتصاد : بما ينتجه من صادرات حيوية ، أهمها التبرول حاليا ، وما يشتريه من واردات من سلع صناعية وغذاء وأسلحة ، وما يودعه من ثروات مالية فى مؤسسات النظام المالى للاقتصاد الرأسمالى الدولى . كما أن العالم العربى يشغل مكانا استراتيجيا بموقعه على خريطة العالم وحيوية هذا الموقع للدفاع عن المصالح التى تسود هذا الاقتصاد الدولى .

والعالم العربى ، وإن كان يشغل هذا المكان الاستراتيجى ، لايجنى من طبيعته الا القليل ، اذا ما نظرنا الى ما حققه على مستوى الخروج من التخلف الاقتصادى والاجتماعى عن طريق عملية تطوير تتضمن تحرير موارده واستخدما رشيدا لهذه الموارد يرفع من المستوى المادى والثقافى للغالبية من سكانه رفعا مستمرا . بل على العكس .

فقد شهدت السبعينات تزايد اندماج الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى تزايدا يعمق من تبعيتها وتخلفها ويتضمن تدهور الأحوال المعيشية للغالبية وتقلص الوزن السياسى للعالم العربى فى المجتمع العالمى . وكان ازدياد اندماج الاقتصاديات العربية فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى عقد تتفاقم فيه أزمته الهيكلية . وهو ما يعنى ازدياد حدة أزمة الاقتصاد اليومى الذى تعيشه الغالبية من أفراد الأمة العربية . ويلعب البترول دورا محوريا فى تحقيق هذا المسار .

وتبلور تطورات السبعينات فى الاقتصاديات العربية وضعا اقتصاديا يفرض فى بداية الثمانينات تحديات أساسية اذا ما نظر الى الموقف من زاوية تطوير المجتمع العربى اقتصاديا واجتماعيا ، تحديات يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وتحديات تفرض نفسها من جراء نمط النمو الذى اتبع فى الاقتصاديات العربية حتى الآن . ويتوجها جميعا التحدى الذى تفرضه الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى .

(١) انظر فى ذلك مؤلفنا ، الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ،

منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٨١ .

لإبراز التحديات التي تواجه الأمة العربية في مستهل الثمانينات لابد من تتبع مسار الاقتصاديات العربية في السبعينات والدور الذي لعبه ، ويلعبه ، البترول في تحقيق هذا المسار ، وذلك في إطار الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الرأسمالي الدولي ، الذي تنتمي إليه الاقتصاديات العربية ، بصفة خاصة ، لبيان ذلك فتعرض :

● في باب أولى للموقف في الاقتصاد العالمي في بداية الثمانينات .

● وفي باب ثان لوضع الاقتصادى العربى كبلورة لحركة السبعينات .

● لنرى في باب ثالث مايفرضه الوضع الاقتصادى العربى الراهن كتحديات أساسية للثمانينات .

محمد دويدار

الاسكندرية - فبراير ١٩٨٢

الباب الأول

الموقف فى الاقتصاد العالمى فى بداية الثمانينات (١)

للاحاطة بابعاد هذا الموقف نرى فى مرحلة أولى الموقف فى الاقتصاد
الرأسمالى الدولى ، ونبرز فى مرحلة ثانية الموقف فى الاقتصاديات
الاشتراكية المخططة .

(١) نرتكز فى هذا الباب على الدراسة التى قدمناها عن الموقف
الاقتصادى فى ١٩٧٩ فى مؤلفنا « الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتة » .
ونضيف هنا أهم خصائص الموقف فى سنتى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ .

الفصل الأول

الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى بداية الثمانينات تفاقم الازمة

- الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .
- الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة .
- الأثمان : آلية السوق الرأسمالية الدولية .
- أهم مشكلات الاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاديات العربية .

١ - الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

بداية الثمانينات تؤكد الاتجاه الهيكلى الذى ساد السبعينات : اتجاه التضخم فى ثنايا الركود :

تؤكد نتائج الأداء الاقتصادى فى ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ استمرار الاتجاه العام الذى ساد الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فى السبعينات . وهو اتجاه الركود النسبى ، كما يظهره الاتجاه الانخفاضى لمعدلات التغير فى انتاجية العمل مرتبطة بمعدلات تراكم رأس المال ومعدلات كبيرة من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة المادية . وهى معدلات تتقلب فى الزمن القصير ، بما يترتب على ذلك من انخفاض نسبى فى معدلات الزيادة فى الدخل الحقيقى . هذا الركود النسبى يحتوى الاتجاه التضخمى وقد تزايدت معدلاته وازدادت حدة تقلباته اللحظية . وهكذا يكون جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالى الدولى : فى الزمن الطويل يتمثل فى التضخم فى ثنايا الركود . وتتميز هذه الحركة فى الزمن القصير فى تقلبات ، تزداد حدتها ، فى معدلات وجودهما معا ، ومن ثم فى كل معدلات الأداء الاقتصادى . بما يتضمنه ذلك من عدم استقرار نقدى ومالى وتخطيط فى السياسات التى تتخذها الدولة . هذا الاتجاه العام يجد ركيزته التنظيمية فى ازدياد تركيز المشروعات وسيطرتها الاحتكارية مع ازدياد حدة الصراعات بينها على الصعيدين القومى والعالمى، وازدياد حدة الصراع على توزيع الدخل فى داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفى خارجها، وعلى الاخص توزيع « فوائض » الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، بترولية وغير بترولية .

تزايد حدة الاتجاه فى الوضع الموقفى ١٩٨١/٨٠ :

كما تؤكد نتائج الأداء الاقتصادى فى ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ تزايد حدة هذا الاتجاه المتأزم فى الوضع الموقفى للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة خلال هذه الفترة . ولبيان ذلك نعرض لأهم المؤشرات الاقتصادية، الموقفية والهيكلية ، للاقتصاد الأمريكى والاقتصاد البريطانى مع بعض الاشارة الى بقية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة . واختيار الاقتصاد الأمريكى يبرره مكانه فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ودوره القيادى فيه ومدى ارتباط الاقتصاديات العربية به والدور الذى تلعبه الولايات المتحدة الامريكية فى القضايا المصرية ، الاقتصادية والسياسية ، للعالم العربى . أما الاشارة الى الاقتصاد البريطانى فيقصد بها ابراز تجربة السياسة الاقتصادية لحزب المحافظين وما أدت اليه من نتائج بأعتبار أن السياسة الاقتصادية للادارة الامريكية الحالية لا تختلف كثيرا عنها فى معالمها الرئيسية .

المؤشرات الرئيسية للموقف الاقتصادي في أهم الدول الرأسمالية
المتقدمة خلال عامي ١٩٨١/٨٠ ، نسب مئوية :

معدل تغير الرقم القياسي					
الدولة	معدل النمو الحقيقي	لأثمان المستهلكين	معدل البطالة		
	تقديرات ١٩٨٠	تقديرات ١٩٨١	تقديرات ١٩٨٢	تقديرات ١٩٨٠	تقديرات ١٩٨١
الولايات المتحدة -	١ر٤	١	١٣	٩ر٥	٧ر٩
اليابان	٤ر٧	٣ر٥	٨ر٦	٦ر٥	٢ر١
ألمانيا الغربية	٢ر٥	٢ر٤	٥ر٤	٤ر٧	٣ر٩
فرنسا	٢ر١	١ر٩	١٣ر١	١٠ر٧	٢ر٥
إيطاليا	٢ر٩	١	١٩ر٧	١٥ر٨	٢ر٧
المملكة المتحدة -	٢ر٢	- ٢	١٨ر١	١٣ر٥	٦ر٤
كندا	- ١	٢	٩ر٩	٩ر٧	٢ر٩
هولندا	٠ر٨	١ر٣	٦ر٥	٥ر٨	٥
أستراليا	٢ر٣	٣ر١	١٠ر٦	١٠ر٣	٧ر٣
بلجيكا	١ر٤	١ر٣	٦ر٨	٥ر٩	٨ر٧
أسبانيا	٠ر٨	٢	١٦ر٨	٢٥ر٧	١١ر٧
السويد	٢ر٥	١ر١	١٣ر٣	١٠ر٥	٢ر١
الدانيمارك -	١ر٢	٠ر٥	١٢ر٩	١٠	٧
النرويج	٣ر٩	٢ر٨	٩ر٩	٩ر٩	١ر٣
أيرلندا	١ر٣	٢ر٤	١٨ر٣	١٤	٢٢ر١
سويسرا	١ر٥	١ر١	٤ر٤	٣ر٦	٠ر٤

Euromoney, Oct. 1980

المصدر :

هذه المؤشرات تبين استمرار معدل النمو الحقيقي في الانخفاض في ١٩٨٠ وتوقعات أن يكون كذلك في ١٩٨١ ، كما تبين أن هذا المعدل كان سلبيا في الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والدانيمارك . كما تشير الى زيادة معدلات البطالة وتوقع تفاقم وضعها في غالبية هذه البلدان . هذا في الوقت الذي تستمر فيه معدلات التضخم في أن تكون مرتفعة في عام ١٩٨٠ ، حيث وصلت الى ما يقارب ٢٠٪ سنويا في إيطاليا وبريطانيا و ١٣٪ في الولايات المتحدة وفرنسا .

كما تبين المؤشرات الهيكلية استمرار انخفاض معدل الاستثمار الذي لا يتعدى ١٧٪ من اجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة • وهو أدنى معدل بين الدول الرأسمالية المتقدمة فيما عدا بريطانيا • وجزء كبير من هذا الاستثمار مخصص لاستبدال الامكانيات الانتاجية الحالية ولشراء المساكن وللتركيم في المخزون السلعي • وما يبقى منه للتوسع في الطاقة الانتاجية لا يتعدى ٣٪ • كذلك الامر بالنسبة لانتاجية العمل التي يستمر معدل زيادتها السنوى في الانخفاض طوال العشرين سنة الأخيرة في الدول السبع الكبار في داخل الاقتصاد الرأسمالى الدولى • وهو اتجاه يتأكد في ١٩٨٠ •

معدل النمو السنوى للانتاجية في العشرين سنة الأخيرة لأكثر الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

١٩٧٩ - ١٩٧٣	١٩٧٣ - ١٩٦٧	١٩٦٦ - ١٩٦٠	
٢٨٪	٤٩٪	٤٣٪	كندا
٤٢٪	١٠٪	٨٥٪	اليابان
٣٣٪	٦٦٪	٧٣٪	ايطاليا
٥٪	٥٪	٥٨٪	المانيا الغربية
٥١٪	٥٧٪	٥٤٪	فرنسا
٠٦٪	٣٨٪	٤١٪	المملكة المتحدة
٢١٪	٢٩٪	٤٢٪	الولايات المتحدة

المصدر : The Us Productivity Crisis, Special Report, Newsweek, Sep., 8, 1980, P 43 .

تخطيط السياسات الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :
وازاء هذا الموقف الذى يصفه الرئيس الأمريكى ريجان فى خطابه الموجه للأمم فى ٥ فبراير ١٩٨٠ بأنه « أسوأ فوضى اقتصادية منذ الكساد الكبير » فى الثلاثينات ، تتخبط السياسة الاقتصادية بين التضخم والبطالة •

ففى بريطانيا حيث بلغ معدل التضخم ٢٢٪ فى صيف ١٩٨٠ ووصل عدد المتعطلين فى نهاية العام الى ٢ مليون (أعلى رقم منذ الكساد الكبير) ، وشهدت نفس نهاية العام عددا كبيرا من المشروعات يواجه خطرا حقيقيا للافلاس ، تقوم حكومة المحافظين باتباع سياسة اقتصادية قوامها تخفيض

الضرائب على الافراد والشركات (بقصد تشجيع الادخار والاستثمار لديهم) وانقاص الانفاق الحكومي والعمل على ايجاد اطار يطلق من حرية حركة المشروع الفردي . وهى السياسة التى يوصى بها اصحاب المذهب النقدي monetarist doctrine . وقد قامت الحكومة بتخفيض الضرائب لمستويات الدخل المرتفعة تخفيضا معتبرا . ولكى لا يؤدي هذا التخفيض الى زيادة عجز الميزانية قامت الحكومة بزيادة الضريبة على القيمة المضافة ، وهى نوع من ضريبة المبيعات ، من ٨٪ الى ١٥٪ . وهو ما أدى الى رفع ائمان التجزئة ودفع بالمستهلكين الى زيادة مشترياتهم خوفا من زيادات جديدة فى الائمان ، كما دفع العمال الى المطالبة بزيادة فى الأجور . وقد أدت زيادة الأجور فى قطاع الدولة فى السنة المالية ١٩٨١/٨٠ الى زيادة ائمان التجزئة ودفع بالمستهلكين الى زيادة مشترياتهم خوفا من زيادات عجز الميزانية . أما نفقات الدفاع فلم يكن من الممكن تخفيضها الا اذا زيدت ضرائب الدخل . كل ذلك أدى الى انفجار فى عرض النقود يناقض ما وعدت به الحكومة من المحد من عرضها . ولتحقيق حرية المشروع الفردي قامت الحكومة بإزالة الرقابة على الصرف سامحة للشركات البريطانية بالاقتراض من الخارج ، كما أزال القيود على التوسع فى النقود المصرفية . وقد ترتب على حرية البنوك الدولية فى تسجيل ودائع وقروض أكثر فى حسابات فروعها البريطانية (نتيجة لاقتراض الشركات البريطانية من الخارج) أن قفز عرض النقود ب ٥٪ خلال شهر واحد . الأمر الذى زاد من الضغوط التضخمية . ولمواجهة ذلك يعتمد بنك إنجلترا على سلاح رفع اسعار الفائدة للحد من التوسع فى الائتمان ، حيث بلغ سعر الخصم ١٦٪ . وقد أدى ذلك الى الزيادة فى عرض النقود ، اذ أدى توقع الحصول على هذا العائد المرتفع من الاسترليني ، وهو عملة يسندنها بترول بحر الشمال ، الى جذب الودائع المعدة للاقتراض من الخارج ، أى الى زيادة الطلب على الاسترليني ، الأمر الذى يرفع من قيمته فى سوق العملات ويجعل الصادرات البريطانية أغلى ثمنا ويزيد من منافسة السلع المستوردة الرخيصة للمنتجات البريطانية فى السوق المحلية . وقد وجهت شروط التبادل الجديدة مع الطلب الداخلى المنخفض ضربة للكثير من المشروعات لا يتوقع لها أن تفوق منها . وقد اعلنت الحكومة انخفاض الناتج الصناعى فى ربع العام المنتهى فى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٠ ب ٩١٪ من مستواه فى

العام السابق . كما أن الشركات الكبيرة تضطر لمواجهة الموقف الى زيادة الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة ، الأمر الذى يزيد من خسائرها .

وفى الولايات المتحدة الامريكية حيث يوصف عام ١٩٨٠ بأنه عام انتشار الكساد كان اتجاه الحكومة فى بداية العام نحو مواجهة التضخم بالحد من التوسع فى الائتمان وعرض النقود . فاعلنت برنامجها فى ١٤ مارس ١٩٨٠ الذى تمثلت أهم بنوده فى :

- ضغط الانفاق الحكومى لتخفيض العجز فى ميزانية ١٩٨١/٨٠ .
- زيادة الإيرادات عن طريق فرض المزيد من الضرائب خاصة على الواردات البترولية وأرباح التأمين .
- احتساب سعر خصم جزائى (١٦ ٪) على البنوك الكبيرة مع استمرار سعر الخصم عند (١٣ ٪) بالنسبة للمقترضين غير الدائمين والبنوك الصغيرة .
- تحديد سقف للتوسع الائتمانى فى حدود ٩ ٪ .
- زيادة الالتزامات المطلوبة لمقابلة الاحتياطى فى كل البنوك بنسبة ٢ ٪ لتصل الى ١٠ ٪ مع تخفيض البنود الداخلة فى حساب مقام نسبة الاحتياطى .
- تثبيت الائتمان والأجور .

وعندما تبدى للحكومة انتشار الكساد فى فروع النشاط المختلفة وتناقص معدل بناء الوحدات الجديدة عدلت عن هذا الاتجاه وأعلنت نهاية سياسة التقييد على الائتمان فى الأسبوع الثانى من يوليو ١٩٨٠ . وكان معدل ارتفاع الائتمان بطيئا فى الفترة من مارس حتى أغسطس ١٩٨٠ . ولكنه عاد الى التزايد وارتفعت الائتمان ارتفاعا كبيرا وبرز التضخم كالمشكلة رقم واحد لمتخذى قرارات السياسة الاقتصادية . وهكذا يختلف مسار السياسة الاقتصادية ثلاث مرات فى عام واحد . وتكون محصلة هذه السياسة فى تخطيطها بين التضخم والبطالة أن ينتهى عام ١٩٨٠ وكلاهما مستمر فى ازدياد حدته ، معلنا بذلك مأزق السياسة الاقتصادية تجاه التضخم فى ثنايا الركود . ولكن نهاية العام تشهد الحملة الانتخابية للرئاسة وتدور فى جزء كبير منها حول السياسة الاقتصادية وينادى ريجان مرشح الجمهوريين بضرورة تغيير هذه السياسة . فى أى اتجاه ؟ الظاهر أن جعبته لا تحتوى على الجديد حتى فيما يتعلق بالتركيز على

التسليح • فما أعلن عن سياسته يبين أنها تركز على انقاص الضرائب لتشجيع المشروع الفردى، وانقاص الانفاق الحكومى وعلى الأخص عن طريق الحد من التوسع فى الجهاز الحكومى والحد من الانفاق على النواحي الاجتماعية، والعمل على اطلاق حرية المشروع الفردى بالحد من تدخل الحكومة وازالة القيود على حركة المشروعات وترك الحرية أكثر لجهاز الائتمان، والعمل على تحقيق نظام نقدي مستقر حتى يمكن تفادى الاثر المعاكس للتدهور فى القوة الشرائية للدولار على المدخرات والاستثمار • كل ذلك يقصد تمكين المشروعات الخاصة من زيادة الانتاجية عن طريق تحديث وسائل الانتاج استخداما للتكنولوجيا التى تخلقها أمريكا على نحو يرجع للاقتصاد الأمريكى قدرته التنافسية فى الاسواق الداخلية والخارجية •

هذه السياسة فى مجملها لا تختلف كثيرا عن سياسة حزب المحافظين فى انجلترا • فكلاهما من قبيل السياسة التى ينادى بها أصحاب المذهب النقدي • ينادون بها فى الوقت الذى تفقد فيه أدواتها الجزء الأكبر من فعاليتها :

- تفقد فعاليتها أولا عن طريق الدور الذى تلعبه الشركات والبنوك فى زيادة الضغوط التضخمية • باندفاع البنوك نحو زيادة قروضها وودائعها ، مظهرة فى ذلك عبقرية كبيرة فى التهرب من أثر الجهود التى تبذلها السلطات النقدية للحد من أى توسع نقدي يزيد عن الضرورى •

- من ناحية أخرى يصعب على البنوك المركزية السيطرة على خلق النقود، أولا لصعوبة تحديد ما يعتبر من قبيل النقود أو الائتمان الآن ، وثانيا لأن البنك لا يمكن أن يوقف خلق الائتمان فى خارج البلد وهو ائتمان تستطيع الشركات المحلية استخدامه •

- من ناحية ثالثة ، ليس من الضرورى أن يؤدى رفع سعر الفائدة الى نقص الطلب على النقود بواسطة القطاع الخاص فى الزمن القصير • بل أن أثره عادة ما يكون فى هذه الظروف نحو دفع الائتمان نحو التوسع وزيادة عرض النقود • ذلك لأنه مع زيادة عبء خدمة الدين تضطر الشركات الى الاقتراض لمواجهة ديونها قبل البنوك • كما أن خفض سعر الفائدة لا يرتب فى الزمن القصير زيادة الطلب على الائتمان • اذ يقلل سعر الفائدة المنخفض فى الداخل من جاذبية

السوق المالية المحلية فى نظر رأس المال الأجنبى الأمر الذى يخفض من قيمة العملة المحلية ويزيد الطلب على الصادرات • وهو ما يعطى الشركات قدرا من الربح لا تضطر فى وجوده الى اقتراض رأس المال النقدى من البنوك • فزيادة الصادرات ومن ثم الربح لا يجعل الشركات بحاجة الى نفس القدر من القروض فيقل الطلب على الائتمان •

تخطيط السياسة الاقتصادية فى ١٩٨١/٨٠ يؤكد المآزق الذى تعيشه منذ منتصف السبعينات :

هذا التخطيط للسياسة الاقتصادية فى ١٩٨١/٨٠ يؤكد مآزقها فى مواجهة التضخم فى ثانيا الركود الذى تعيشه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على الأقل طوال النصف الأخير من السبعينات • لفهم هذا المآزق يلزمنا فهم طبيعة هذه السياسات الاقتصادية • وفهم طبيعتها ، بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية ، نلاحظ :

أولا : أنها فى مجموعها من قبيل سياسة ادارة الطلب الكلى الفعال، سياسة كينزية • وهى سياسة كانت تركز على المكونات الداخلية للطلب الكلى وتفترض سيادة المنافسة وغياب ارتفاع عام فى مستوى الائتمان قبل الوصول الى مستوى العمالة الكاملة (مع ما يتضمنه هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة الانتاجية المادية) • وذلك حتى سنة ١٩٧٩ • فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ يغلب على السياسات المعلنة أنها لمواجهة التضخم : سياسة انكماشية تهدف الى الحد من ارتفاع الائتمان • وهى تحقق بعض الأثر ، خاصة فى ظل ظروف تبادل خارجى تكون شروط التبادل فيها مواتية نظرا لانخفاض ائتمان المواد الأولية المستوردة • وقد حققت معدلات التضخم بعض الانخفاض فى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ولكنها تحققت وبصحبته آثار ضارة بالنسبة للبطالة والنتائج القومية : تزداد معدلات البطالة وتقل امكانيات التصدير ، خاصة اذا أضفنا أثر الاتجاه الانكماشى فى الدول الرأسمالية المتقدمة على قدرة الاجزاء الاخرى من الاقتصاد الرأسمالى الدولى على استبقاء نفس معدل زيادة الطلب على صادرات الدول المتقدمة • ولكن ، من الناحية الفعلية ، اتسم الموقف :

- باتجاه عام نحو عجز الميزانية ، يتجه في المتوسط بين ٥١٪ من اجمالي الناتج القومي في ١٩٧٥ و ٤١٪ في ١٩٧٨ . وفيما عدا ذلك تتسم السياسة المالية بالحرص ، أي التردد في احداث تغييرات ذات دلالة ازاء وجود معدلات كبيرة من التضخم والبطالة في ذات الوقت . فبالنسبة لاستخدام الدافع المالي مع المشروعات الخاصة كان الاتجاه العام نحو سحب هذا الدافع في ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ثم استخدامه في ١٩٧٨ ثم عود الى الحد منه في ١٩٧٩ . واختلف الوضع من دولة لأخرى : ففي الولايات المتحدة مثلا كانت السياسة هي سحب الدافع المالي على نحو مستمر في ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، بينما كانت سياسة اليابان هي التزويد به في هاتين السنتين . وفي انجلترا اتبعت سياسة ضريبية انكماشية بادخال الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الضرائب غير المباشرة .

- كما يتسم الموقف باتجاه عام نحو التوسع النقدي سنويا . فمذ ١٩٧٥ لم يقل المعدل العام للتوسع النقدي السنوي في معظم البلدان المتقدمة عن ١٠٪ . ففي انجلترا مثلا حيث تتخذ السياسة النقدية كمحور لمواجهة التضخم ، ويتخذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية ، وبعد عودة معدل التضخم الى الارتفاع في ١٩٧٩ (١٣ر٤٪ بالمقارنة مع ٨ر٣٪ و ١٥ر٩٪ في ١٩٧٨ ، ١٩٧٧ على التوالي) ، مع كل هذا تزيد كمية وسائل الدفع بمقدار ٥٪ خلال شهر يوليو فقط من عام ١٩٨٠ . وفي فرنسا زادت كمية النقود في عام ١٩٧٩ ب ١٤ر٣٪ . هل يعكس ذلك عدم قدرة الحكومة على السيطرة على أدوات السياسة النقدية ؟ أم أنه يعكس طبيعة المصالح السائدة في جهاز مصرفي يهدف الى الربح ويصدر نوع النقود الذي يستخدم في تسوية ما بين ٩٥ - ٩٨٪ من المعاملات التجارية في المجتمع ، أي النقود المصرفية ، وهي المصالح السائدة في بقية الاقتصاد القومي ومدى تحقيقها عن طريق التضخم ؟ .

- كما تتسم السياسة الاقتصادية بعدم اتخاذ اجراءات تذكر في مجال سياسة الدخول وتركها أساسا للصراعات بين الفئات الاجتماعية وتنظيماتها الاقتصادية وللتضخم .

- وتحقق السياسة الاقتصادية بعض الانخفاض فى معدل التضخم فى عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ولكن بدفع ثمن غال : زيادة معدلات البطالة والطاقة المادية المتعطلة (بدرجة أقل بالنسبة لهذه الأخيرة فى الولايات المتحدة) وانخفاض معدلات نمو اجمالى الناتج الداخلى . ويرجع صندوق النقد الدولى ذلك ، فى تقريره السنوى لعام ١٩٧٩ ، الى أن السياسة ضد التضخم كانت تدريجية ، وانما أكثر من اللازم ، ومن ثم لم تنقص من التوقعات التضخمية لدى الافراد . وهكذا يظل تفكير «الصندوق» قاصرا على المواقف النفسانية فى مجال التداول .

- ومع ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ يزداد التركيز ، كما رأينا ، على سياسة مواجهة التضخم : فى الولايات المتحدة تثور ضرورة أن تكون موازنة ١٩٨١ انكماشية وأن تفرض القيود على الائتمان والأجور ، ولكن سرعان ما ينتشر الكساد على التفصيل الذى رأيناه . فى ألمانيا الغربية تدور السياسة الاقتصادية حول اعطاء الأولوية للصراع ضد التضخم . فى انجلترا كذلك . فى اليابان تتخذ الحكومة شعار : مشكلتان أساسيتان للاقتصاد اليابانى فى الثمانينات : التضخم وارتفاع الثمان الواردات .

ثانيا : نلاحظ أن تطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق زيادة حدة تشابك الداخل القومى بالخارج الدولى من خلال الشركات دولية النشاط ، ومن ثم ازدياد أهمية الطلب الخارجى ، خاصة فى جو داخلى يسوده الصراع بين القوى الاجتماعية على توزيع الدخل ، فى علاقته بالمكونات الداخلية للطلب الكلى . وتترايد بالتالى أهمية التوازن الخارجى (كما يعكسه ميزان المدفوعات) وسعر الصرف عند تصور السياسة الاقتصادية القومية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة . وهن ما يحدث فى وقت يفرض فيه الاتجاه التضخمى طويل المدى ، كظاهرة هيكلية ، نفسه ، ليس فقط فى الاسواق الداخلية وانما كذلك فى السوق الدولية ، مؤديا ، مع تزايد معدلاته ، الى تدهور قيمة العملات الرئيسية بمعدلات سريعة نسبيا ، وخالقا فى السوق الدولية انماط سلوك مشابهة لتلك التى تسود فى داخل الاقتصاديات القومية عند سيادة اتجاهات تضخمية رهيبية : التوسع فى المعاملات المؤجلة الدفع ، زيادة حدة المضاربات ، التخلي عن النقود الورقية والسعى الى تركيز

السلع والمعادن ، وخاصة الذهب ، الذى مازال يستطيع أن يقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيم وان كان لا يستطيع بعدم استقرار ثمنه وحرص السلطات النقدية فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة الولايات المتحدة ، على إبعاده عن الاستخدام النقدي — أن يقوم بوظيفته كأداة للحساب ، ويتفسخ النظام النقدي الدولى بما كان يتضمنه من قواعد لتحديد أسعار الصرف فى وقت تزداد فيه الحاجة الى سعر الصرف عند تحديد سياسة اقتصادية خاصة بأداء الاقتصاد القومى فى الداخل .

ثالثا : تكون النتيجة تخطيط السياسات الاقتصادية ومساهمتها فى زيادة حدة عدم الاستقرار فى الداخل والخارج ، ويشير ذلك أزمة السياسة الاقتصادية الكينزية ومدى قدرتها على مواجهة الموقف بعد التغييرات الهيكلية التى تحققت منذ الحرب العالمية الثانية ، ولكنها ، أى السياسة ، تعيش أزماتها بعد أن تكون قد حققت دورها : وضع جل ميزانية الدولة تحت تصرف المشروعات الكبرى ، وخاصة تلك المنتجة للأسلحة وما يرتبط بها ، وتمكينها من تحقيق درجة أكبر من التركيز والتغيير والتكنولوجيا .

رابعا : عليه يكون من الطبع ، أمام تخطيط السياسة الاقتصادية هذا ألا يوجد المخرج من الازمة ، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، إلا :

١ - بالالتجاء الى التسليح والانفاق الحربى . ويكون الانقاص من الانفاق الحكومى على حساب رأس المال الاجتماعى والخدمات الاجتماعية الجارية والمعونة لبلدان العالم الثالث . ومثل هذا الاتجاه يحتاج الى اجو من التوتر السياسى ولايديولوجى يبرره ، بل ويستلزم إثارة التوتر فى كل مكان يمكن أن تتهدد فيه أسس الاقتصاد الرأسمالى الدولى بالخطر .

(١) فى هذا الاتجاه تقوم الادارة الأمريكية برفع الحظر على تصدير الأسلحة مع التفاوض عن احترام حقوق الانسان كشرط لتزويد دولة ما بالسلاح . وتزداد أهمية الدور الذى تلعبه صادرات الأسلحة فى التجارة الخارجية للولايات المتحدة (يتوقع أن تزيد الصادرات من الأسلحة عن المستوى الذى وصلت اليه فى العام الماضى حين وصلت قيمتها الى ١٥ مليار دولار) . برنامج التسليح هذا يخلق ضغوطا على طائفة شركات الأسلحة الأمريكية ، فتلجأ الادارة الأمريكية الى امتداد صناعة الأسلحة الأمريكية فى الخارج ، كصناعة الأسلحة فى اسرائيل ، لمواجهة بعض الاحتياجات فى خارج أمريكا لتسليح بعض الانظمة ، كنظام السلفادور .

(يتوقع زيادة الانفاق العسكرى الأمريكى بين ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ من أقل من ٥٠ مليار دولار لما يقارب ١٢٠ مليار (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٢) ، وأن يمثل ذلك أقل من ٥٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٨٠ تصل الى ما يقارب ٧٪ فى ١٩٨٦) .

٢. - **بالاصرار على أن يسترجع الدولار مكانته كعملة احتياطية ، أى كسيد العملات فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى، بما يتضمنه ذلك من مكاسب للاقتصاد الأمريكى وتفاديا لما يستتبعه اعتناق بديل نقدى آخر (كالذهب مثلا) من أعباء على الاقتصاد الأمريكى . وتتم محاولة استرجاع الدولار لقيمتة عن طريق رفع اسعار الفائدة فى الولايات المتحدة (وصل سعر الفائدة الجارى فى نهاية يوليو ١٩٨١ ، ١٩ر٥٪ وسعر الفائدة على الودائع لأجل (٣ شهور) ١٧٪) ، حتى ولو ترتب على ذلك جلب المتاعب للبلدان المتقدمة الأخرى من جراء هجرة رؤوس الأموال منها وخلق الارتباكات فى مجالات الاستثمار فيها . فضلا عما يؤدى اليه من ضرب ائتمان الذهب والبتروول . ويتم ذلك بحجة مواجهة التضخم . وقد رأينا أن سعر الفائدة ليس بالسلاح الفعال لهذا الغرض . ويتضح مما تم فى لقاء أوتاوه فى يوليو ١٩٨١ بين رؤساء البلدان الصناعية السبع (الولايات المتحدة - كندا - فرنسا - بريطانيا - ألمانيا الغربية - اليابان - إيطاليا) أن الولايات المتحدة تملك أن تفرض على البلدان الست هذا الاتجاه .**

ويغادر مستشار ألمانيا الغربية مكان المؤتمر بعد أن يعلن أن بلاده ستقيم سياستها الاقتصادية على أساس أن الولايات المتحدة ستبقى اسعار الفائدة لديها مرتفعة لفترة طويلة مستقبلية (١) .

(١) ويؤدى ارتفاع سعر الفائدة الى تعطيم صغار رجال الاعمال ويسمى الى الاستثمار فى البناء والى تجارة السيارات (اذ يقلل من الشراء بالتقسيط) ، ويزيد من عدد المتعطلين . ولا يقلل من الطلب على الائتمان الذى يكبر لدرجة تفوق قدرة الاقتصاد على الادخار . ويمثل اقتراض الحكومة الفيدرالية مصدرا رئيسيا للزيادة فى الطلب على الائتمان ، اذ تقترض لتغطى عجز الميزانية . وقد بلغ العجز فى الميزانية ٦٥ مليار دولار خلال الثمانى شهور الاولى من السنة المالية . وقد نتج عن بطء معدل النشاط الاقتصادى (انخفض الناتج القومى فى النصف الثانى من العام) ان زادت الضغوط على سعر الفائدة بدلا من أن تنخفض ، اذ يزيد طلب =

ولكن ، هل تفلح مثل هذه الاجراءات فى اخراج الاقتصاد الرأسمالى من أزمته ؟ اذا لم ينته برنامج التسليح وما يستلزمه من جو توتر دولى تزيد معه سوء الأوضاع وامكانيات الانفجار فى أماكن متعددة من الجزء المتخلف من الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، اذا لم ينته هذا الى حروب ، أغلب الظن أن هذه الاجراءات لن تمكن من مواجهة التضخم فى ثنائيا الركود . ذلك لأن المشكلات الاقتصادية التى تواجهها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفى مقدمتها الاقتصاد الأمريكى تتعدى الوضع الموقفى الذى تحاول السياسات الاقتصادية المتخبطة مواجهته . « فى المراكز الصناعية الأمريكية » مثلا ، على حد قول التقرير الخاص الذى تقدمه النيوزويك فى ٨ سبتمبر ١٩٨٠ ، « تبرز أزمة الانتاجية بأعراض مرض يهدد مستويات المعيشة الآن ولأجيال قادمة » . وهو تعبير عن اتجاه طويل المدى « يعرض للخطر قدرة الاقتصاد الأمريكى على خلق الثروة فى الداخل والمنافسة فى الخارج » . يعرض التقرير ، مع غيره من الدراسات ، لمجموعة من العوامل يلزم البحث فيها للتعرف على هذا المرض الهيكلى الذى تعاني منه الانتاجية . فتذكر الاجراءات الحكومية التى تبعد رأس المال عن المشروعات المنتجة ، ونظام الضرائب الذى يشجع الاستهلاك ويحد من الادخار والاستثمار الفرديين ، وصغر المساعدات التى تقدمها الحكومة للبحث اللازم للنمو ، وقصر نظر ادارة المشروعات ، وتدفق عدد

= الشركات التى تجد صعوبة فى البيع وتواجه بتراكم المخزون السلعى، يزيد طلبها على الائتمان بقصد الحصول على نقود تمكنها من تصريف أمورهما انتظارا « للفرج » . يضاف الى ذلك أن توقع البنوك ، فى حالة الاتجاه الانكماشى للنشاط الاقتصادى ، وانخفاض نفقتهم النقدية فى القريب ، يدفعهم الى التركيز فى اقتراضهم على اسواق الائتمان قصير الأجل ، الأمر الذى يدفع بأسعار الفائدة نحو الارتفاع . ويؤدى رفع سعر الفائدة فى النهاية الى تحطيم صغار رجال الاعمال فى أمريكا ، وهو ما يمثل دفعة جديدة نحو تمركز رأس المال . وهكذا تتكاثف الازمة مع ارتفاع اسعار الفائدة لتصفية العديد من الشركات الاصغر وحتى بعض الشركات الكبيرة . وفى اطار زيادة تمركز رأس المال تتصاعد حرب الاندماج بين كبار الشركات ، مثال ذلك الحرب بين سيجرام (كندا) ودى بون وموبيل لشراء شركة كونوكو للبترول .

كبير من العمال غير المهرة الى الولايات المتحدة ، وتدهور اخلاقيات العمل فى الاقتصاد الأمريكى . ولكنه يصل الى أن هذه العوامل لا تكفى لشرح هذا الاتجاه ، وينتهى الى أن ((الظاهر أن هناك شىء عميق ، وإن كان مما لا يمكن قياسه ، يحدث لروح المشروع الأمريكى والعلاقة بين المشروعات والعمال والحكومة)) . الحديث فى الواقع هو عن شىء ما أصاب العلاقات الأساسية التى يركز عليها الانتاج فى المجتمع .

٢ - الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة

الاقتصاديات المتخلفة تمثل الجانب الآخر من صورة نمط تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى :

يمثل الاداء الاقتصادى فى البلدان المتخلفة الجانب الآخر من الصورة التى تحتوى نشاط الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، اذ بينما تخصص هذه الاقتصاديات المتقدمة ، على أساس حد أدنى من الذاتية الاقتصادية ذات القاعدة الانتاجية متكاملة الحلقات التكنولوجية ، فى انتاج المنتجات الصناعية (وهى تنتج ما يزيد على ٨٠٪ من الناتج الصناعى العالمى) ، تكمل البلدان المتخلفة نمط تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى عن طريق التخصص فى انتاج المواد الأولية بما فيها البترول (٥٥٣٪ من انتاج البترول العالمى ، ٣٣٦٪ من انتاج المواد الأولية الاخرى فى ١٩٧٩) ، وانما مع فارق جوهري : أن التخصص فى المواد الأولية لا يركز على قاعدة انتاجية متكاملة الحلقات تكنولوجية ، ويغيب عنها على الأخص القاعدة الصناعية لمجمل النشاط الاقتصادى (لا تنتج الا ٩٥٪ من الناتج الصناعى العالمى) .

ويترجم هذا التخصص فى نمط مساهمة البلدان المتخلفة فى التجارة الدولية ونوع شروط التبادل وحركة هذه الشروط التى تتضمنها الاثمان الدولية للسلع التى تصدرها وتستوردها . فهى تصدر أساسا المواد الأولية . وكثيرا ما تصدر الجزء الأكبر من الصادرات العالمية منها . فهى تصدر مثلاً ٩٩٪ من الكاكاو و ٩٧٪ من البن ، ٩٧٪ من المطاط ، ٨٣٪ من القصدير ، ٦٤٪ من السكر ، ٥٩٪ من النحاس ، ٥٦٪ من الفوسفات ، وهكذا . كما أن جل وارداتها من المنتجات الصناعية . فعلى سبيل المثال تمثل المواد الأولية ٨٨٪ من صادرات الدول المتخلفة الى بلدان السوق الأوروبية المشتركة، وتمثل المنتجات الصناعية ١٦٪ من هذه الصادرات .

وتمثل المنتجات الصناعية ٨٨٫٤٪ من صادرات بلدان السوق الأوروبية الى البلدان المتخلفة، بينما تمثل المواد الأولية ١١٫٦٪ من هذه الصادرات .

وعليه يكون من الطبيعي ، فى ظل التنظيم القائم للاقتصاد الدولى ، أن تتأثر البلدان المتخلفة ، بدرجات مختلفة ، بما يحدث فى الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، إذ تتحدد الحركة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة بتفاعل قواها الداخلية مع القوى التى تدخل معها فى علاقات فى الجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالى الدولى وبقيّة اجزاء العالم . ويكون مستوى الأداء الاقتصادى فيها محصلة لعوامل حركتها الاقتصادية بما فيها من سياسات تتبعها حكوماتها فى تفاعلها مع القوى الاقتصادية الخارجية ، وعلى الأخص فى الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى . ويكون من الطبيعى إذن أن تتبع المؤشرات الاقتصادية فى البلدان المتخلفة الاتجاهات العامة التى توجد فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى . وعلى الأخص فى الاجزاء المتقدمة منه . مع فارق فى الحدة يصل الى مستوى الفارق الكيفى ينتج من افتقاد الاقتصاديات المتخلفة لهياكل اقتصادية تمكنها من إعادة ترتيب أمورها ببعض الاستقلالية الاقتصادية . فإذا كان الوضع يتميز فى السبعينات ، بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، بالأزمة وسيادة التضخم فى ثنائى الركود ، وهو اتجاه تزداد حدته فى ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، سادت الأزمة باتجاهاتها الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى مع زيادة فى الحدة ترجع لعوامل عدة أهمها :

— ما يتميز به البناء الاقتصادى من تبعية تفرض عليه نمطا غير هوات من اقتسام ما تغله المبالدات الدولية ، وتجعله أكثر تعرضا لآثار تقلبات السوق الدولية .

— التخلف النسبى فى ادارة النشاط الاقتصادى على مستوى تصور السياسات ومستوى تنفيذها .

الازمة الدولية. تبرز أزمة هيكلية أحد ، أزمة التنمية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى :

فالأزمة تبرز فى الاقتصاديات المتخلفة أزمة هيكلية أحد : أزمة تنمية هذه الاجزاء بما تعكسه من تدهور أوضاعها الاقتصادية الداخلية وزيادة صعوبات علاقاتها الخارجية وتفاقم وضع مديونيتها الدولية . وهو تفاقم يدعو الى حركة رأس المال فى اتجاهها للحصول على أجزاء أكبر

من فائضها الاقتصادي مع تقوية الاتجاه نحو تمويل حركة رأس المال هذه ، لا من مدخرات الاجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ، ولكن من مدخرات اجزاء أخرى متخلفة ، تلك التي تصدر البترول .

ويظهر هذا الاتجاه المتأزم في معدلات نمو اجمالي الناتج الاجتماعي خلال السبعينات التي تأخذ اتجاهها هبوطيا في البلدان المتخلفة . فبينما كان متوسط معدل النمو ٦.١٪ سنويا في الفترة من ٦٢ - ١٩٧٢ للدول المتخلفة غير البترولية نجده يتجه نحو الانخفاض حتى يصل الى ٣٪ في ١٩٧٥ ثم يعود ليصل الى ٤.٦٪ في ١٩٧٩ ، ليعاود الانخفاض في ١٩٨٠ . وحتى البلدان التي كانت تحقق معدلات نمو مرتفعة ، ككوريا الجنوبية ، عرفت في ١٩٨٠ معدل نمو ٢٪ بالمقارنة مع ١٠٪ في ١٩٧٩ . وذلك مع وجود تفادت بين المناطق ، اذ تنخفض المعدلات بالنسبة لافريقيا مثلا : ٥٪ في ٦٢ - ١٩٧٢ ، وتأخذ اتجاهها نحو الانخفاض حتى تصل الى ٤.١٪ في ١٩٧٧ ثم تعاود الارتفاع لتصل الى مستوى منخفض ، ٢.٦٪ في ١٩٧٩ . وكان هذا المعدل مساويا لصفر تقريبا في افريقيا جنوب الصحارى في ١٩٨٠ . وينتظر أن يستمر هذا المعدل حتى ١٩٨٥ .

وتعرف البلدان المتخلفة البترولية نفس الاتجاه مع ارتفاع نسبي عن معدلات النمو في البلدان المتخلفة غير البترولية ، وان كان الاتجاه يسجل تقلبات أكبر من سنة لأخرى . وقد بلغت معدلات نمو اجمالي الناتج الداخلي لهذه البلدان أدنى مستوياتها في ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث كان المعدل ٢.٧٪ ، ٢.٩٪ على التوالي . ويتحدد مستوى النمو كثيرا بما يحدث في قطاع البترول وعلى الأخص بما يطرأ على شروط التبادل من تقلبات في علاقته بالمنتجات الصناعية والمواد الغذائية التي تستوردها البلدان البترولية المتخلفة .

ويسود البلدان المتخلفة اتجاه تضخم في السبعينات باتجاه صعودي لمعدلات التضخم ، أي مع تزايد سرعة التضخم . ومع تفاوت بين المناطق : فهي أعلى في الدول المتخلفة غير البترولية منها في الدول البترولية . وهي أعلى في أمريكا اللاتينية منها في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط . ويزيد التضخم بمعدلات سنوية رهيبية في بعض المناطق كأمريكا اللاتينية وبعض بلدان الشرق الأوسط حاليا . وهي في مجموعها أعلى في البلدان المتخلفة منها في البلدان المتقدمة ومن المتوسط العالمي .

على هذا النحو تنتهى السبعينيات وتبدأ الثمانينات فى الدول المتخلفة بمعدلات نمو أدنى من المعدلات التى كانت تتحقق فى الستينات وبمعدلات تضخم أعلى بكثير من تلك التى كانت تسودها فى ذلك العقد .

وتعكس موازين الحساب الجارى للدول المتخلفة أزمة التنمية التى تعيشها وهى تعاني منذ بداية السبعينيات من العجز المتزايد . ويشير تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم فى سنة ١٩٨٠ الى اجمالى عجز الحساب الجارى للبلدان المتخلفة غير البترولية مساويا لـ ٦١ مليار دولار فى ١٩٨٠ ومقدرا بـ ٧٨٣ مليار لسنة ١٩٨٥ و ١٠٤٢ مليار لسنة ١٩٩٠ ، بالاسعار الجارية . ويكون العجز لهذه السنوات على التوالى ٤٣٢ مليار دولار ، ٣٨٧ مليار ، ٣٨٥ مليار بأسعار ١٩٧٧ . ويمثل العجز ٣٦٪ من اجمالى الناتج القومى فى ١٩٨٠ لمجموعة الدول منخفضة الدخل (أى التى لايزيد فيها دخل الفرد فى ١٩٧٨ عن ٣٦٠ دولار سنويا) و ٤٪ من اجمالى الناتج القومى بالنسبة لمجموعة الدول متوسطة الدخل (أى يزيد فيها دخل الفرد سنويا على ٣٦٠ دولار فى ١٩٧٨) . ويقدر نفس التقرير نسبة خدمة الدين الى الصادرات فى الدول المتخلفة المستوردة للبترول بـ ٩٢٪ ، ١١٣٪ ، ١١٥٪ لمجموعة الدول منخفضة الدخل منها فى السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ على التوالى ، وبـ ٢٥٧٪ ، ٢٨٦٪ ، ٢٢١٪ لمجموعة الدول متوسطة الدخل منها فى نفس السنوات . ويقدر النسبة للدول المتخلفة المصدرة للبترول بـ ١٥٤٪ ، ١٣٥٪ ، ١٢٩٪ فى نفس السنوات . ومن المعروف الآن ، بالنسبة للبلدان المتخلفة ذات العجز ، الاتجاه الى ازدياد الوزن النسبى للمديونية فى مواجهة الهيئات الدولية الخاصة (البنوك الدولية) . وهذا النوع من الاقتراض يتم بشروط أصعب من حيث سعر الفائدة ومدد استحقاق الدين والفوائد . وهنا يزداد استخدام البنوك الدولية للبترودولارات كمورد مالى لاقتراض البلدان المتخلفة ذات العجز ، وانما من خلال البنوك المملوكة للبلدان الرأسمالية المتقدمة .

واستمرار العجز بالنسبة للبلدان المتخلفة غير البترولية (وبعض البلدان المتخلفة البترولية) يتضمن اذن استمرار تدفق رأس المال فى شكل قروض واستثمارات واعانات لتمويل هذا العجز . ولا يحول الاعسار الاقتصادى دون الاستمرار فى اقتراضها لاسباب سياسية تكون شفيق

المقترض لدى البلدان الدائنة وأغلبها ينتمى الى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الرأسمالية . فعجز البعض ، وهو عجز ناتج عن المركز الذى يشغله فى نمط تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى والشروط التى يتم بها التبادل (وهما يحددان فى النهاية القدر من الفائض الذى تجرى تعبئته نحو الخارج) ، نقول عجز البعض يتضمن تشغيل أموال البعض الآخر ، أى يثير حركة رأس المال فى اتجاه العجز .

أزمة الغذاء وسلاح الغذاء :

وتظهر أزمة التنمية فى البلدان المتخلفة نفسها بشكل خاص فى أزمة الغذاء . ومشكلة الغذاء تفرض نفسها بشكل حاد منذ بداية السبعينات على الأخص بالنسبة لهذه البلدان . اذ مع عدم تغيير نمط تقسيم العمل الزراعى الذى ورثته البلدان المتخلفة من العهد الاستعمارى تراخت معدلات زيادة انتاج المواد الغذائية وتخلفت عن مواجهة معدلات الزيادة فى الطلب عليها . الأمر الذى يدفع الى الالتجاء المتزايد الى استيراد هذه المواد . ولا يعنى الالتجاء الى الاستيراد فى كل الحالات عدم قدرة الاقتصاد المتخلف على مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان حتى استخدما لموارده الحالية . وانما ينجم ذلك فى بعض الأحيان عن نمط تقسيم العمل فى الزراعة والتركيب المحصولى ابتداء من احتياجات السوق الخارجية . كما نجم فى أحيان أخرى عن سوء توزيع المواد الغذائية بين السكان على نحو يوجد معه قدر من تبديد هذه المواد بواسطة فئة اجتماعية بينهما تعاني فئات أخرى من نقص فيها .

والالتجاء المتزايد الى الاستيراد يعنى التوجه للبلدان التى تنتج فائضا من المواد الغذائية ، وعلى الأخص الحبوب ، يعد للتصدير . وعلى رأس هذه البلدان توجد الولايات المتحدة وكندا . فالولايات المتحدة تسيطر عادة ، بعد أن كفت عن سياسة تقييد الانتاج الزراعى للحيلولة دون اثمانها والهبوط حماية للمزارعين ، على ثلث الاحتياطي العالمى من الحبوب وتزود البلدان المستورده لها بما يقارب نصف احتياجاتها . وقد قدر ما صدرته ذملا فى ١٩٧٠/٧٩ بحوالى ٧٥ مليون طن من الحبوب . وينعكس الاعتماد المتزايد للبلدان المتخلفة على المستورد من المواد الغذائية فى اتجاه صعودى لاثمان المواد التى تستوردها يتحقق بمعدلات مرتفعة : فقد زادت

اثمان هذه المواد بـ ٦١٪ خلال الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ . وارتفع الرقم القياسى لاثمان المنتجات الغذائية بـ ٤٨٪ فى عام ١٩٧٩ .

فى موقف كهذا يظهر سلاح الغذاء فى الساحة الدولية ، يستخدم لتقييد الحرية الاقتصادية والسياسية للدول التى تعتمد على المستورد من الغذاء . ويعنى قادة الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات ، بل ومن تاريخ سابق ، امكانية استخدام هذا السلاح: « الرئيس ووزير الخارجية يشيران الى امكانية استخدام الغذاء كسلاح سياسى » - وزير الزراعة الامريكية يصرح بأن الزراعة سلاح أو « أحد ادواته الرئيسى فى المفاوضات » - منذ عدة شهور تختم المخابرات الامريكية تقريراً لها عن النتائج الممكنة للتطور السكانى و انتاج المواد الغذائية والتغيرات المناخية فى العالم بقولها ان « الزراعة يمكن أن تساوى بالنسبة للولايات المتحدة نفوذاً سياسياً واقتصادياً غير عادى » . كل ذلك تنقله جريدة لوموند الفرنسية فى عددها الصادر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٥ . ويستخدم السلاح من الناحية الفعلية . ولكن استخدامه لا يبدأ كسلاح رسمى الا فى مستهل عام ١٩٨٠ . حين أوقفت الحكومة الامريكية التعامل فى عقود الحبوب يومى ٧ ، ٨ يناير بعد قرارها بايقاف تصدير ١٧ مليون طن من الحبوب الى الاتحاد السوفييتى لدراسة الاجراءات الممكنة اتخاذها ، وعرضت شراء الحبوب من الشركات التى تعاقدت على بيعها للاتحاد السوفييتى . على أن تحتفظ بها الحكومة لعرضها للبيع فى المستقبل . وقد قدرت قيمة التعاقدات فى ذلك الوقت بحوالى ٢٥ مليار دولار . السلاح يستخدم رسمياً فى مواجهة بلد له قدراته الانتاجية بصفة عامة وقدرات فى انتاج الحبوب وكذلك قدراته على الدخول فى معاملات مع بلدان أخرى مصدرة للحبوب رغم الحظر الامريكى . لاشك ان السلاح يكون أكثر فعالية اذا ما استخدم ضد البلدان المتخلفة . الامر الذى يدعو الى اعطاء وزن أكبر لانتاج الغذاء وتكوين مخزون غذائى استراتيجى لكل بلد ، ليس لمواجهة النقص فى انتاج الغذاء فحسب وإنما لمواجهة الضغوط التى يمكن أن تمارس عليه . كذلك .

٣ - الاثمان : آلية السوق الدولية

تتحقق العلاقات الاقتصادية في السوق الرأسمالية الدولية المتأزمة على أساس الاثمان الدولية التي تمثل آلية حركة هذه السوق من خلالها توزع نتائج العملية الانتاجية الدولية بين البلدان والفئات الاجتماعية المختلفة . وقد تميزت هذه الاثمان في ٨٠/١٩٨١ بعدم الاستقرار الكبير وسيطرة الاتجاهات التضخمية بمعدلات متفاوتة بالنسبة لاثمان السلع المختلفة ، الأمر الذي :

(أ) يجعل شروط التبادل في غير صالح البلدان المتخلفة ، ومن ثم يقلل من إيراداتها الخارجية (التي تزداد حدة تقلباتها مع زيادة عدم الاستقرار في السوق الدولية) .

(ب) يؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطياتها من العملات وقيمة مدخراتها التبرولية وغير التبرولية وكذلك القيمة الحقيقية لدخول الجزء من القوة العاملة من البلدان المتخلفة التي تعمل في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي .

(ج) يصعب من شروط حصول البلدان المتخلفة على الاثمان ويزيد من أعباء خدمة ديونها .

خصائص الاثمان الدولية في ١٩٨٠/١٩٨١ :

ونظرة سريعة الى أهم خصائص الاثمان الدولية في ١٩٨٠ تبين أن الموقف يتميز :

(أ) باستمرار تفاوت وجهات النظر حول نظام تحديد ثمن النفط في داخل منظمة الاوبك . ومعها أصبحت الاثمان متباينة ومختلفة كثيرا عما يسود الاثمان في سوق البضاعة الحاضرة . وقد عقد أعضاء منظمة الاوبك عدة اجتماعات خلال ١٩٨٠ (فيينا في ٢٨ مايو ، الجزائر في ١١ يونيو ، فيينا في ١٧ سبتمبر ، بالي باندونيسيا في ١٥ ديسمبر) . وتراوحت نتائج الاجتماعات بين مبدأ المحافظة على مستويات الاثمان عن طريق تخفيض الانتاج في الفترات التي تتسم فيها أسواق البترول بالركود . وهو مبدأ عارضته السعودية واقترحت انتهاء برنامج يهدف الى التنسيق بين دول الاوبك في الانتاج بحيث تتحدد الاثمان في ضوء معدلات التضخم السائدة والتقلبات في اسعار الصرف الدولية . وبين رفض السعودية والامارات لرفع الثمن وخفض الانتاج ، ثم موافقة

السعودية في مرحلة تالية على رفع الثمن مع تجميد الاثمان بالنسبة لبعض الدول وخفضها بالنسبة للبعض الآخر ، ثم الانتهاء في نهاية العام الى زيادة اثمان البترول طبقا لنوعية الخام ، وأصبح ثمن البترول السعودي الخفيف ٣٢ دولار للبرميل ، ويكون للدول الاخرى أن تزيد عن هذا الثمن في حدود ٦ - ٨ ٪ (دولار) طبقا لنوعية الخام . ويصل بترول كل من الكويت وقطر والعراق الى ٣٦ دولار للبرميل ، وبترول الجزائر وليبيا نيجيريا الى ٤١ دولار للبرميل . وتعلن فنزويلا بعد انتهاء المؤتمر زيادة اثمان بترولها بما يتراوح بين ٣ - ٥ دولار للبرميل اعتبارا من أول يناير ١٩٨١ ليصل الى ٣٥ دولار للبرميل . وعليه تكون زيادة الثمن في عامي ١٩٨٠/٧٩ ، بالنسبة للبترول العربي ، حوالي ٦٠ ٪ للسعر الرسمي لبرميل النفط الخفيف (١) . الا أن ذلك يتعلق بالاثمان الاسمية ، لا الحقيقية ، للبترول . ويبرز كل ذلك حقيقة هامة مؤداها ان النظام الدولي الحالي لتحديد اثمان النفط نظام يسوده نوع من عدم الاستقرار في اسواق النفط يصعب معه التنبؤ بالحركة المستقبلية لهذه الاثمان . وبهذا ينضم ثمن النفط الى غيره من الاثمان الدولية ويصبح عرضة للتغيرات والتقلبات في اطار الاتجاه التضخمي العام ، وذلك رغم ان الثمن الحقيقي للنفط يسجل مسارا مختلفا :

(١) التقرير السنوي للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٠ ، ص ٩٢ . وقد صاحب هذه الزيادة انخفاض في الانتاج بما يزيد على ٩ ٪ . وتشير احصائيات بريتش بترولיום عن سنة ١٩٨٠ أن استهلاك العالم (فيما عدا الدول الاشتراكية) من البترول كان مساويا لـ ٢٣٧٤ مليون طن بنقص ٥ ٪ عن استهلاك عام ١٩٧٩ . وقد نجم هذا النقصان من تناقص استهلاك الدول الرأسمالية المتقدمة بمعدلات بين ٨ر٨ ٪ للولايات المتحدة و ١٦ر٧ ٪ للدانيمارك ، رغم زيادة استهلاك بلدان السوق المتخلفة بمعدلات تتراوح بين ٥ر٤ ٪ لجنوب آسيا و ٩ر٣ ٪ لافريقيا . هذا في الوقت الذي بلغ فيه انتاج العالم (ما عدا الدول الاشتراكية) ٢٣٤٦ر٥ مليون طن بنقص ٦ر٦ ٪ عن سنة ١٩٧٩ . وقد نقص الانتاج في كل دول الشرق الاوسط عدا السعودية وعلى الاخص في ايران والكويت والعراق ، وزاد في المكسيك (٣١ر٨ ٪) والنرويج (٣٧ر٣ ٪) وبريطانيا (٣ر٣ ٪) . وزاد الانتاج في العالم كله ، ٣٧ر٤ مليون طن ، على استهلاك العالم ، ٣٠٠١ مليون طن ، وذلك بالنسبة لعام ١٩٨٠ .

- ففي الفترة السابقة على بداية السبعينات كانت اثمان النفط معبرا عنها بالدولار الجارى تأخذ اتجاهها هبوطيا فى الوقت الذى كانت ترتفع فيه اثمان السلع الأخرى خاصة اثمان السلع الصناعية .

- وفى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ بعد الارتفاع الكبير فى نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ فى اثمان النفط بالدولار الجارى عرفت الفترة التالية حتى ١٩٧٨ « انخفاضا فى الثمن الحقيقى الذى تأكل بفضل التضخم الدولى وانخفاض قيمة الدولار » على حد تعبير البنك الدولى فى تقريره عن عام ١٩٧٩ (١) .

- ثم يرتفع ثمن النفط بالدولار الجارى فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ولكن اذا ما أخذنا فى الحسبان معدل التضخم التراكمى والتغير فى اسعار صرف العملات تظهر حركة الاثمان الحقيقية للنفط وهى تبين، وفقا لما تقدمه منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، أن الثمن الحقيقى لا يحقق فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ الا زيادة قدرها ٥٠٪ فى الوقت الذى تشير فيه الاثمان الاسمية الى زيادة سنوية قدرها ٢٠٪ خلال تلك الفترة .

الاثمان الرسمية لبرميل النفط العربى الخفيف مخصومة بمعدلات التضخم وتراوح سعر الدولار تجاه العملات الرئيسية (دولار / برميل) (٢) :

سنة الأساس	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
السعر الرسمي	٩ر٥٦	١٠ر٤٦	١١ر٥١	١٢ر٤٠	١٢ر٢٠	١٢ر٧٤	١٢ر٦٧
الولايات المتحدة	٩ر٥٦	٩ر٥٩	١٠ر٠٦	١٠ر٠٨	٩ر٦٢	١٢ر٠٥	١٧ر١٩
اليابان	٩ر٥٦	٩ر٥٥	٩ر٦١	٨ر٦٤	٦ر٦٧	٩ر٤٧	١٤ر٥٤
ألمانيا الغربية	٩ر٥٦	٩ر٣٨	١٠ر٠٨	٩ر٩٦	٨ر٣٩	١٠ر١٩	١٥ر٣٥
فرنسا	٩ر٥٦	٨ر٣٣	٩ر٣١	٩ر٢٤	٨ر٦٦	٩ر٨٠	١١ر٩٦
المملكة المتحدة	٩ر٥٦	٨ر٠٠	٦ر١٢	٥ر٥٤	٥ر٧٤	٧ر٦٧	١١ر٩٦
إيطاليا	٩ر٥٦	٨ر٩٤	١٠ر٧٨	١٠ر٥٤	٩ر٢٢	١١ر٠٠	١٤ر٩١
+							
المعدل	٩ر٥٦	٨ر٩٩	٩ر٦٦	٩ر٠٣	٨ر١٢	١٠ر١١	١٤ر٣٥

(١) البنك الدولى ، تقرير التطور فى العالم ، ١٩٧٩ ، ص ١٠ .

(٢) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، تقرير الامين العام السنوى السابع ، ١٩٨٠ ، ص ٩٧ .

ويتضح من ذلك أن كل ما يستطيع أن يفعله النفط ، نظرا لما يتمتع به الطلب عليه حاليا من انعدام مرونة ، هو أن يمكن ثمنه من أن يلحق من حين لآخر بأثمان السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة المستوردة للنفط . وهو لحاق لا يكون الا ذى طبيعة لحظية .

(ب) كما يتميز موقف الاثمان الدولية بالتقلب الكبير في اثمان المواد الأولية غير النفطية ، على الاخص الصناعية وتكوين مخزونات منها وصيرورة المضار به لب الممارسة الخاصة بها، على الاخص في النصف الاول من عام ١٩٨٠ . فعلى سبيل المثال يتقلب ثمن النحاس في سوق لندن بين ١٠٠٠ استرليني للطن في ابريل ١٩٨٠ يبدأ بعدها في التناقص ليصل الى ٨٢٠ استرليني في بداية مايو ١٩٨١ يعود بعدها للارتفاع حتى يصل في اوائل أغسطس لما يزيد على ١٠٠٠ استرليني ، محققا ارتفاعا في الثمن مساو لـ ٢٢٪ في ظرف ٣ شهور . وكذلك يرتفع ثمن الزنك في سوق لندن بـ ٢٧٪ خلال نفس الثلاثة شهور (مايو - يوليو ١٩٨١) ليصل الى ٥٠٨ استرليني للطن ، أعلى ثمن له منذ ٧ سنوات . ويتبع الرصاص والالومنيوم والنيكل والقصدير هذين المعدنين في الارتفاع نظرا لارتفاع اثمانها في الولايات المتحدة ولسلسلة الاضرابات التي أثرت على عرض بعضها في السوق .

(ج) بلوغ المضاربة لقماتها بالمضاربة على الذهب والفضة من اواخر ١٩٧٩ ووصول اثمانها الى حدود غير معقولة في فترة قصيرة جدا في اوائل ١٩٨٠ (٨٥٠ دولار للأوقية في ٢١ يناير ١٩٨١ بعد أن كان ثمنه ٤٤٧ في الأسبوع الاول من اكتوبر ١٩٧٩) هنا يرتفع سعر الفائدة الدولارية بما يترتب عليه من الانتقال الى المواد الأولية الاخرى والى اللودائس والتوظيف الدولارى . ويبدأ ثمن الذهب في الانخفاض حتى يصل الى ٦٤٥ دولار في آخر يوليو ، ثم يعود يتجه نحو الارتفاع الى ٧٢٠ دولار في منتصف سبتمبر ، ثم عودة للانخفاض ليستقر حول ٦٠٠ دولار في نهاية العام . ثم يبدأ في ١٩٨١ اتجاها هبوطيا مع رفع اسعار الفائدة في الولايات المتحدة بقصد تقوية الدولار ، ويتجه نحو الهبوط الكبير : ٥٠٣ دولار في الأسبوع الثالث من مارس ١٩٨١ ، ٤٨٠ في الأسبوع الأخير من ابريل ، ٤٥٣ دولار في منتصف يونيو ، ٣٩٢ دولار في الأسبوع الاول من أغسطس ١٩٨١ ، أقل مستوى له منذ نوفمبر ١٩٧٩ . وتؤكد

حركة الثمن في سوق الذهب في ١٩٨٠ ، ١٩٨١ أن المضاربة عليه تصبح السمة السائدة في السوق . والظاهر أن الولايات المتحدة قصدت ضرب الاتجاه نحو الاحتفاظ بالذهب في مواجهة التضخم وتدهور قيمة العملات، ودفع المدخرين الى الاحتفاظ بالدولار كعملة احتياطية . وأيا كان الاتجاه الذي تقود اليه المضاربة فالمستفيد منها في النهاية هو الدول الكبرى لأنها هي التي تقدر على المضاربة بما تملكه من أرصدة ذهبية وبما لديها من قدرة على توجيه اسعار الفائدة .

(د) كما يتميز موقف الائتمان الدولية بالارتفاع المستمر في اسعار الفائدة مع تقلباتها وأثر ذلك على حركة رأس المال واساليب الاستثمار وأعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان المتخلفة . ويتميز الموقف بصفة خاصة في نهاية ١٩٨٠ والنصف الأول من ١٩٨١ باصرار الولايات المتحدة على الاستمرار في رفع الفائدة . فبعد أن وصل أعلى مستوى له في بداية ١٩٨٠ (٢٠ ٪) لمواجهة ارتفاع الثمن في سوق الذهب ، بدأ في الانخفاض نسبيا ، ولكنه عاد ثانية للارتفاع ليصل الى ١٩ر٠٨ ٪ في يناير ١٩٨١ وحوالي ٢٥ر٢٠ ٪ في اوائل يونيو ١٩٨١ ، ٢٥ر٢٠ ٪ في اوائل أغسطس ١٩٨١ . ولم تلجأ الولايات المتحدة الى هذه الزيادة الكبيرة في سعر الفائدة لعجز كبير في ميزان مدفوعاتها . فرفع سعر الفائدة يجذب رؤوس الأموال من خارج الولايات المتحدة ويزيد الطلب على الدولار ويرفع من قيمته ، الأمر الذي يرفع من ائتمان السلع الأمريكية ويجعلها أقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية في وقت تعاني فيه الانتاجية النسبية في الاقتصاد الأمريكي في مواجهة الانتاجية النسبية لبلدان مثل اليابان والمانيا الغربية . وقد رأينا أن سعر الفائدة ليس بالاداة الفعالة لمحاربة التضخم . فرفعه لا يحد بالضرورة من الائتمان وإنما قد يزيد منه على الأقل في الزمن القصير . والظاهر أن الدافع وراء رفع سعر الفائدة والاصرار على ذلك رغم احتجاج البلدان الرأسمالية المتقدمة هو رغبة الولايات المتحدة في رفع قيمة الدولار لاستعادة مكانته كسيد العملات في السوق الدولية بعد أن بدأت الاصوات ترتفع للبحث عن بديل له واتجهت المدخرات فعلا نحو الذهب ونحو غيره من عملات بلدان السوق المتقدمة . وقد حقق الدولار تقدما كبيرا في مواجهة العملات الرئيسية الاخرى فزادت قيمته ما بين مايو ١٩٨٠ وأغسطس ١٩٨١ ب ٨ر٤٠ ٪ بالنسبة للحارك الألماني و ٤٠٤ ٪ بالنسبة للين الياباني

و ٤٨٪ بالنسبة للفرنك الفرنسى و ٢٢٧٪ بالنسبة لجنيه الاسترلىنى .

وقد اضطر الكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، ازاء هجرة رؤوس الاموال نحو الودائع الدولارىة ، الى رفع اسعار الفائدة لديها الى مستويات تتعارض مع مستلزمات الموقف فيها . والمعروف ان ارتفاع اسعار الفائدة يعنى زيادة فى نفقة الانتاج ودفعاً للأفراد بعيداً عن الاقتراض لأغراض انتاجية وتشجيعاً على المضاربة ، وزيادة فى أعباء خدمة الديون . وهو يحقق كل هذه الآثار بدرجة أكبر بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالى الدولى، خاصة البلدان صاحبة العجز . بالنسبة لهذه البلدان تمثل السنوات الاولى من الثمانينات تعجيلاً للاتجاه الذى ساد السبعينات فى شكل رفع مستمر فى اسعار الفائدة يضاعف من أعباء خدمة ديونها الخارجية ، أى من استنزاف الفائض الاقتصادى الذى تنتجه .

(هـ) ويتميز موقف الائتمان الدولية فى ١٩٨١/٨٠ كذلك بتكريس تفكك النظام النقدى الدولى والحركات غير المستقرة لاسعار الصرف استمرار هبوط قيمة العملات الرئيسية وزيادة حد التناقص بين الدولار والعملات الرأسمالية الاخرى، مما أدى الى زيادة المضاربة على العملات أى زيادة تحركات رأس المال المحلية لمزيد من الاستقرار .

(و) وأخيراً يتميز موقف الائتمان الدولية بالاتجاه الصعودى المستمر فى ائتمان السلع الصناعية التى يجرى تبادلها فى السوق الدولية وعلى الاخص التى تمثل الجزء الأكبر من صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة . الى هذه السلع الصناعية تلزم اضافة المواد الغذائية مع تزايد اعتماد البلدان المتخلفة على ما تستورده منها فى غذائها .

والنتيجة أنه لم يبق من الائتمان الدولية ما يعرف الاستقرار ويمكن من التنبؤ لاتخاذ سياسة بشأنه كأساس لاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية بشكل عام .

٤ - أهم مشكلات الاقتصاد الرأسمالى الدولى التى تواجه الاقتصاد العربى :

هذا الوضع فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، كما يعرض فى ١٩٨٠ / ١٩٨١ ، فى اطار الاتجاه طويل المدى للتضخم فى ثنايا الركود ، يثير عدداً من المشكلات . تواجه الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة المسماة « بالعالم الثالث » ، ومنها الاقتصاديات العربية . وتتمثل أهم المشكلات فى :

- مشكلة الأزمة ذاتها واستمرارها وزيادة حدتها ، أزمة اقتصاد السوق الدولى وسيادة التضخم فى ثنايا الركود . خاصة وأن اندماج الاقتصاديات المتخلفة ، ومنها الاقتصاديات العربية ، فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى يتزايد وهو فى أزمته . وهو ما يعنى ازدياد حدة أزمة الاقتصاد اليومى الذى تعيشه الغالبية من أفراد الأمة العربية .
- مسألة الطاقة واثمان البترول وغيره من المواد الأولية وخاصة المعادن (وقد بدأت شركات البترول العالمية تتسابق فى السيطرة على الكشف عنها واستخراجها والاتجار فيها فى السوق الدولية) فى علاقتها بأثمان المنتجات الصناعية والغذاء والذهب ، خاصة مع ازدياد حدة المضاربة على هذا الأخير مع تزايد رصيد الاقتصاد العربى ، وخاصة البلدان البترولية ، من الذهب .
- مشكلة النظام النقدى الدولى وتفسخ قاعدته ، بما يتضمنه من تقلبات لأسعار صرف العملات الرئيسية والعملات التابعة .
- مشكلة السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة فى المستمر لأسعار الفائدة فى أمريكا ، واتساع نطاق استخدام البترول ودولارات لتغطية العجز فى موازين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ومن ثم اتساع نطاق إعادة استخدامها فى بلدان السوق المتخلفة ونمط استخدامها . واثرها كعامل محدد لنمط البناء الاقتصادى (من حيث نوع الاستثمار وحجمه ونوع التكنولوجيا ، ومن ثم من حيث نوع الدخل ومستواه ونمط توزيعه ونقطة انتهاء) الذى يتحقق بتمويله عن طريق الاقتراض من البنوك الدولية .
- مشكلة السياسة الحمائية التى تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة فى مواجهة السلع الصناعية التى تصدرها البلدان المتخلفة .
- مشكلة التسليح الأمريكى والاتفاق عليه كمحور لسياسة تهدف الى اخراج الاقتصاد الأمريكى من الأزمة ، وما يستلزمه هذه التسليح من توتر دولى يظهر بصفة خاصة فى عالمنا العربى وما يتضمنه من تسليح لإسرائيل واعطاء دفعات جديدة لصناعة السلاح فيها .
- كل هذه المشاكل تصب فى المشكلة الأساسية : مشكلة نظام الاثمان الدولية وطبيعته وحزماته المتزايد من الاستقرار .

الفصل الثانى

الموقف فى الاقتصاديات الاشتراكية المخططة مشكلات اعادة الهيكلة

تحتوى الدول الاشتراكية ٣٢٪ من سكان العالم وتنتج ما يقرب من ٤٠٪ من الانتاج الصناعى فى العالم وتسهم بنسبة ١٠٪ من التجارة العالمية . وتنطوى الاقتصاديات الاشتراكية الاوروبية (فيما عدا يوغسلافيا والبنانيا) فى منظمة تأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادى بينها على أساس تقسيم العمل والتخصص الدولى فى اطار نوع من التخطيط المشترك الذى يستند الى خطة محلية لكل بلد اشتراكى على حدة . وتمثل بلدان هذه المنظمة ١٩٪ من مساحة العالم ويسكنها ١٠٪ من سكانه وتنتج ما يقرب من ثلث الناتج الصناعى العالمى و ٢٥٪ من الدخل العالمى . وتتميز اقتصادياتها من الناحية التنظيمية بأنها تسعى الى تحقيق تطور مخطط هدف تدريجيا الى أن ينتقل من المستوى القومى الى المستوى الدولى بين بلدان أوروبا الاشتراكية .

ولبيان الوضع الاقتصادى فى ١٩٨٠ والعلاقات الاقتصادية التى تقوم مع بقية اجزاء الاقتصاد العالمى وأهم المشكلات الاقتصادية التى تواجهها سنرى أولا البلدان الاشتراكية فى أوروبا . مع محاولة تقديم أدائها الاقتصادى فى ١٩٨٠ فى اطار الاتجاه العام الذى يغطى السبعينات (١) . لنتعرف بعد ذلك على الموقف الاقتصادى للصين الشعبية .

١ - الاقتصاديات الاشتراكية الاوروبية :

الاتجاه العام للسبعينات :

يمكن القول بأن أهم خصائص الاتجاه العالم لحركة هذه الاقتصاديات تتمثل فى الآتى :

١ - نمو القوة العاملة بمعدل سنوى منخفض (أعلى مستوى له فى بولندا ، ١٫٧٪ ولا يتعدى ٠٫٣٪ فى المانيا الشرقية ، كمتوسط لمعدل النمو السنوى فى الفترة من ٧٠ - ١٩٧٧ . ويتجه هذا المعدل

(١) غالبية البيانات مستمدة من تقريرى اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ECE 35, ECE 36 ومن المؤشرات الاحصائية لتطويع العالم ، تقرير البنك الدولى العالمى ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، وبعض المجلات الاقتصادية الدورية .

للاخفاض . وهو معدل منخفض اذا ما قورن بمثيله فى بلدان العالم بما فيها البلدان الرأسمالية المتقدمة بصفة عامة والمستوردة منها للسكان (مثل الولايات المتحدة وكندا) بصفة خاصة .

ويمثل هذا المعدل المنخفض والمتناقص عبر الزمن مشكلة محورية لاقتصاديات أوروبا الاشتراكية فى المرحلة الحالية لتطورها، وهى تفرض اما إعادة النظر فى الوضع السكانى أو التركيز على زيادة انتاجية العمل . وقد أدى هذا النقص النسبى للقوة العاملة الذى ساد فترة الخطة الخمسية من ٧٦ - ١٩٨٠ الى قيام بعض دول المنظمة الى دعوة السكان فوق سن العمل الى القيام ببعض الاعمال . ولكن الاتجاه العام هو نحو انقاص عدد ساعات العمل الاسبوعية .

٢ - بالنسبة لانتاجية العمل فى الاقتصاد القومى يلاحظ تزايدها بمعدلات مرتفعة نسبيا فى الفترة ٧١ - ١٩٧٥ (بين ٨٥٪ فى رومانيا و ٣٦٪ فى المانيا الشرقية) ، وبمعدلات أقل فى الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ (بين ٨٥٪ فى رومانيا و ٢٤٪ فى بولندا) . أى أن هناك ميل لمعدل زيادة انتاجية العمل نحو الانخفاض .

٣ - بالنسبة القطاعى الزراعة والصناعة يميل التخطيط فى الكثير من بلدان المنطقة الى زيادة معدلات التراكم فى الزراعة واعطائها الاولوية . وتتميز حركة معدلات النمو الصناعى فى مجموعها بنوع من الاستقرار النسبى أى بعدم وجود تقلبات كبيرة سنويا . وكان ميل معدل زيادة الانتاجية الصناعية نحو الانخفاض فى النصف الثانى من السبعينات فى كل من بلغاريا والمجر و المانيا الشرقية وبولندا ، ونحو الارتفاع فى كل من رومانيا وتشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتى (٧٪) . أما معدلات نمو اجمالى الناتج الزراعى فتشير الى أن النشاط الزراعى يتعرض لتقلبات سنوية كبيرة (فى ١٩٧٨ كان هذا المعدل ٢٪ فى المجر ، ٤١٪ فى بولندا ، ١٥٪ فى تشيكوسلوفاكيا (بعد أن كان ٩٪ فى ١٩٧٧) ، ٢٧٪ فى الاتحاد السوفييتى (بعد أن كان ٦٥٪ فى ١٩٧٦) وانخفض الى - ٦٪ ، - ١٤٪ ، - ٣٥٪ ، - ٤٪ فى ١٩٧٩ فى هذه البلدان على التوالى) . وهو ما يظهر مدى التقلبات السنوية التى

يعرفها النشاط الزراعى وفقا للظروف المناخية ، وأن عام ١٩٧٩ انخفض فيه الناتج الزراعى انخفاضاً كبيراً بما عرفه من شتاء قاسى . وهو ما يبرز الدور المحدد للظروف المناخية فى زراعة بلدان المنظمة . وهكذا تضيف الظروف المناخية الى ما اعطاه التخطيط فى مرحلته الاولى فى بلدان المنظمة ، وخاصة فى الاتحاد السوفىيتى ، من اهتمام أكبر بالنشاط الصناعى ، لتعطى لاستيراد المواد الغذائية أهمية كبيرة خاصة فى السنوات التى تكون فيها الظروف المناخية غير مواتية .

٤ - تتجه معدلات النمو السنوى لصافى الناتج المادى ، رغم تميزها بالارتفاع النسبى والاستقرار النسبى عبر السنوات ، نحو الانخفاض فى فترة السبعينات وعلى الاخص خلال الفترة الخمسية الثانية . ويبين هذا الاتجاه فى جميع بلدان المنظمة : فى ٧١ - ١٩٧٥ كان المتوسط ٧٨٪ فى بلغاريا ، ٦٢٪ فى المجر ، ٩٨٪ فى بولندا ، ٥٤٪ فى المانيا الشرقية ، ١١٣٪ ، فى الاتحاد السوفىيتى . وتنخفض هذه المعدلات الى ٥٦٪ ، ٣٩٪ ، ٣٪ ، ٣٦٪ ، ٧٤٪ فى هذه البلدان على التوالى فى سنة ١٩٧٨ . وقد كان هذا المعدل منخفضاً لكل بلدان المنظمة فيما عدا بلغاريا ورومانيا ومانيا الشرقية ، فى عام ١٩٧٩ : ١ - ١٥٪ فى المجر ، ٢٪ فى بولندا ، ٢٦٪ فى تشيكوسلوفاكيا ، ٢٪ فى الاتحاد السوفىيتى ، ٦٥٪ فى رومانيا ، ٦٢٪ فى رومانيا ، ٤٪ فى المانيا الشرقية . وسنرى ان هذا الاتجاه مستمر فى ١٩٨٠ .

ويمكن جمع العوامل المختلفة التى تكمن وراء هذا الاتجاه الانخفاضى فى انخفاض معدل نمو السكان العاملين وميله نحو التناقص (الأمر الذى يدعو الى ضرورة النظر فى زيادة انتاجية العمل ويثير قضية معدل التقدم التكنولوجى) ، والتغير فى نمط السياسة الاستثمارية بتوجيه نسبة أكبر من اجمالى الاستثمارات الى مجالات تتميز الاستثمارات فيها بطول فترة التفريخ نسبياً ، وهى الزراعة والفروع الصناعية ذات التكنولوجيا العالية (كالصناعة الالكترونية والبتروكيمياوية وصناعة الطاقة) ، وكذلك اعطاء أهمية أكبر نسبياً للتوسع فى انتاج المواد الأولية . وهناك

ثالثا مسألة إعادة التنظيم الاقتصادي في بعض بلدان المنظمة ،
كألمانيا الشرقية . وهناك رابعا الصعوبات الناجمة عن الظروف
المناخية وتقلباتها واثار ذلك على الزراعة والصناعات التي تعتمد
عليها على نحو مباشر ما تؤدي اليه هذه الظروف من زيادة استهلاك
الطاقة بصفة عامة . وهناك أخيرا الصعوبات الناجمة عن العلاقات
الخارجية وخاصة العلاقات مع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة التي
يسودها التضخم وتقلبات الائتمان ، الامر الذي يزيد من تكلفة
الواردات ويصعب من عملية التخطيط .

٥ - يتجه الاستهلاك ، بشقيه الفردي والجماعي ، الى أن يزيد سنويا
بمعدلات شبه منتظمة تتواكب مع معدلات زيادة الناتج الاجمالي
الصافي بل قد تفوقها في بعض السنوات .

٦ - بالنسبة للرقم القياسي لائتمان السلع الاستهلاكية وهي تعبر عن
معدل التضخم ، (مع مراعاة أن جزءا كبيرا نسبيا من الاستهلاك يتم
في بلدان اوروبا الاشتراكية عن طريق الاستهلاك الجماعي الذي
عادة ما يكون اما مجانا أو بائتمان رمزية) كان متوسط المعدل
السنوي في زيادة ائتمان هذه السلع خول ١ - ١٩٥٠ في الفترة من
٧٦ - ١٩٧٩ في بلدان المنظمة فيما عدا المجر وبولندا ؛ وفي بلد
كألمانيا الشرقية لم ترتفع ائتمان السلع الاستهلاكية خلال الفترة .
وتشير الارقام القياسية لائتمان المنتجات الغذائية أن معدل الزيادة
في ائتمانها أقل من معدل الزيادة في ائتمان السلع الاستهلاكية في
مجموعها .

ويختلف الوضع بالنسبة للمجر وبولندا ، إذ ترتفع ائتمان
السلع الاستهلاكية في السنوات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩
ب ٥٪ ، ٣٩٪ ، ٤٦٪ ، ٩٪ في المجر و ٤٤٪ ، ٤٩٪ ، ٨١٪ ،
٦٧٪ في بولندا . بل إن ائتمان المنتجات الغذائية تسجل معدلات
ارتفاع أعلى ٧٥٪ ، ٦٥٪ ، ٥٩٪ للسنوات ٧٦ ، ٧٧ ، ١٩٧٨
في المجر و ٤٦٪ ، ٧٤٪ ، ٧٤٪ لنفس السنوات في بولندا .
هل يرجع ذلك الى ارتفاع النصيب النسبي لوردات كل من بولندا
والمجر من الدول الرأسمالية المتقدمة ، مع ما يسودها من تضخم
متزايد المعدل ، في كل وارداتها فقد استوردت بولندا في السنوات

١٩٧٥ ، ٧٧ ، ١٩٨٧ ، ٤٩٩٪ ، ٤٣٤٪ ، ٤٠٧٪ من أجمالي وارداتها من إلتصباديات الرأسمالية المتقدمة (بالاضافة الى ٦٪ سنويا من بلدان السوق المتخلفة) . وكانت النسب ٣٤٤٪ ، ٣٨٢٪ ، ٣٩٦٪ بالنسبة لنفس السنوات على التوالي في المجر (بالاضافة الى ١١٪ سنويا من الإلتصباديات الرأسمالية المتخلفة) ان صح ذلك تكون الواردات سبيل استيراد التضخم حتى في الإلتصباديات المخططة . وهذه النسب مرتفعة جدا اذا قورنت بالنسب المشابهة لبقية بلدان المنظمة (فيما عدا رومانيا والاتحاد السوفييتي) . من هذا يتضح أن التضخم ليس ظاهرة عالمية وانما ظاهرة دولية ترتبط هيكلها بالإقتصاد الرأسمالي الدولي وبالسياسات المتبعة في اجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهو يؤثر بطبيعة الحال ، خاصة مع استمراره بمعدلات عالية ومتزايدة ، على الحياة الإقتصادية في المجتمعات ذات الاداء الإقتصادى المخطط ، وان القدرة على احتواء آثاره تكون أكبر في ظل التخطيط .

أهم أحداث ١٩٨٠/١٩٨١ :

يمكن حصر أهم الأحداث ذات الأثر على الاداء الإقتصادى فى :
١ - تعرض إلتصباديات اوروبا الاشتراكية لحوال جوية سيئة لثلاث سنوات متتالية ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، سواء تمثلت هذه الاحوال فى شدة البرودة أو فى الفيضانات أو فى شدة الحرارة والجفاف . وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعى والصناعات المتوقفة عليه وبقية الإقتصاد القومى .

٢ - محاولة استخدام سلاح الغذاء بواسطة الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفييتي ، فمنذ ١٩٧٥ توجد اتفاقية بينهما لمدة خمس سنوات بمقتضاها يشتري الاتحاد السوفييتي سنويا ٦ مليون طن من الحبوب. يمكن أن يزيدا الى ٨ مليون ، واذا زادت عن ذلك يكون بالتشاور مع الولايات المتحدة . وفى العام الماضى حصل الاتحاد السوفييتي على الموافقة لشراء ١٧ مليون طن اضافية . ثم فرضت الادارة الأمريكية الحظر على هذه الكمية الاضافية ومنعت تصدير الحبوب للاتحاد السوفييتي . الامر الذى اوقف التعامل المتعاقد عليه بينما . ورغم أن هذا الحظر قد فشل ، اذ استطاع

الاتحاد السوفييتي أن يحصل على ما يريد من مصادر أخرى في السوق الدولية ، إلا أنه مثل للاتحاد السوفييتي تكلفه أعلى في الثمن والوقت .

والمتوقع أن يكون محصول الحبوب منخفضا هذا العام كذلك، ولكن الولايات المتحدة تعود تحاول اقناع الاتحاد السوفييتي بتجديد اتفاقية الحبوب (التي تنتهي في أكتوبر ١٩٨١) وترفع الحظر وتعلن استعدادها بتزويد الاتحاد السوفييتي من الحبوب في الموسم الحالي وموسم ١٩٨٢/٨١ . كما أن الجفاف في صيف ١٩٨١ يؤدي بالاتحاد السوفييتي الى استيراد كميات أكبر من الارز التايلاندي : ٢٤٢ر٤ ألف طن في الستة شهور الأولى من ١٩٨١ مقارنة بـ ١٦٠ر٧ ألف طن في نفس المدة من العام الماضي . كذلك يشتري الاتحاد السوفييتي من الهند كل فائضها من الذرة بعد أن رفعت الحظر الذي كان مفروضا منذ خمس سنوات على تصدير الحبوب . وتفيد الأنباء أن الجفاف يصيب كذلك محاصيل البطاطس والبنجر في الاتحاد السوفييتي هذا العام . كما أن الكثير من بلدان أوروبا الاشتراكية قد أصابه سوء الأحوال الجوية في ١٩٨١، وقد كانت بولندا أكثرها تأثرا بالفيضانات التي حالت دون جمع المحاصيل . بالإضافة الى ما تعانيه زراعتها من نقص في الاسمدة والآلات وقطع الغيار . وقد أصيبت كذلك تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية بعد أن كانا يتوقعان محصولا جيدا هذا العام .

٣ - أحداث بولندا : السبعينات تبدأ ببرنامج « تحديث » اقتصادي عن طريق الاستيراد المكثف للآلات والتكنولوجيا من دول الغرب ، وعلى أساس أن تقوم الصادرات البولندية بتغطية احتياجات هذا البرنامج من الواردات - الازمة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي وتأثيرها الكبير على الصادرات وعدم قدرة هذه الأخيرة على مواجهة الالتزامات الناجمة عن الاستيراد - العجز المستمر في ميزان التجارة (ما يزيد على ٢ مليار دولار في المتوسط سنويا ، يبلغ إقصاه في ١٩٧٦) - تفاقم المديونية الخارجية والارتفاع المستمر في اثمان السلع الاستهلاكية وعلى الاخص المواد الغذائية (الزراعة البولندية تسودها الوحدات الزراعية الفردية الصغيرة) - كل

استراتيجية البناء الصناعى لم يعد من الممكن استمرارها -
المعدل السنوى لنمو الناتج المادى يتناقص: ٩٨٪ فى ٧١ - ١٩٧٣ ،
٦٨٪ فى ١٩٧٦ ، ٥٪ فى ١٩٧٧ ، ٣٪ فى ١٩٧٨ ، - ٢٣٪ فى
١٩٧٩ - الموقف المضطرب سياسيا فى ١٩٨٠ - الاضطرابات فى
قطاعات استخراج المعادن والصناعة والبناء والنقص الكبير فى
الانتاج الزراعى وخاصة الحبوب ، كل هذه تحول دون تنفيذ
الخططة وتستلزم اتخاذ مجموعة من الاجراءات من قبيل اجراءات
الطوارئ - زيادة نصيب الاستهلاك فى الدخل القومى من ٦٦٪
فى ١٩٧٨ الى ٨٧٪ فى ١٩٨٠ ومن ثم انقاص نصيب اجمالى
الاستثمار ب ٧٨٪ فى ١٩٧٩ و ١٠٥ فى ١٩٨٠ - فى ١٩٨٠
تنخفض انتاجية العمل فى الزراعة ب ٩١٪ وينخفض الناتج
الصناعى ب ١٣٪ والناتج الاجتماعى المادى ب ٤٪ مقارنة بعام
١٩٧٩ - المديونية الخارجية تتفاقم وتضطر الحكومة البولندية الى
التفاوض فى منتصف ١٩٨١ مع البنوك الغربية الدائنة حول اعادة
جدولة الديون التى يحل أجلها فى عام ١٩٨١ ، والبنوك تعرض
اعادة جدولة الديون التى حلت خلال التسعة شهور الاخيرة من ١٩٨١
على سبع سنوات بمقابل زيادة ١٣٪ بشرط أن تعطى الحكومة
البولندية معلومات مفصلة عن الاقتصاد البولندى ، والحكومة
لا توافق وما زالت المفاوضات جارية .

٤ - على صعيد السياسة الاقتصادية فى بلدان المنظمة تشهد السنوات
الاخيرة ابتداء من ١٩٧٩/٧٨ اعادة النظر فى استراتيجية التطور .
اذ رؤى انه لضمان توسع اقتصادى مستقر فى الزمن الطويل لابد
من اتباع سياسة نمو أكثر توازنا (فيما يتعلق بالعلاقة بين
الاستثمار والاستهلاك والعلاقة بين القطاعات) وذلك حتى يمكن
مواجهة الظروف المعاكسة داخليا (الاحوال المناخية أساسا)
والخارجية المتغيرة ، خاصة وأن نمو تجارتها الخارجية جعل ما يقرب
من ثلث ايراداتها يأتى من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، بالإضافة
الى ما يقرب من ١٣٪ من الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . وهو
ما يستلزم اعادة النظر فى الوضع التنظيمى الاقتصادى وفى ادوات
السياسة الاقتصادية والروافع التى تستخدم فى الاداة الاقتصادية .

على المستوى التنظيمى تكوين مجتمعات انتاجية - علمية ومركبات اقليمية ، وتكوين جمعيات تعاونية زراعية صناعية وتكثيف تصنيع الزراعة ، ادخال أنظمة جديدة من التسيير الذاتى والتمويل الذاتى ، اعادة النظر فى ادوات الآلية الاقتصادية وعلى الاخص فى مجال الائتمان وأنظمة الاجور والحوافز والائتمان والتجارة الخارجية .

وقد ترتب على اعادة النظر فى الاستراتيجية قبطى معدلات النمو فى الخطط السنوية لعامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ عن المعدلات التى كانت مقدرة لهذين العامين فى الخطة الخمسية التى غطت الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ . وتم تأكيد هذا الاتجاه بتخفيض معدلات نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى فى الخطة الخمسية ٨١ - ١٩٨٥ مقارنة بالخطة الخمسية السابقة عليها (على سبيل المثال كان المعدل ٥ - ٥٥ ٪ لتشيكوسلوفاكيا فأصبح ٣٪ ، ٤٧٪ للاتحاد السوفييتى فأصبح ٣٧ - ٤ ٪ ، ١٠ - ١١ ٪ لرومانيا فأصبح ٧٪ ، ٧٧٪ لبulgaria فأصبح ٤٦ - ٤٤ ٪) .

الاداء الاقتصادى فى عام ١٩٨٠ :

بالنسبة لكل دول المنظمة كان معدل نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى ٣٪ فى عام ١٩٨٠ بزيادة ٠٦ عن عام ١٩٧٩ . ولكن مستوى الاداء لم يكن واحدا لكل بلدان المنظمة ، اذ يمكن التفرقة بين المانيا الشرقية وبلغاريا والاتحاد السوفييتى من جانب والبلدان الاربعية الاخرى (تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا) من جانب آخر . اذ تقوم بلدان المجموعة الاولى بعملية اعادة ترتيب الاقتصاد التى بدأت بعد ١٩٧٣ بصعوبات أقل وعلى الاخص الاتحاد السوفييتى الذى يملك ، على عكس بلدان وروبا الاشتراكية ، كميات من الطاقة تفوق احتياجاته ، كما أن تجارته الخارجية تمثل نسبة محدودة من الناتج الاجمالى المادى .

فبالنسبة للمجموعة الاولى يكون النمو الزراعى سالباً لكل من الاتحاد السوفييتى وبلغاريا فى عام ٩٨٠ (١ - ٢ ٪ ، - ٤٩٪) ، ويكون النمو الصناعى ابطاً فى بلغاريا اذا ما قورن بالنمو فى عام ١٩٧٩ ، ويحقق الاتحاد السوفييتى معدلاً للنمو الصناعى أعلى بقليل من معدل ١٩٧٩ (٣٤٪ ، ٣٦٪) . وتحقق المانيا الشرقية معدل نمو زراعى موجب

(٢٥٪) ومعدل نمو صناعى ٤٧٪ فى ١٩٨٠ ، وتكون معدلات نمو صافى الناتج الاجتماعى المادى لهذه البلدان على النحو التالى : بلغاريا ٥٦٪ فى ١٩٧٩ ، ٦٦٪ فى ١٩٨٠ ، المانيا الشرقية ٣٨٪ ، ٤٢٪ ، الاتحاد السوفييتى ٢٥٪ ، ٣٨٪ . وتكون كل هذه المعدلات مؤكده للاتجاه الذى ساد على الاخص فى النصف الثانى من السبعينات : اتجاه تناقص معدل نمو الناتج الاجتماعى .

وبالنسبة للبلدان الأربعة الأخرى كانت معدلات نمو الناتج الاجتماعى المادى والناتج الصناعى فى ١٩٨٠ أدنى معدلات شهدتها فترة ٧٦ - ١٩٨٠ . حتى رومانيا (صاحبة أعلى معدلات فى السبعينات) لم تحقق فى نمو الناتج الاجتماعى فى ١٩٨٠ الا ٢٥٪ (وكان المعدل ٦٥٪ فى ١٩٧٩) . وكان معدل النمو الزراعى سالبا لكل من بولندا (- ٩٦٪) ورومانيا (- ٥٪) ومنخفضا للمجر (٢٢٪) ومرتفعا لتشيكوسلوفاكيا (٦٪) .

الاتجاه العام اذن هو نحو انخفاض معدلات النمو واستمرار التقلبات فى الاداء الزراعى . وتظهر تقلبات الانتاج الزراعى بصفة خاصة اذا ما أخذنا الناتج من الحبوب ، وقد ازدادت الكميات التى يشتريها الاتحاد السوفييتى وبقية بلدان اوروبا الاشتراكية من السوق الدولية . فقد كان الناتج السنوى (بملايين الاطنان) من سنوات الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ للاتحاد السوفييتى وبقية بلدان اوروبا الاشتراكية على النحو التالى : ٣٠٢٢٧ ، ٢٧٣٣٨ ، ٣١٩٩٢ ، ٢٥٤٩٦ ، ٢٦٩٤٠ .

أما بالنسبة لمعدل الدخل الحقيقى فتشير البيانات الى استمرار زيادة هذا الدخل بمعدلات تتواءم مع زيادة الناتج الاجتماعى المادى ، وكانت فى ١٩٨٠ موجبة ومقاربة لمعدلات ١٩٧٩ فى كل بلدان المنظمة بما عدا المجر (- ٧٪) وبولندا (- ١ - ١٣٪) .

وتظل اثمان السلع الاستهلاكية بصفة عامة والسلع الغذائية بصفة خاصة مستقرة عبر الزمن ، تكاد لا تتغير فى المانيا الشرقية، وتتزايد بمعدلات ضعيفة جدا فى الاتحاد السوفييتى ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا، وتتزايد فى ١٩٧٩ بمعدل منحسوس فى بلغاريا . ولكنها تتزايد بمعدلات كبيرة فى كل من المجر (٨٩٪ فى ١٩٧٩ ، ٩٪ فى ١٩٨٠) وبولندا (٧٤٪ ، ١٠٪) .

هذا ويلاحظ بالنسبة لنمط استخدام الدخل القومي (بين الاستهلاك والتراكم) أن الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ شهدت في دول المنطقة اتجاها نحو انخفاض نصيب صافي تكون رأس المال في الدخل القومي . وهذا يرجع :

- انخفاض معدلات نمو الناتج الاجتماعي المادي .
- لاستخدام نسب أعلى منه لمواجهة العجز في الميزان الخارجي (كما في حالة المجر) .
- ولزيادة نصيب الاستهلاك لرفع مستوى المعيشة .

العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلدان أوروبا الاشتراكية : يلاحظ بشأن هذه العلاقات من البداية أمران :

- الأول يتمثل في محاولة هذه البلدان خلق نوع من التكامل الاقتصادي المخطط القائم على تقسيم العمل مع حد أدنى من الركيزة الصناعية في كل بلد من البلدان .
- والأمر الثاني أن بلدان أوروبا الاشتراكية تميل في تعاملاتها مع البلدان الأخرى الى أن تقوم العلاقة في إطار نوع من التعاون الاقتصادي الذي لا يقتصر على التبادل التجاري، يتحقق وفقا لاتفاقيات يستحسن أن تكون لفترات أطول . وهذا الاتجاه ، نحو علاقات أشمل ولمدة أطول ، مجلبة لدرجة أكبر من الاستقرار في الأداء الاقتصادي لكل من الطرفين .

بالنسبة للتكامل بدأ بالعلاقات التجارية الثنائية ثم وقعت اتفاقية لنظام تسوية متعددة الأطراف تنتقل بالبلدان من مرحلة التجارة الثنائية الى مرحلة التجارة متعددة الأطراف . وتطور التكامل فيما بعد على اساس التخصص الدولي والتعاون المتبادل واستدعى ذلك القيام بمشروعات مشتركة والتنسيق بين الخطط القومية ، الى أن أصبحت الخطة الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠ خطة مشتركة للدول الاعضاء تم إعدادها من خلال التنسيق بين الخطط القومية وتحولت بذلك الى عملية تخطيط مشترك للخطط الوطنية . وفي عامي ٧٨ ، ١٩٧٩ قامت الدول الأعضاء بتحضير برنامج نوعية للتعاون طويل المدى تغطي حتى ١٩٩٠ . كما قامت بتنسيق الخطط القومية لفترة ٨١ - ١٩٨٦ وتحضير خطة جديدة بإجراءات التكامل المتعددة الأطراف . وقد شهدت الفترة ٧٠ - ١٩٨٠ البدء في تنفيذ برامج تعاون

طويلة المدى خاصة بالوقود والطاقة والمواد الأولية والصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الاستهلاكية والمواصلات بين الدول الاعضاء .
وأخيرا تنضمن هذه المحاولة في خلق نوع من التكامل الاقتصادي المخطط مبدءاً اتخاذ اجراءات خاصة لمصلحة البلدان الأقل نمواً ، وهي كوبا ومنغوليا وفيتنام .

أما بالنسبة لتجارة هذه البلدان فيمكن أن نلاحظ بشأنها :

١ - أن تجارتها أصبحت مع السبعينات أكثر عالمية عن طريق تنويع أكبر لمستقر صادراتها ومصادر وارداتها . وفى نهاية السبعينات أصبح أقل من ¼ صادراتها يذهب للبلدان الرأسمالية المتقدمة وحوالى ١٨٪ منها للبلدان المتخلفة ، والباقي ، حوالى ٥٧٪، للبلدان الاشتراكية . أما الواردات فيأتى أقل من ثلثها من البلدان الرأسمالية المتقدمة وحوالى ١٣٪ من الدول المتخلفة والباقي (حوالى ٥٦٪) من البلدان الاشتراكية .

٢ - أن الوزن النسبى لتجارة بلدان أوروبا الاشتراكية مع البلدان المتخلفة ضعيف . بل أن النصيب النسبى للواردات من هذه البلدان فى تناقص منذ ١٩٧٥ . وذلك رغم أن طلب البلدان الاشتراكية لمنتجات الدول المتخلفة فى تزايد ، اذ تسعى بلدان أوروبا الشرقية الى تنويع مصادر التزود بالمنتجات : المعادن الحديدية وغير الحديدية ، البترول الخام ، المنتجات الكيماوية ، الصوف والخيوط الطبيعية الاخرى . كما تسعى الى زيادة قائمة السلع التى تقدمها فى اسواقها الداخلية من السلع الاستهلاكية كالبن والكافا والفواكه والاحذية والمنسوجات والاثاث ومن الآلات وقطع الغيار .

٣ - انه فيما يتعلق بمسار تجارتها مع البلدان الرأسمالية المتقدمة تزايدت هذه التجارة بمعدلات سريعة فى السبعينات حتى ١٩٧٧ . ثم بدأ المعدل فى التناقص لمصلحة الدول الاشتراكية . ذلك أن زيادة التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة قد صاحبه نمو غير متوازى بين الصادرات والواردات لغير صالح البلدان الاشتراكية . وعليه بدأت منذ ١٩٧٧ فى تغيير مسار التجارة نحو ازالة عدم التوازن هذا والتخلص من العجز فى الميزان التجارى . فى اتجاه هذا المسار تسير تجارتها الخارجية فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

٤ - أن ميزان تجارة بلدان أوروبا الاشتراكية (بلدان المنظمة) مع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة كان سلبيا في السنوات ٧٧، ٧٨، ١٩٧٩. وأن اتجاه العجز نحو التناقص في ١٩٧٩ ، وإيجابيا مع البلدان المتخلفة في نفس السنوات مع تناقص في الفائض في ١٩٧٩ . وأنه قد ترتب على توالي عجز ميزان التجارة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة أن تراكمت مديونية بلدان أوروبا الاشتراكية على نحو تدفع معه فوائد سنوية قدرت ب ٤ - ٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩ .

٥ - أن مجموع ميزان تجارة بلدان أوروبا الاشتراكية كان ذي عجز في ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وأصبح ذي فائض في ١٩٧٩ .

٦ - بالنسبة لعام ١٩٨٠ زاد مجموع تجارة بلدان المنظمة بمعدل ١٢٪ (وهو نفس المعدل لعام ١٩٧٩) ، بمعدل ١٦٪ زيادة في الصادرات و ١١٪ في الواردات ، وذلك إذا أخذت قيمة التجارة . أما من الناحية الكمية فقد زادت التجارة ب ٤٪ في التسع شهور الأولى من ١٩٨٠ ومن المحتمل أن يكون المعدل مساويا ل ٤٥٪ لكل السنة (كان المعدل ٤٥٪ في عام ١٩٧٩) . هذه المعدلات تبين أن التجارة الخارجية لدول المنظمة تنمو بمعدلات أقل من السنتين الأخيرتين .

وقد أدت تطورات الصادرات والواردات في ١٩٨٠ إلى تحسين ميزان التجارة لكل بلاد المنطقة فيما عدا بولندا . وكنان الميزان التجاري ايجابيا لصالح الاتحاد السوفيتي بمقدار ٥ مليار دولار (بالمقارنة مع ٦٤٢٦ مليار في ١٩٧٩) ، كما كان الميزان التجاري سلبيا لبقية بلدان المنظمة بمقدار ٣ مليار دولار في ١٩٨٠ (بالمقارنة مع ٦٩٢٦ مليار دولار في ١٩٧٩) . ويكون مجمل الميزان التجاري لبلدان المنظمة ايجابيا بمقدار ٢ مليار دولار بعد أن كان سلبيا حتى ١٩٧٩ . وتكون دول الاقتصاديات المخططة قد حققت الهدف الذي وضعته منذ ١٩٧٧ للتجارة الخارجية ، رغم ازدياد حدة الازمة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي .

٧ - أن التجارة بين بلدان المنظمة قد زادت ، قيميا ، ب ٨٣٪ خلال التسعة شهور الأولى من ١٩٨٠ مقارنة بنفس الفترة في ١٩٧٩ .

أما عن تجارة بلدان المنظمة مع البلدان المتخلفة، فقد زادت صادراتها، في نفس الفترة عن ١٩٨٠ ، بمعدل ٨٥٪ وزادت وارداتها بـ ١٣٦٪ . وارتفعت ائمان صادراتها للبلدان المتخلفة بـ ٥٧٪ في الوقت الذي ارتفعت فيه ائمان وارداتها منها بـ ٢٩٧٪ . وبذلك قدر تدهور شروط التبادل بينهما من وجهة نظر البلدان الاشتراكية بـ ١٨٥٪ .

أما مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد نتج عن حركة تجارة بلدان أوروبا الاشتراكية معها خلال التسع شهور الأول من عام ١٩٨٠ أن تناقص عجز الميزان الجارى لصالح الدول الاشتراكية وذلك بسبب تناقص عجز الميزان التجارى رغم زيادة عبء خدمة الدين الخارجى لبلدان أوروبا الاشتراكية تجاه دول السوق المشتركة . فبعد أن كان الميزان التجارى متضمنا عجزا لدول أوروبا الاشتراكية بدون الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٣٦١٨ مليار دولار في ١٩٧٩ وفائضا لصالح الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٤٧٨ مليون دولار، أصبح العجز في ميزان تجارة دول المنظمة غير الاتحاد السوفييتى مساويا لـ ٢٠٢٩ مليار دولار في التسع شهور الأولى من ١٩٨٠ والفائض لصالح الاتحاد السوفييتى ٢٥١٦ مليار دولار . وعليه يتحول الميزان التجارى لكل دول المنظمة مع الدول الرأسمالية المتقدمة الى ميزان ايجابى بمقدار ٤٧٦ مليون دولار .

٨ - في نهاية ١٩٨٠ بلغ الدين القائم على بلدان المنظمة الاشتراكية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ٦٧ مليار دولار، وذلك بزيادة ٧ مليار عن عام ١٩٧٩ . وقد نتج هذا الدين أساسا من تراكم عجز الميزان التجارى في السنوات الماضية .

٢ - الموقف الاقتصادى فى جمهورية الصين الشعبية

وفى داخل البلدان الاشتراكية المخططة تتميز الصين بثلقها السكانى (٩٨٢٥٥ مليون نسمة فى ١٩٨٠ (١)) ، وبوزنها السياسى باعتبارها أحد الخمسة الكبار فى التنظيم الدولى المعاصر ، وبالدلالة التاريخية الهامة

(١) نعتمد فى البيانات الواردة فى هذه الصفحات على الارقام التى يوردها تقرير البنك الدولى عن الصين (فى ٩ أجزاء) ، الصادر فى أول يونيو ١٩٨١ .

لتجربتها في التطور كبلد متخلف يحاول القضاء على التبعية عن طريق نوع من التنظيم الاشتراكي . وتتميز استراتيجية التطور التي اتبعت، من الناحية الاقتصادية ، باعتناق هدفين رئيسيين هما التحول الصناعي عن طريق بناء قاعدة صناعية تركز على الصناعات الثقيلة ، وهو تحول يتم اساسا عن طريق تعبئة الموارد اللازمة تعبئة مركزية مخططة مع عناية أقل في مرحلة أولى بالكفاءة محسوبة على اساس نفقة الانتاج ، والهدف الثاني هو ازالة مظاهر الفقر ، على الاخص في الريف ، عن طريق تطوير الريف وتزويد السكان بالخدمات الأساسية ، ويكون ذلك بتعبئة الموارد على المستوى المحلي من خلال تعبئة للقوة العاملة وما تحت تصرفها من موارد مادية في اطار تنظيم الكوميونات . كما استخدم التخطيط المركزي في شأن أمرين حيويين : توزيع الغذاء على المستوى القومي لمواجهة الموقف في الجهات الأقل نموا ، ونشر المعرفة الفنية والفنون الانتاجية اللازمين للتطور الريفي .

وقد شجرت السياسة الاقتصادية منذ ١٩٧٧ تغييرات يمكن جمعها في ثلاث : الأول هو اعادة النظر في نمط الأولويات نحو اعطاء أهمية أكبر للاستهلاك . الثاني هو العمل على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة بعد مرحلة كان التركيز فيها على تعبئة غير المستخدم من الموارد ، والثالث هو النظر في صعوبة الاستمرار في التطور في معزل عن التطورات التكنولوجية في العالم . وتجرى هذه التغييرات على أساس عدة افتراضات أصبحت من متضمنات أداء الاقتصاد الصين وهي : ضرورة ضمان التوازن بين الجهات عن طريق عناية أكبر للجهات الأقل نموا وعلى الاخص بالنسبة للعلاقة بين الريف والمدينة ، واستقرار ضمان نوع من التوازن بين النشاط المركزي والنشاط المحلي ، وضرورة ضمان الاستقرار المالي عن طريق قيام النقود بدور سلبي في تعبئة الموارد واستقرار الائتمان الداخلية عبر الزمن في عزلها عن الائتمان الدولية .

ويستمر الاقتصاد الصيني في تحقيق معدلات مرتفعات نسبيا للنمو ولتحسين مستويات المعيشة وذلك من خلال التغيير المستمر في هيكل الاقتصاد القومي . من أبرز هذه التغييرات ارساء أسس تطوير الريف ابتداء من تصنيعه لتحويل المجتمع الريفي في مكانه . وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة حتى الآن . في ١٩٧٩ تتوزع

القوة العاملة (٤٠٥٨ مليون نسمة) بنسبة ٧٠٫٨١٪ في الزراعة باستبعاد العاملين في الصناعة الريفية و ١٧٫٤٢٪ في الصناعة والتشييد و ١١٫٧٧٪ في النشاطات الأخرى . الى جانب ذلك تخلق قاعدة صناعية تلعب دورا ديناميكيا في تطوير الكل الاقتصادي . وهو ما يبينه نسبة مساهمة قطاعات النشاط الصناعي في اجمالي الناتج المادي في ١٩٧٩: ٣٦٫٣١٪ تأتي من الزراعة ، ٤٣٫٦٥٪ من الصناعة ، ٣٫٤٩٪ من التشييد ، ٤٫٣٪ من النقل ، ٦٫٩٨٪ من التجارة ، ١٫٥١٪ من الخدمات غير المادية . وقد حرص تقدير البنك الدولي في تقديمه لهذه الارقام أن يفصل الصناعة الريفية عن الزراعة ليلحقها بالقطاع الصناعي . وهو أمر وان كان يسهل المقارنات الدولية الا أنه يخون المقصود التنموي لاستراتيجية تصنيع الريف ، ألا وهو تحويل المجتمع الريفي وتطويره وليس مجرد زيادة انتاجية النشاط الزراعي لتعبئة قدر أكبر من الفائض الزراعي ، وكذلك خلق وحدات انتاجية ريفية تضم النشاطين الزراعي والصناعي تحقق التكامل بينهما دون تدخل علاقات السوق .

وخلافا للوضع السائد في بلدان العالم الثالث ، ومنها البلدان العربية ، يبين هذا النمط لمساهمات قطاعات النشاط أن ٨٩٫٥٪ من اجمالي الناتج الاجتماعي يأتي من نشاطات الانتاج المادي (الزراعة والصناعة) والخدمات اللازمة لهما وأن الخدمات غير المادية لا تسهم الا ب ١٠٫٥٪ منه .

وابتداء من هذا النمط في مساهمة القطاعات كان نمو الناتج الاجتماعي المادي (بالاثمان الثابتة لسنة ١٩٧٧) بمعدل ٦٦٫٥٪ في الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٧٩ ، بمتوسط معدل سنوي ٧٫٤٪ . وكان المعدل ٧٪ لسنة ١٩٧٩ . أما متوسط نصيب الفرد من صافي الناتج المادي فيزيد منذ ١٩٥٧ بمعدل شبه مستقر يدور حول ٣٫٣٨٪ سنويا .

وتؤكد البيانات التغيير في نمو الأولوية عن طريق اعطاء الاستهلاك اهتماما أكبر في استخدامات الناتج الاجتماعي : يزيد الاستثمار بمعدل أقل من معدل زيادة الاستهلاك المادي (١) . وفي إطار الاستهلاك المادي

(١) على اساس اعتبار ١٩٧٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسي للاستثمار مساويا ٩٨٫١٠٩ و ٩٩٫٣٤٩ في ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي .

يستمر اتجاه تصحيح الوضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الريف والحضر فيكون معدل الزيادة أكبر بالنسبة للريف (٢) ٠٠ أما الاستهلاك الكلي (المادى وغير المادى) فيزيد بمعدلات أقل : على أساس ١٩٧٠ = ١٠٠ ، كان الرقم القياسى ١٢١ ، ١٠١ لسنة ١٩٧٨ ، ١٠٣٦٢٩ لسنة ١٩٧٩ . وتشير الأرقام القياسية الى استقرار اثمان السلع الاستهلاكية بصفة عامة . فبالنسبة لاثمان التجزئة وعلى أساس ١٩٥٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى ١٣١٥ لسنة ١٩٧٠ ، ١٣٥ ، ١٣١٥ ، ١٣٤ للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي . كما تشير البيانات الى شبة ثبات اثمان المنتجات الصناعية التى تباع فى الريف فى الوقت الذى ترتفع فيه اثمان المنتجات الزراعية . على أساس ١٩٥٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى ١٠٩٦ لسنة ١٩٧٠ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ للسنوات ١٩٧٨ و ١٩٧٩ على التوالي . والنظر الى ارقام جانب الإيرادات فى موازنة الدولة ، للتعرف على كيفية تمويل جهود التنمية دون أن ننسى الدور الحيوى للعبئة على مستوى القاعدة ، يبين :

- أولا : التجاء الدولة الى الوسائل المباشرة جدا فى تعبئة ما هو لازم لتمويل جهودها التنموية : فى عام ١٩٧٩ يأتى ٤٤٧٪ من إيراداتها من ارباح مشروعات الدولة و ٤٨٧٪ تأتي من الضرائب وجلها ضرائب مباشرة . وعليه لا تعتمد الدولة لا على الاثمان ولا على الضرائب غير المباشرة كسبيل رئيسى للحصول على موارد مالية . وهى سبيل غير واضحة تعتم العلاقات وتستلزم من المواطن وعيا معيناً ليدرك ما تستقطعه الدولة من دخله .

- ثانيا : أن الاقتراض العام يكاد يكون غير موجود . غياب الاقتراض الداخلى يعنى غياب الفئات الاجتماعية القادرة على الاقتراض . كما يعنى تعمد تفادى التمويل عن طريق عجز الميزانية وهو سبيل تضخمى . وتفاديه ينسجم مع الحرص على أن تلعب النقود دورا سلبيا فى تعبئة الموارد .

(٢) على أساس اعتبار ١٩٧٠ = ١٠٠ كان الرقم القياسى للاستهلاك فى الريف ١٠٦٤٧٧ ، ١١٧٤ لعامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالي ، بينما كان ١٠٠ و ١٠١٩٠ بالنسبة للاستهلاك فى الحضر .

- ثالثا : تبين ارقام ايرادات الدولة أن كل جهود التطوير تتم عن طريق تعبئة الموارد القومية . ففيما عدا الفترة التي انتهت في ١٩٦٠ ، التي كان للمساعدات السوفيتية فيها دورا معتبرا ، لم تظهر القروض الأجنبية الا أخيرا جدا ومازال دورها محدودا للغاية (٣٣٪ من ايرادات الدولة في ١٩٧٩ ، ناهيك عن دورها في كل موارد إالاقتصاد القومى) . وتتم تعبئة الجزء الأكبر من الموارد القومية الذى تستخدمه الدولة عن طريق التنظيمات المحلية . في ١٩٧٩ أتى ٨٣٪ من ايرادات الدولة عن طريق المحليات و ١٧٪ من سبل مركزى . وان كانت بيانات السنوات الثلاث الاخيرة تشير الى اتجاه النصيب النسبى للمركز نحو الزيادة .

أما جانب النفقات فى موازنة الدولة فيبين انشغال الدولة بالبناء الاقتصادى بالاضافة الى التزويد بالخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية . في ١٩٧٩ ، يذهب ٥٩٫٨٪ من اجمالى الانفاق لتمويل دور الدولة الانتاجى فى الاقتصاد القومى . فى إطاره يذهب مايساوى ٤٠٫٤٪ من اجمالى انفاق الدولة لاغراض تراكم وسائل الانتاج . ويذهب ٥٣٪ من مخصصات التراكم للصناعات الثقيلة . ويخصص ١٤٪ من اجمالى انفاق الدولة للخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية ، و ١٧٫٥٪ للدفاع . وهى نسبة تكاد تكون مستقره منذ منتصف السبعينات .

أخيرا تأتى التجارة الخارجية بوزنها المحدود فى النشاط الاقتصادى للصين فمتوسط ما تمثله الصادرات لاجمالى الناتج القومى فى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ يساوى ٤٫٥٪ ، ولا تتعدى النسبة ٤٫٧٪ بالنسبة للواردات . وقد نمت التجارة الخارجية بمعدلات معقولة فى الخمسينات (متوسط ٩٫٧٪ سنويا للصادرات و ١٠٫٧٪ للواردات) ، ثم انخفضت معدلات النمو فى الستينات (متوسط سنوى ٢٫٦٪ للصادرات و ٢٫٨٪ للواردات) ، بدأت فى الارتفاع الكبير أخيرا (٢٥٫٧٪ للصادرات و ٢٥٫٦٪ للواردات فى عام ١٩٧٩) .

والميزان التجارى للصين شبه متوازن طوال العقود الثلاثة الماضية ، بقائض محدود حتى ١٩٧٨ ويعجز محدود (١٥٪ من قيمة الصادرات فى ١٩٧٩ ، ٧٪ فى ١٩٨٠) فى السنوات الثلاثة الأخيرة .

ويبرز التركيب السلعي الحالي لتجارة الصين الخارجية التغيرات الهيكلية التي عرفها ، ولا يزال يعرفها ، الاقتصاد الصيني : اذ تمثل الصادرات الأولية من منتجات زراعية واستخراجية ، ومنها البترول ، ٥٣٦٪ من اجمالي الصادرات في ١٩٧٩ ، في الوقت الذي وصلت فيه الصادرات الصناعية الى ٤٦٤٪ من اجمالي الصادرات ، منها ١٠٩٪ في شكل منتجات لصناعات ثقيلة و ٣٥٥٪ منتجات لصناعات استهلاكية . أما الواردات في ١٩٧٩ و ٨١٣٪ منها من السلع الانتاجية و ١٨٧٪ من السلع الاستهلاكية . وبالنسبة لنوع السلع الانتاجية تمثل الآلات والمعدات ٢٥٢٪ من اجمالي الواردات (وهو ما يبين أن الاقتصاد القومي ينتج الجزء الأكبر من احتياجاته منها) و ٥٦١٪ في شكل مواد أولية خاصة للصناعات الأساسية ، هذا النمط للتجارة الخارجية تلزم مقارنته بالنمط السائد في بلدان العالم الثالث .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لتجارة الصين الخارجية فالجزء الأكبر منها، وخصوصا بالنسبة للواردات، يتم مع البلدان الرأسمالية المتقدمة . والنصيب النسبي لهذه البلدان في تزايد كبير في السنوات الأخيرة : الصادرات اليها تزيد من ٣٣٪ في ١٩٧٧ الى ٤١٢٪ في ١٩٧٧ الى ٤١٢٪ في ١٩٧٩ وعلى الأخص اليابان (٢٠٢٪) والولايات المتحدة ٤٤٪ وفرنسا . والواردات منها تزيد من ٦٤٨٪ من اجمالي الواردات في ١٩٧٧ الى ٧٠٨٪ في ١٩٧٩ وعلى الأخص من اليابان (٢٥٢٪) والولايات المتحدة (١١٨٪) والمانيا الغربية .

يليهما التجارة مع البلدان الرأسمالية المتخلفة (بلدان العالم الثالث + يوغسلافيا) . ونصيبها النسبي من تجارة الصين في تناقص في السنوات الأخيرة . فالصادرات اليها (خاصة من خلال هونج كونج) ٢٥٤٪ من كل صادرات الصين) ينخفض نصيبها من ٥٣٢٪ ١٩٧٧ الى ٤٧٤٪ في ١٩٧٩ . أما الواردات منها فينخفض نصيبها النسبي من ٢٢٢٪ الى ١٧٧٪ . ولا تمثل الصادرات لبلدان الشرق الاوسط (بما فيها ايران) الا ٤٤٪ من صادرات الصين في ١٩٧٧ انخفضت الى ٣٪ في ١٩٧٩ . كما أن وارداتها من هذه البلدان (وأهمها العراق والكويت) انخفض نصيبها النسبي من ٢٨٪ الى ١١٪ .

أما التجارة مع بلدان أوروبا الاشتراكية فتأتى فى المرتبة الثالثة ويتناقص نصيبها النسبى فى الصادرات (من ١٣ر٤٪ فى ١٩٧٧ الى ١١ر٤٪ فى ١٩٧٩) وفى الواردات (من ١٣٪ الى ١١ر٥ فى هاتين السنتين) . وتتم هذه التجارة أساسا مع رومانيا ثم كوريا الشمالية ثم الاتحاد السوفييتى .

وفيما يتعلق بالاقتراض من الخارج لم تبدأ الصين فى الاقتراض من البلدان الرأسمالية المتقدمة لتمويل السلع الانتاجية لمشروعات التنمية الا منذ ١٩٧٨ . وقد لجأت فعلا الى صندوق النقد الدولى للحصول على بعض التسهيلات المالية ، ومستعدة الآن للحصول على الائتمان من البنك الدولى والوكالة الدولية للتنمية IDA ، وقد قامت الصين فى ١٩٧٩/١٩٨٠ بالتفاوض مع البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد أن عقدت اتفاقيات تبادل تجارى معها . وكان مجموع القروض المتعاقد عليها مساويا لـ ٥١٦ مليون دولار يأتى أهمها من صندوق التعاون الاقتصادى الخارجى اليابانى . وقد بلغ اجمالى الدين الخارجى القائم ٣ر٤ مليار دولار فى ١٩٨٠ . وعلى افتراض متوسط سعر فائدة ١٠٪ تصل خدمة هذا الدين الى ٣ر٤ مليار دولار وهو ما يمثل أقل من ٠ر٢٪ من قيمة صادرات الصين فى ١٩٨٠ .

تلك هى المعالم الأساسية لأداء الاقتصاد الصينى فى نهاية السبعينات، هذا الأداء يعكس نموذجا للتنمية تبلور من خلال التجربة خلال العقود الثلاثة الماضية ويواجه عوامل جديدة تبرز فى بداية الثمانينات . أما نموذج التنمية فيمكن جمع أهم خصائصه فى حرص على تحويل المجتمع الريفى عن طريق تصنيع الريف مع بناء القاعدة الأساسية الصناعية ، وفى محاولة الجمع بين المركزية واللامركزية فى تعبئة الموارد وإدارة الاقتصاد القومى ، وفى عزل الائتمان الداخلى عن الائتمان الدولية ، وفى الجمع بين استيعاب التكنولوجيا الاجنبية بعد تطويرها وتطوير التكنولوجيا الوطنية . كل ذلك وفقا لاستراتيجية تقوم على تعبئة الموارد القومية فى اطار تنظيم يركز على التعبئة على مستوى الوحدات الانتاجية .

أما العوامل الجديدة التى تبرزها بداية الثمانينات فتتمثل فى تقلص نصيب الفرد من الارض الزراعية مع ارتفاع الانتاجية فى الزراعة . وفى الموقف الخاص بالطاقة وقد تباطأت معدلات نموها من متوسط ١٠٪ سنويا فى ٦٥ - ١٩٧٠ الى ٥ر٦٪ سنويا فى ٧٥ - ١٩٨٠ ، ولو أن ميزان

الطاقة لا يزال ايجابيا حتى الآن ، اذ صدرت الصين ٥٪ من انتاجها من البترول في ١٩٨٠ وقيمته ٤٥ مليار دولار . كما أن الموقف يتميز بنقص جدى فى القوة العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا .



تلك هى المعالم الرئيسية للموقف فى الاقتصاد العالمى . فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى يتميز الموقف بتفاقم الأزمة ، وفى الاقتصاديات الاشتراكية يثور العديد من مشكلات إعادة هيكلة هذه الاقتصاديات فى تأثرها بأزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى . وتمثل الاقتصاديات العربية جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى الدولى يزداد اندماجها به وتبتعد فى تعاملاتها الاقتصادية عن الاقتصاديات الاشتراكية . وفى إطار هذا الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد الرأسمالى الدولى بصفة خاصة يبرز الوضع الاقتصادى العربى فى بداية الثمانينات كبلورة لحركة الاقتصاديات العربية فى السبعينات .

الباب الثاني

الموقف الاقتصادي العربي الراهن كبلورة لحركة الاقصاديات العربية في السبعينات

لا يبرز أهم سمات الموقف الاقتصادي العربي في بداية الثمانينات سوى أولا أداء الاقصاديات العربية في ١٩٨٠/١٩٨١ منظورا اليه في إطار حركتها في السبعينات ، لنرى بعد ذلك الصورة العامة لهذا الأداء ببعض التدقيق ، في مرحلة أولى باستبعاد مؤقت للبترول لنبرز اتجاه ما يتم في نشاطات الانتاج الأخرى ، وفي مرحلة ثانية بادخال البترول في الصورة التحليلية (١) .

(١) في تقديمنا لأداء الاقصاديات العربية في ١٩٨٠/١٩٨١ نعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات الواردة في « التقرير الاقتصادي العربي الموحد » ١٩٨١ الصادر في سبتمبر ١٩٨١ عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي . ويظهر مما نقدمه في هذا الباب الثاني اننا نتبع منهجية مختلفة عن تلك اتبعت في كتابة تقرير شكاد تخيب منه النظرة التحليلية .

الفصل الاول أداء الاقتصاد العربى فى ١٩٨٠/١٩٨١

تؤكد نتائج أداء الاقتصاديات العربية فى ١٩٨٠ الاتجاه العام الذى تبلور خلال السبعينات . هذا الاتجاه العام عادة ما يعبر عنه بعدد من المؤشرات يجرى استخدامها فى ادبيات الاقتصاديات المتخلفة . هي مؤشرات أصبحت تقليدية . فاذا ما أخذنا متوسطات هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاديات العربية فى مجموعها خلال السبعينات نجدتها على النحو التالى :

- حقق الاقتصاد العربى مدل نمو لاجمالى الناتج المحلى بالاسعار الجارية مساويا لـ ١٧٪ فى الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩ . وهو متوسط بين ١٠ر٨٪ كمعدل نمو سنوى للبلدان غير البترولية و ٢٥ر٩٪ للبلدان البترولية . وكان معدل النمو ٤٨٪ لعام ١٩٨٠ . ويتوقع انخفاضه لعام ١٩٨١ نظرا لتخفيض انتاج البترول فى كل البلدان العربية فيما عدا السعودية فى ١٩٨٠ وانخفاض اثمان النفط المباع فى السوق الفورية وما قد يتلوو من انخفاض فى الاثمان التعاقدية .

- فاذا ما استبعدنا اثر الارتفاع المستمر فى الاثمان ، خاصة فى جو التضخم الذى يسود العالم العربى ، على الاخص فى بلدانسه غير البترولية ، نجد أن معدل النمو السنوى الحقيقى لاجمالى الناتج المحلى يكون مساويا لـ ٧ر٤٪ فى الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩ ولـ ٨٪ فى ١٩٧٩ ويتوقع أن يكون فى نفس المستوى فى ١٩٨٠ . وذلك على اختلاف بين البلدان العربية : ٩٪ فى البلدان النفطية ، ٤٪ فى مصر وسوريا وتونس والبحرين وعمان ، ٢٪ فى الدول الاقل نمواً .

- أما اذا نظرنا الى كل السبعينات يكون متوسط معدل النمو السنوى الحقيقى فى اجمالى الناتج المحلى مساويا لـ ٧ر٣٪ . وهو معدل مرتفع نسبيا اذا ما قورن بمتوسط معدل النمو للبلدان المتخلفة (٦ر١٪ فى الفترة ٦٢ - ١٩٧٢ ، ٣٪ فى ١٩٧٥ ، ٤ر٦٪ فى ١٩٧٩) ، وبمتوسط معدل النمو فى البلدان الرأسمالية المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية : ٤ر٩٪ فى الستينات و ٣ر٤٪ فى السبعينات) . ولا يفوقه الا معدل النمو السنوى الذى حققته الاقتصاديات الاشتراكية (٧ر٨٪ فى الفترة من ٧١ - ١٩٧٥ الذى يتجه للانخفاض فى النصف الثانى من السبعينات ، ٥ر٦٪) .

- هذا المتوسط السنوى للنمو الحقيقى لاجمالى الناتج المحلى خلال السبعينات هو محصلة متوسط معدل نمو سنوى مساويا لـ ٢٪ فى الزراعة و ٥٢٪ فى الصناعة الاستخراجية و ٧٨٪ فى الصناعة التحويلية .

- وينتهى العقد باقتصاد عربى يتم انتاج اجمالى الناتج المحلى فيه عن طريق مساهمة الزراعة بـ ٧٢٪ منه ومساهمة الصناعة التحويلية بـ ٦٧٪ (منها ما يقارب الثلث من صناعة البترول وتسييل الغاز الطبيعى) ومساهمة النشاط الاستخراجى (وخاصة البترول) بـ ٤٥٪ ومساهمة التشييد بـ ٩٧٪ . واضح الضعف الكبير للمساهمة النسبية لكل من الزراعة والصناعة التحويلية . وتؤكد هذه الصورة ، بل وتزداد فى ١٩٨٠ حيث تكون المساهمة النسبية لهذه القطاعات على النحو التالى : ٦٣٪ للزراعة ، ٩٠٪ للصناعة التحويلية ، ٨٥٪ للتشييد و ٥١٪ للنشاط الاستخراجى .

- هذا الناتج المحلى تنتجه قوة عاملة عربية تقدر فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٤٥٨ مليون عامل (تمثل ٥٢٣٪ من مجموع السكان فى سن العمل ، حوال ٨٦٥ مليون عامل فى ١٩٨٠) ، توزع بنسبة ٥٤٣٪ فى الزراعة و ١٠٥٪ فى الصناعة التحويلية .

الاتجاه العام معبرا عنه بمؤشر اشباع الحاجات ومدى الاعتماد على الذات فى اشباعها :

هذا هو الاتجاه العام لنمو الاقتصاد العربى فى السبعينات كما تعبر عنه المؤشرات التقليدية . لنحاول الآن رؤية صورة هذا النمو من خلال مؤشر آخر ، مؤشر اشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع العربى ومدى اعتماد العالم العربى على ذاته فى اشباعها . وسنأخذ هنا حاجات الغذاء والكساء والايواء . لنرى أولا وضع اشباعها ، ثم مدى اعتماد العالم العربى على ذاته فى اشباعها فى مرحلة ثانية (١) .

(١) انظر فى ذلك د . محمد دويدار ، محمد نور الدين ، سلوى العنترى ، غادة الحفناوى ، استراتيجيات الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطور العربى من خلال التصنيع ابتداء من الحاجات الاجتماعية . منشأة المعارف بالاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٠ ، الصفحات من ٢٩٠ - ٢٩٣ .

إذا كان مدى اشباع الحاجة يتحدد كيفيا بعاملين : حجم ما يستهلك من وحدات الناتج المتبع للحاجة ، ونمط الاستهلاك ، الذى يتحدد بدوره بالكيفية التى يتم بها الاستعمال الفعلى لهذه المكونات ، وكان من الممكن أن يقاس مدى الاشباع كميا وفقا لمعايير تتحدد عمليا واجتماعيا ، فإن مدى اشباع حاجات الغذاء والكساء والايواء فى العالم العربى يعبر عن حجم الاستهلاك ويصل وفقا للمتوسط العربى فى اعوام ٧٠ - ١٩٧٥ الى ٢٢٥٩ سعر حرارى يوميا للفرد من الغذاء ، ٣٣٣ كيلو جرام سنويا للفرد من المنسوجات ، و ١٦ متر مربع من المساحة السكنية . وهو متوسط يخفى التفاوت بين البلدان العربية (من ٢٦٦٦ سعرا حراريا للفرد فى ليبيا الى ١٨٥٦ فى موريتانيا ، ومن ٢٥٧ كيلوم جرام من المنسوجات سنويا فى قطر الى كيلو واحد فى اليمن الشمالية ، ومن ٣٣٧ مترا مربعا مساحة سكنية للفرد فى الكويت الى ٣٢ فى الجزائر) . كما يخفى هذا المتوسط التفاوت فى حجم الاستهلاك بين الفئات الاجتماعية المختلفة فى داخل البلد الواحد محددا بمستويات الدخل . وبلاستشهاد بالوضع فى تونس وجد أن التفاوت فى نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية يصل الى حد أدنى مساو لـ ١٩٢٠ فى المدينة وحد أعلى ٣١٢٦ فى الريف ، وحد أدنى ١٤١٥ للفئات ذات الدخل الدنيا وحد أعلى ٢٨٩٩ فى الحضر ، وحد أدنى ١٠٧٧ سعرا يوميا فى المدن الكبرى وحد أعلى ٣٤٦٩ .

كما يتحدد مدى اشباع الحاجة بنمط الاستهلاك . وقد لوحظ تشابه كبير فى نمط الاستهلاك بالنسبة للحاجات الثلاث فى البلدان العربية المختلفة . اذ تكاد تشترك ، مع تفاوت فى الدرجة ، بالنسبة لنمط الغذاء ، فى ارتفاع نسبة السعرات ذات المصدر النباتى (٨٨٪) على حساب المصدر الحيوانى (١٢٪) ، ويتميز نمط الكساء بتفضيل الأفراد للمنسوجات القطنية على غيرها ، وتفضيلهم للمنسوجات على الملابس الجاهزة . كما يتميز نمط الاسكان بارتفاع نسبة المساكن غير المناسبة ، أى غير المزودة بالمرافق الاساسية ، وبالمساكن المزدحمة والمساكن التى هى من قبيل المأوى الهامشى الغير معد أصلا لسكنى البشر .

فاذا ما أخذنا مدى الاشباع كما يتحدد بحجم الاستهلاك ونمطه وقسناه بما يعد ضروريا كحد أدنى وبالمتوسطات العالمية نجد أن الموقف الغذائى يتميز فى العالم العربى بوجود ١٦٪ من سكانه (أى ١٤٤٣٣٠٠٠

نسمة) يعانون سوء التغذية مع تفاوت : من ٤٨٪ من سكان موريتانيا الى ٧٪ من سكان ليبيا . وأن ما يقرب من ٣٠ مليون يعانون من نقص التغذية الناجم عن الحد الأدنى اللازم توافره من البروتين/طاقة في الغذاء المتوازن . اذ سينما يلزم حصول الفرد يوميا على ٧٠ جرام من البروتينات منها على الأقل ٣٠ جراما من مصدر حيواني نجد أن متوسط ما يحصل عليه الفرد في العالم العربي هو ٦٥ جراما يوميا منها ١٤ جراما فقط من مصدر حيواني ، في الوقت الذي يصل فيه المتوسط العالمي الى ٦٩ جراما يوميا منها ٢٤ جراما من مصدر حيواني ، ويصل هذا المتوسط في الدول المتقدمة الى ٩٥ جراما منها ٦٥ من مصدر حيواني . وعليه يجتمع في عالمنا العربي ٤٤٥ مليون نسمة ، أي ما يعادل ٣١٪ من سكانه ، يعانون من سوء التغذية ونقصها .

ولا يعكس مدى اشباع الحاجة الى الكساء وضعا أكثر بريقا من الموقف الغذائي اذ تصعب مقارنة متوسط استهلاك الفرد من المنتجات النسيجية في العالم العربي وقدره ٣٣ كيلو جرام سنويا - مع تفاوت بين أعلى مستوى في الامارات (١١ كيلو جرام في السنة) ومستويات أدنى (٣ كيلو جرام) في المغرب - مع متوسط استهلاك الفرد في انجلترا البالغ ١٣٩ كيلو جرام سنويا والمتوسط الخاص بالولايات المتحدة وقدره ٢٠٠ كيلو جرام في السنة .

ويقدر عدد المساكن غير المناسبة ب ٣٠٪ من رصيد المساكن الموجودة في العالم العربي يسكنها ٧٢ مليون أسرة . فاذا أضفنا اليها ٢ مليون أسرة يزاحمون الآخريين في مساكنهم بمتوسط معدل للتزاحم مساو (٢٧ فرد/حجرة) هذا المعدل يصل في بعض أحياء المدن الكبرى الى ١٤٦ فرد/للمتر المربع) تمثلت النتيجة في ٩٢ مليون أسرة ، أي ٤٦ مليون نسمة (بمتوسط عدد أفراد أسرة = ٥) ، أي أن ما يعادل ٣٢٪ من سكان العالم العربي يعيشون في مساكن غير مناسبة أو مزدحمة . ويتميز موقف الاسكان في الريف بشروط عادة ما تكون أقل مناسبة منها في المدن . واذا أخذنا ما اعتبرته الامم المتحدة حد أدنى لاحتياجات الفرد من المساحة السكنية ويقدر بين ١٠ - ١٦ متر مربع وجدناه يبعد كثيرا عن المتوسط في معظم البلدان العربية : وهو ١٠ متر مربع في اليمن الجنوبية ، ٣٢ متر مربع في الجزائر، ٤٢ متر مربع في الاردن على سبيل المثال .

يتضح من هذه الصورة أن المواطن العربي يكاد يكون في المتوسط بأثنا فيما يتعلق بمدى اشباع هذه الحاجات الثلاث . ويكون البؤس أوضح إذا أخذ في الاعتبار : التفاوت بين البلدان العربية ، والتفاوت في داخل البلد الواحد بين الفئات الاجتماعية وكذلك التفاوت في داخل البلد الواحد بين الجهات المختلفة بصفة عامة وبين الريف والمدينة بصفة خاصة .

هذا فيما يتعلق بمدى اشباع هذه الحاجات الضرورية الثلاث . أما بالنسبة للمدى الاعتماد على الذات ، ومن ثم على الخارج بالنسبة لمستوى الاشباع المتحقق لهذه الحاجات الثلاث فتتضح صورته بالتعرف على القدر الذي ينتج محليا من المنتجات المشبعة لهذه الحاجات ، ومن المستلزمات المطلوبة لانتاج هذه المنتجات .

وبصفة عامة يمكن القول بأن العالم العربي ينتج ما يعادل ٧٢٫٨٪ من مستوى الاشباع الحالي لهذه الحاجات الثلاث وتصل النسبة إلى ٨٤٪ (١) فيما يخص الغذاء النباتي وتقل عن ذلك بالنسبة للكساء حيث تنتج البلدان العربية ٦٩٪ من مستوى الاشباع الحالي ، على تفاوت بينها : إذ بينما تنتج مصر ما يعادل ٩٩٪ من استهلاكها من المنسوجات والجزائر ٩٣٪ ، تعتمد السعودية والكويت والبحرين وقطر الامارات كلية على الواردات (الأمر الذي مدى امكانية التوسع في صناعات النسيج الغربية لمواجهة الاحتياجات ، حتى في شكلها الحالي من المنسوجات) . أما رصيد المساكن القائمة فلا يغطي الا ٦٦٪ من احتياجات الأسر العربية ولا يتعدى معدل تغطية الزيادة السنوية في عدد الأسر ٧٠٪ عن طريق المساكن الإضافية المنفذة سنويا (باستثناء ليبيا التي يبلغ فيها معدل التغطية ١٤٠٪) .

أما بالنسبة لمستلزمات ما ينتج حاليا من منتجات لتحقيق المستوى الحالي من اشباع هذه الحاجات فالصورة توضح الاعتماد الكبير على العالم الخارجي بالنسبة لهذه المستلزمات ، الأمر الذي يبين محدودية الشوط الذي يقطعه البناء الصناعي واقتصاد السلسلة التكنولوجية على حلقة أو حلقتين في داخل العالم العربي واستكمال حلقاتها في خارجه : يستورد العالم العربي ٥٠٪ من احتياجاته السنوية من الجرارات وكل

(١) سنرى فيما بعد أن درجة الاعتماد على الذات قد تناقصت كثيرا

في نهاية السبعينات .

احتياجاته من الحاصدات (عدا الجزائر التي تنتج كل الحاصدات المستخدمة) ويعتمد اعتمادا شبة كلى على كل قطع الغيار الخاصة بالمعدات والآلات الزراعية . انتاج العالم العربى من الاسمدة الأزوتية والفوسفاتية يفوق احتياجاته الحالية . ويعتمد على العالم الخارجى اعتمادا كليا بالنسبة للأسمدة البوتاسية . كما يستورد العالم العربى كل احتياجاته من المبيدات ويكون بذلك معتمدا على الخارج اعتمادا شبة كلى بالنسبة لسلعة استراتيجية من زاوية الانتاج الزراعى . يستورد العالم العربى ٢٦٧٪ من غزل القطن وغزل الصوف والألياف الصناعية . ويستورد ١٢٪ من القطن الخام و ٣٥٥٪ من الحبوب الخام . يستورد العالم العربى ١٠٠٪ من المغازل والأنوال اللازمة لصناعة المنسوجات كما يعتمد على الخارج بالنسبة لمستلزمات البناء ، فى ١٩٧٥ ، على النحو التالى : يستورد ٤٠٪ من الاسمنت ، ٧٥٨٪ من حديد التسليح ، ٥٠٪ من المواسير الصلب ، ٦٧٪ من الزجاج ، ٨٨٪ من الادوات الصحية . واتجاه الاعتماد على الخارج فى مجال مستلزمات البناء فى تزايد منذ ١٩٧٠ .

تلك هى صورة الأداء الاقتصادى فى السبعينات كما ينبىها مؤشر اشباع الحاجات الضرورية بالنسبة لأفراد المجتمع العربى . واضح ان البون شاسع بين صورة تعطيها المؤشرات التقليدية محتوية مساهمة البترول فى الناتج الاجتماعى ، تركّز على زيادة اجمالى الناتج المحلى العربى من ٢٧٥٠١ مليار دولار فى ١٩٧٩ الى ٤٠٨٢٢ مليار دولار فى ١٩٨٠ بمتوسط ناتج فردى يزيد من ٤٢٦٠ دولار فى ١٩٧٩ الى ٦٨٣٠ دولار فى ١٩٨٠ فى الدول النفطية ومن ٦٠٠ دولار فى ١٩٧٩ الى ٦٥٧ دولار فى ١٩٨٠ فى الدول غير النفطية ، نقول ان البون شاسع بين هذه الصورة والصورة التى تعطيها المؤشرات التى تقيس المستوى الحقيقى لمعيشة الافراد : ٤٤٥ مليون عربى (١ و ٣١٪ من السكان) يعانون من سوء التغذية ونقصها ، ٤٦ مليون عربى (١ و ٣٢٪ من السكان) يعيشون فى مساكن غير مناسبة او مزدحمة ، واستهلاك سنوى من المنسوجات فى شكل ٣٠٣ كيلو جرام للفرد .

لنرى الآن هذه الصورة العامة ببعض التدقيق ، فى مرحلة أولى باستبعاد مؤقت للبترول لتبرز اتجاه ما يتم فى نشاطات الانتاج الاخرى، وفى مرحلة ثانية باعادة ادخال البترول فى الصورة التحليلية .

الفصل الثاني

اتجاه التغيرات في الاقتصاد العربي باستبعاد البترول مؤقتا

لاشك في أن التطور الاقتصادي يقاس بقدرة المجتمع على استخدام إمكانياته التمويلية (وهي تكمن في الفائض الاقتصادي الذي ينتج منه) في تعبئة قوته العاملة في بناء قاعدة للنشاط المادي (الزراعي والصناعي ، والزراعة في تحولها المستمر الى فرع من فروع النشاط الصناعي) متكاملة الحلقات التكنولوجية تمكن من انتاج ما يلزم لاشباع الحاجات المادية والثقافية لغالبية أفراد المجتمع اشباعا متزايدا ومستمر . من هنا جاءت أهمية البصر فيما شهدته قطاعا الزراعة والصناعة من تغير .

١ - الزراعة العربية في السبعينات :

فيما يتعلق بالزراعة ، يعتبر قطاع الزراعة القطاع الأساسي بالنسبة للعدد الأكبر من البلدان العربية اذا ما أخذنا عدد السكان الذين يعيشون على الانتاج الزراعي ، وان كانت ارقام المحاسبة القومية في الدول العربية لا تبين المساهمة الحقيقية للزراعة في الناتج الاجتماعي نظرا لاعتبار كل انواع الخدمات من قبيل الخدمات المنتجة للدخل ، الامر الذي يعطى للخدمات أهمية نسبية تفوق وزنها المنتج حقيقة . ورغم ذلك تشير البيانات الى تناقص الوزن النسبي لمساهمة الزراعة في اجمالي الناتج (باستبعاد البترول) . اذ كانت مساهمتها النسبية في الجزائر والعراق ١٧ر٢٪ ، ١٢ر٨٪ ، ١٣ر٥٪ في السنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي . وانخفضت من ٢٢ر١٪ الى ١٧ر٥٪ الى ١٧٪ في نفس السنوات في البحرين وتونس وسوريا وعمان ومصر ، وبقيت مساهمتها النسبية ثابتة تقريبا (حوالي ١٧٪) في المغرب والاردن ولبنان . وظلت نسبة مساهمتها مرتفعة في الدول الأقل نموا (بين ٦٣٪ في اليمن الشمالي و ٣٦٪ السودان) . وبلغت نسبة مساهمتها ٣٦٪ ، ٢٤٪ ، ٢٣٪ في بلدان الخليج وليبيا للسنوات ٧٥ ، ٧٩ ، ١٩٨٠ .

وبتتبع معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفي الناتج المولد في القطاعات الاقتصادية سرعان ما يتضح انخفاض معدلات النمو بالنسبة للناتج الزراعي سواء وقورنت بمعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي أو معدلات النمو في القطاعات الاخرى . كما يتضح أن معدلات النمو للناتج الزراعي تراخت بصورة واضحة خلال السبعينات عما كانت عليه في

الستينات . ويصدق ذلك على معظم الدول غير البترولية وخاصة مصر والمغرب وموريتانيا . ويبدو ذلك أيضا بالنسبة للدول نصف بترولية حيث انخفض الناتج الزراعي في العراق بمتوسط سنوي ١٥٪ بعد أن كان يسجل معدلات سنوية متوسطة للنمو خلال الستينات بلغت ٧٥٪ . كما استمر معدل نمو الناتج الزراعي في الجزائر في الانخفاض ليصل متوسطه السنوي إلى ٢٪ فقط في السبعينات مقابل ٤٪ في الستينات . وليس لارتفاع معدلات النمو للقطاع الزراعي في بعض الدول البترولية (كليبيا) مدلول كبير حتى الآن نظرا لضآلة الانتاج الزراعي فيها بصفة عامة .

ويعكس الوضع الزراعي الحالي في الدول العربية مجموعة من العوامل أهمها :

(أ) انخفاض انتاجية العمل الزراعي ، حيث يعمل في هذا القطاع ما يتراوح بين ٤٣٪ و ٨٣٪ من اجمالي القوى العاملة في الدول العربية (٥٤٣٪ بالنسبة لكل العالم العربي في ١٩٨٠) في حين يتراوح نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي بين ١٣٪ و ٦٣٪ . وهو نصيب يتضاءل بحدّة اذا ما ادخلنا البترول في الصورة .

(ب) استمرار اعتماد الزراعة العربية على العمل اليدوي ووسائل الانتاج البسيطة بصفة عامة . نتيجة لاهمال تنمية الزراعة والتركيز على القطاعات الاخرى . وكذا بصفة خاصة نتيجة لعدم قيام البناات الصناعية العربية بدورها في تطوير الزراعة من خلال توفير الاساس المادى اللازم للرى والصرف ، والآلات والمدخلات الجارية اللازمة لاستغلال الاراضى المنزرعة حاليا بدرجة أعلى من درجات التكثيف واستغلال الاراضى القابلة للزراعة وعلى الاخص في السودان والعراق وسوريا .

(ج) يعكس انخفاض الانتاجية مدى تخلف نظم الاستغلال الزراعي وعلاقات الانتاج الزراعية واستمرار تفتيت الارض وسيادة الوحدات الانتاجية الصغيرة والقزمية .

(د) مازالت الزراعة العربية تعكس بصورة واضحة ومباشرة معظم الخصائص التى ترتبت على اندماجها في اقتصاد السوق الدولى وقيامها بدور محدود في نمط تقسيم العمل الدولى تقوم من خلاله بالانتاج استجابة لحاجات السوق الدولية بالدرجة الاولى (القطن والمواد الاخرى الاولى

والكروم ٠٠٠) على حساب انتاج المحاصيل اللازمة للسوق المحلية وخاصة المحاصيل الغذائية ٠ الامر لا يجعل الزراعة قادرة على تحقيق زيادة في انتاج الغذاء تساير الزيادة في السكان على الاقل ويزيد من الاعتماد على الخارج في سلعة استراتيجية كالغذاء ، في ظل الوضع الحالي للسوق الدولية للحبوب بصفة خاصة ، وتركز السيطرة عليها في يد عدد محدود من الدول (خاصة الولايات المتحدة) سواء من حيث الطاقة التصديرية أو المخزون أو القدرة على التحكم في الائمان ، وفي ظل اوضاع عالمية بدأت تشهد استخدام سلاح الغذاء في اطار سياسات رسمية بعد أن كان استخدامه يقتصر على ممارسات فعلية لا تعطى الصفة الرسمية ، كما تشهد تهديدات توجه للعالم العربي بتجويعه اذا ما مارس نوعا من الضغط لاستعادة حقوقه فيما يتعلق بالبتروول أو غير البتروول ٠

٢ - الصناعات التحويلية العربية في السبعينات :

وبخصوص الصناعة التحويلية تشير الارقام الى ان الناتج الصناعي العربي قد نما خلال النصف الثاني من السبعينات بمتوسط معدل نمو سنوي ٢١٦٪ بالاسعار الجارية و ٨٢٪ بالقيمة الحقيقية ٠ وذلك على اختلاف بين البلدان العربية : ٢٤٤٪ (بالاسار الجارية) في الدول البترولية ، ١٤٦٪ في الدول غير البترولية و ١٣٦٪ في الدول الأقل نموا ٠ هذا التفاوت في معدل النمو الصناعي أدى الى تغير حصة كل مجموعة من الدول العربية في ناتج الصناعة التحويلية ٠ فبالنسبة للدول النفطية تغير النصيب النسبي لدول الخليج وليبيا من ٣٧٪ الى ٣١٦٪ الى ٣٤٪ في السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ على التوالي ٠ وزاد نصيب العراق والجزائر في هذه السنوات من ٢١٪ الى ٣٦٩٪ الى ٤١٪ ٠ وانخفض النصيب النسبي للدول غير البترولية من ٤٢٪ الى ٣١٦٪ الى ٢٦٪ ٠

على أي الحالات يتركز ٧٥٪ من الناتج الصناعي العربي في ست دول هي مصر والسعودية والجزائر والمغرب والعراق وسوريا ٠ ويوزع الباقي على الدول الاخرى التي يفتقر معظمها الى قواعد انتاجية صناعية ٠

ورغم التغيرات لاتزال مساهمة الصناعة التحويلية في اجمالي الناتج محدودة ولم تصبها تغيرات كبيرة في النصف الثاني من السبعينات ٠ ففي السنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ كانت نسبة مساهمة الصناعة

للنتائج الاجمالية في الجزائر والعراق ٢٠٪ ، ٢٢٥٪ ، ٢٠٧٪ ، وفي دول الخليج وليبيا ١٤٤٪ ، ١٠٦٪ ، ١١٥٪ وفي مصر وسوريا وتونس والبحرين ٢٢١٪ و ١٧٥٪ و ١٧٪ . وبقيت ثابتة (حول ١٦٪) في الاردن والمغرب ولبنان . كل ذلك مع استبعاد البترول . فاذا ما أدخلنا البترول تبرز السبعينات الاتجاه الانخفاض في نصيب الصناعات التحويلية في الناتج القومي العربي : من ١٠٧٪ في ١٩٧٠ الى ٧٤٪ في ١٩٧٥ ، الى ٦٧٪ في ١٩٧٩ ، الى ٥٩٪ في ١٩٨٠ .

وبالنسبة لهيكل الصناعة العربية نلاحظ أولا : أنها صناعة مختلة اذ تسيطر عليها الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٠٪ ويقل نصيب الفروع المنتجة للسلع الاساسية عن ٨٪ مقابل ٣٢٪ للسلع الوسيطة . الامر الذي يبرز الاعتماد الكبير لهذه الصناعة العربية على الخارج في حصولها على مستلزمات الانتاج الصناعي الاساسية والوسيطة . وبالنسبة للدول العربية ذات القواعد الانتاجية المحلية تتراوح مساهمة الصناعات الاستهلاكية في الناتج الصناعي بين ٥١٪ (تونس) و ٨٥٪ (سوريا) . وتوفر مصر والمغرب والجزائر وتونس والعراق وسوريا نحو ٨٢٪ من انتاج العالم العربي من الصناعات الاستهلاكية . وقد نمت هذه الصناعات في الستينات في اطار سياسة احلال الواردات التي اتبعت بهدف اقامة بناؤات صناعية تواجه الطلب المحلي على بعض السلع الصناعية التي كان يتم استيرادها من الخارج . ومثلت هذه الصناعات الجزء الاكبر من البناءات الصناعية في هذه الدول وقامت أساسا على استخدام القوة العاملة والمواد الزراعية والمواد الخام المتوفرة محليا ، ومن هنا كانت غلبة فرعي الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات والملابس .

كما نلاحظ ثانيا بالنسبة لهيكل الصناعة العربية ما شهدته الفترة الاخيرة من اهمال نسبي لفروع انتاجية بالغة الأهمية كالصناعات الغذائية والصناعات التي تقوم على الثروة الحيوانية رغم تمتع الكثير من البلدان العربية (العراق ، سوريا ، بعض اقطار شمال افريقيا ، السودان ، اليمن والصومال بدرجات متفاوتة) بمعطيات طبيعية مواتية لتطوير هذه الفروع .

وتبين الصورة الاجمالية للصناعة العربية ضعف هذه الصناعة

وانخفاض انتاجية العمل فيها ، الامر الذى ترتب عليه أن تدهورت قدرة البلاد العربية فى مجموعها على الوفاء باحتياجاتها من العديد من السلع الصناعية خلال السنوات الخمس الاخيرة . بل وتهالك بعض البنىء الصناعى للمستينات عن طريق فتح الباب أمام السلع الصناعية والاجنبية المنافسة وعن طريق التحطيم المادى من خلال حروب الاستنزاف والعدوان الاسرائيلى المستمر .

اما عن الصورة الصناعية البين قصرية فان النمو الصناعى المتفاوت يؤدى الى تغييرات جوهرية فى توزيع الصناعات التحويلية بين الاقطار العربية لصالح الدول النفطية ويخلق تقسيما جديدا للعمل فى داخل العالم العربى ينشأ بشكل عفوى وعلى اساس منفرد ، مما قد يؤدى الى مشاكل تصعب معالجتها ان هو ترك دون توجيه .

التدهور النسبى لمجالات الانتاج المادى (وخاصة الزراعة) وتحول الاقتصاد العربى الى اقتصاد ريعى :

وتكون محصلة ما يحدث للزراعة والصناعة فى العالم العربى تدهور نسبى لمجالات الانتاج المادى . واتجاه عام للاقتصاد العربى لان يتحول الى اقتصاد ريعى ، يهجر تدريجيا النشاط المنتج الذى يمثل الركيزة الحقيقية لكل بناء اجتماعى تطويرى ويعيش أكثر فأكثر على ثلاثة انواع الريع :

- ريع البترول ،

- ريع الموقع ، الذى يغول مكانا خاصا على خريطة النقل العالمى (قناة السويس) .

او الذى يمثل مكانا خاصا (برماله وشمسه وشواطئه) للسياحة .
- ثم ((ريع)) القوة العاملة المصدرة لخارج القطر العربى او لخارج العالم العربى حتى المجتمعات العربية التى بنت حضارات أصيلة على انتاجية العمل الزراعى ، كمصر والعراق ، وتلك التى كانت تمتلك قدرات انتاجية هائلة فى الزراعة حتى وقت قريب ، كالجزائر ، تعيش الآن هذا التحول نحو الاقتصاد الريعى .

فى ظل هذا الاتجاه مالى يحدث للقوة العاملة العربية ؟

٣ - القوة العاملة العربية ووضعها فى الاقتصاد العربى فى السبعينات :

لاشك أنها تتغير كميا وكيفيا . فالسكان يتزايدون بمعدل يزيد على ٣٪ سنويا ويصلون فى عام ١٩٨٠ الى ١٦٢ مليون نسمة . ويتم التغير

الكيفى لحد كبير عن طريق نمط من التعليم . بانواعه ومناهجه وطرقه (التربوية) يسهم فى خلق قوة عاملة ضحلة المعارف ومحرومة من كل موقف ناقد ، وعلى الاخص فى شكل فئتين منها : الغالبية من المتعلمين يحصلون على قدر يجعلهم من قبيل العمل البسيط فى السوق الدولية عند المستوى الحالى لتطور قوى الانتاج (وقد ازداد تعقيد هذا العمل البسيط مع تطور وسائل الانتاج وفنونه) . وبفضل هذا القدر يتحقق تجانسهم مع بقية القوة العاملة فى السوق الدولية وتزيد قدرتهم على الحركة فى اطار هذه السوق . أما الفئة الثانية فتتمثل فى القلة التى تحصل على تأهيل عال نسبيا وفقا لنموذج يسهل ادماجها فى عملية العمل خارج العالم العربى فى اقتصاديات السوق الدولية . هذا النمط من التعليم ينمى فى النهاية نمط قيم سلبي يحول القوة العاملة المؤهلة مستعدة لتقديم نفسها لمن يدفع الثمن الاكبر نظرا لغياب الانتماء الاجتماعى او الفكرى الذى يربطها بضرورة العمل على بناء الوطن العربى .

فى ظل الاتجاه الريعى للاقتصاد العربى ، وما يتضمنه من نمط سلوك ريعى لدى متخذ القرار الاقتصادى ، ومع هذا التكوين للقوة العاملة ، وخاصة الفئات المؤهلة منها ، وتحت ضغط صعوبات الحياة اليومية التى يخلقها الاتجاه التضخمى ، يكون من الطبيعى أن يصاحب « النمو » الذى شهده الاقتصاد العربى فى السبعينات :

(أ) نسبة ضئيلة من العمالة للسكان فى سن العمل . فاذا كان سن العمل ينحصر فى الفئة ١٥ - ٦٥ سنة ، وهى تمثل ٥٤٪ من مجموع السكان ، تصل قوة العمل فى العالم العربى الى ٨٦٥ مليون عامل فى ١٩٨٠ . ولكن عدد المشتغلين فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى لا يتعدى ٤٥٨ مليون أى بنسبة ٥٢٪ من مجموع الفئة فى سن العمل ، وبنسبة ٢٨٪ من مجموع السكان . وبالرغم من محدودية القوة العاملة ويتضمن الموقف صور مختلفة من البطالة بأنواعها الظاهرة والمقنعة . الدائمة والموسمية وصلت نسبتها الى ١٢٪ من القوة العاملة فى عام ١٩٧٩ .

(ب) زيادة حركة القوة العاملة العربية فى السوق الدولية كلها ومن ثم امكانية استخدامها بعيدا عن اقتصاديات العربية .

(ج) النزيف المستمر للاطارات الغربية فى خارج الوطن العربى (مثال ،

فى ١٩٧٦ العالم العربى يفقد ٢٤ ألف طبيب يمثلون ٥٠٪ من الاطباء العرب و ١٧ ألف مهندس يمثلون ٣٢٪ من المهندسين العرب) .

(د) اتجاه بعض الاقطار العربية نحو الاعتماد على تصدير القوة العاملة حتى على حساب البناء الداخلى فيها . فقد لوحظ بالنسبة للاقتصاد المصرى مثلا فى السنوات من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ أن نسبة ما يمثلته اجمالى عدد المغادرين للقطر المصرى من حجم العمالة اعلى ما تكون فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء (تضاعفت النسبة من ٦٥٪ فى ١٩٧٤ الى ١٢٩٪ فى ١٩٧٨) ، يليها النقل والمواصلات (حيث تزيد النسبة بأكثر من خمس امثالها فى خمس سنوات ، من ٢٤٪ الى ١٣٪) ، يليها نشاط الاسكان والتشييد (من ٢٪ الى ٥١٪) . ولاشك أن هذه النسب قد تزايدت كثيرا فى السنوات الثلاث الاخيرة التى شهدت معدلات غير مسبوقه من « المغادرة » . ويتميز الموقف بالنسبة للقوة العاملة فى مصر فى عجز (زيادة فى الطلب على العرض) فى :

- فئات الفنيين فى أعلى السلم الهرمى (فى ١٩٧٠ كان هناك « قائض » فى هذه الفئة بنسبة ٤١٥٪ ، ثم انقلب الى عجز بنسبة ٤٣١٪ فى ١٩٧٥ ، زادت نسبته الى ٤٧٨٪ فى ١٩٨٠ .
- فى العمال المهرة ، زادت نسبة العجز فيهم من ١٢١٪ فى ١٩٧٠ الى ١٩٥٪ فى ١٩٧٥ الى ٤٠٥٪ فى ١٩٨٠ .
- فى العمال متوسطى المهارة ، بعجز لم تتغير نسبته تقريبا خلال الفترة (٢٠٪ فى ١٩٧٠ ، ١٩٥٪ فى ١٩٧٥ ، ١٨٢٪ فى ١٩٨٠) (١) .

(هـ) العمل على تشييت الطبقة العاملة اجتماعيا وسياسيا فى بعض الاقطار العربية وتصيد اعضائها فرادى فى السوق الدولية فى ظل ظروف من القهر الاقتصادى والثقافى اليومى

(و) الاحلال التدريجى لقوة عاملة غير عربية محل القوة العاملة العربية

(١) الهجرة المؤقتة للمصريين للعمل بالخارج وخاصة بالدول العربية،
النشرة الاقتصادية للبنك الأمل المصرى ، ١٩٧٩ ، العددان الثانى والثالث،
ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

فى بعض الاقطار العربية وما يحمله ذلك من اخطار اجتماعية
وسياسية مستقبلية .

٤ - الصورة الاجمالية يدون البترول وما تبرزه بالنسبة للسبعينات :

البصر المدقق بصورة أداء الاقتصاد العربى فى السبعينات يظهر
أن حركة هذا الاقتصاد فى تحوله الى اقتصاد ريعى :

- تحمل تبديدا لامكانيات التطور الاقتصادى الحقيقية .
- تحقق نوعا من النمو فى اتجاه مضاد للتكامل العربى اذ أتت البناءات
الصناعية فى « اتجاهات مضادة للتكامل الاقتصادى الجماعى العربى
ومكرسة للارتباط بالقوى الاقتصادية الخارجية » . ولم تتمخض
الاتجاهات الرامية الى اقامة صناعات تحويلية بديلة للواردات الا عن
هياكل صناعية تتصف بأنها استهلاكية وخفيفة تنتج عددا محدودا
من السلع تتماثل أنواعها من بلد الى آخر . وما تزال هذه الصناعات
ذات مستوى منخفض من التخصص وضعف فى التكامل الانتاجى .
وهى أساسا بحكم توجهها للطلب الداخلى القائم متأثرة بنمط
الاستهلاك الذى رافق نشأتها ونموها أما تلك الصناعات
الرامية الى اقامة صناعات تصديرية فقد أدت الى الانهماك فى انشاء
مشاريع كبيرة أكثرها ذات منتجات متماثلة خصوصا تلك الصناعات
المتعلقة بالبترول ومشتقاته وبالغاز الطبيعى وبعض المعادن القليلة
الآخري (كالحديد والالومنيوم) . ولم تتوالد أواصر انتاجية متبادلة
بين هذه الصناعات وبين الفروع الآخري من الاقتصاد الوطنى فى
البلد الذى تنشأ فيه ، ذلك لأنها نشأت ملحقة فقط بالعملیات
الاستخراجية القائمة فى هذه البلدان وبقيت متضمنة اقتصاد القطر
الذى اتخذته موطنه فى منأى عن الاقتصاديات العربية ، فضلا عن أنها
باتت تستورد كل منتجاتها من السلع الوسيطة والتكنولوجية
والعمالة المتخصصة (وغير المتخصصة) من الخارج مما أضعف
مساهمتها فى الناتج المحلى » . ذلك ما أتت به البناءات الصناعية ،
التي كانت تمثل ، لو كانت ذات طبيعة مختلفة ، أمل تحقيق نوع
من التكامل العربى يبعد بكل الاقتصاد العربى عن التبعية للخارج .
ولكنها غدت سبيل تباعد الاقتصاديات العربية وتعميق تبعيتها

(دون أن ننسى في ذلك فضل البترول) فرادى لاقتصاديات خارجية تقع في اقتصاد السوق الدولي . هذا ما يبينه بوضوح الجانب التجاري من العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية وبين بقية الاقتصاد العالمي .

فرغم تزايد اجمالي الواردات العربية زيادة ملحوظة ومستمرة انخفضت الواردات بين الدول العربية من ٨٧٪ من اجمالي الواردات العربية في ١٩٧٥ الى ٣٨٪ في ١٩٧٩ . كذلك الحال بالنسبة للصادرات العربية . ففي الوقت الذي تضاعفت فيه الصادرات العربية من ٧٥ - ١٩٧٨ تناقص النصيب النسبي للصادرات بين الدول العربية من ١٤ر٥٪ الى ٩١ر٣٪ . ولم تزد فيه كصحيحة مطلقة الا من ٣٨ مليار دولار الى ٤٨ مليار . هذا في الوقت الذي زادت فيه قيمة صادرات الدول العربية لدول السوق الاوروبية المشتركة بنسبة ٤٣٢٪ في الفترة من ٧٠ - ١٩٧٨ ، ممثلة بذلك ٣٥٪ من الصادرات العربية لكل بلاد العالم . وكانت صادرات الدول النفطية تمثل ٨٣٪ من الصادرات العربية لدول السوق المشتركة . كذلك الامر بالنسبة للواردات العربية لدول السوق : زادت قيمتها في نفس الفترة بنسبة تزيد على ٨٠٠٪ . وكانت تمثل ٤٣ر٥٪ من واردات الدول العربية من كل انحاء العالم . وكان نصيب الدول النفطية من هذه الواردات ٦٢٪

١٠ - حركة الاقتصاد العربى فى السبعينات تدفع أخيرا الى زيادة ادماجه ، فى تحولة الى اقتصاد ريعى ، فى اقتصاد السوق الدولى فى أزمتة (وسنرى فيما بعد المظهر المالى لهذا الادماج) ، التى تبرز التضخم فى ثنايا الركود . وهو ما يعنى زيادة حدة الأزمة التى يعيشها المواطن العربى يوميا . . . وهى أزمة يزيد من حدة مظاهرها الطبيعة المتخلفة للاقتصاد العربى . .

تلك هي صورة الأداء العربي في السبعينيات مع الاستبعاد المؤقت للبترول ، رغم أن ظلاله بقيت تفرض نفسها على الصورة . ما الذي يبرزه ادخال البترول على الصورة التحليلية ؟

الفصل الثالث

اتجاه التغيرات في الاقتصاد العربي بادخال البترول

- لاشك أن البترول يمثل احتمالا مكثا هائلة في تطوير المجتمع العربي تطويرا حقيقيا ، وانما اذا استغل الطرف التاريخي لوجوده المؤقت :
- لتحقيق معدلات كبيرة لاستخدامه كطاقة في الانتاج وفي الاستهلاك .
- لاستخدامه بكميات متزايدة كمدخل في صناعات تكتمل حلقاتها التكنولوجية داخل الاقتصاد العربي .
- لاستخدامه كقدرة تمويلية تمكن العالم العربي من الحصول في المبادلات الدولية على وسائل الانتاج والتكنولوجيا اللازمة لخلق اقتصاد عربي مستقل يوجه للشباب المتزايد لحاجات الغالبية من افراد المجتمع العربي .
- لاستخدامه كسلاح اقتصادي وسياسي في سبيل تحقيق الاهداف القومية للامة العربية .

هذا الاستخدام الاحتمالي للبترول شيء وما يوجد عليه الوضع بالبترول العربي شيء آخر . وادخال البترول ، في ظل هذا الوضع ، الى الصورة التحليلية لحركة الاقتصاد العربي في السبعينات يبرز :

(١) سيطرة النشاطات الاستخراجية على هيكل الاقتصاد العربي باعتبار البترول مصدرا لما يزيد على ٥٠٪ من الناتج القومي العربي ، وتظل هذه النسبة لبعض البلدان الى ما يزيد على ٩٠٪ . بالاضافة الى البترول يمثل الفوسفات مصدرا هاما للدخل في المغرب والاردن وكذا الحديد بالنسبة لموريتانيا .

ويمثل البترول اساس التجارة الخارجية للدول البترولية العربية . وقد شكلت الصادرات النفطية ما يزيد على ٩٦٪ من مجموع صادرات الاقطار الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول لعام ١٩٧٩ . وتشير التخمينات الأولية لعام ١٩٨٠ الى ارتفاع في قيمة الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع اثمان الخام وتميزت الصادرات النفطية بازدياد محسوس في حصة السعودية ، حيث وصلت الى ٥١٪ من مجموع صادرات الاعضاء التي تقدر بحوالى ١٩ مليون برميل / يوما . ويعود ذلك الى زيادة صادرات السعودية للتعويض عن انقطاع النفط العراقي والایرانی بسبب الحرب ، حيث تشير التوقعات الأولية الى انخفاض

الانتاج العراقي من ٣٧ مليون برميل/يومياً في عام ١٩٧٩ الى ٢٦ مليون برميل يومياً في ١٩٨٠ .

وابتداء من الصادرات البترولية تتحدد القدرة الاستيرادية . وتوجه الصادرات في أغلبيتها الساحقة الى دول الاقتصاد الرأسمالي وعلى الاخص دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان والولايات المتحدة . من هذه الدول تستمد غالبية الواردات .

وتتمثل خطورة الاهمية المتزايدة لقطاع النشاط الاستخراجي في الاقتصاديات العربية في انه يعد امتداداً مباشراً لاسواق الدول المستوردة للبترول والغاز الطبيعي والخامات الاخرى التي تقوم الدول العربية بتصدير معظمها في حالتها الخام دون اجراء أى عمليات تصنيعية عليها الا في حالات قليلة . ومؤدى ذلك أيضاً أن الدخول المتولدة في هذا القطاع - رغم زيادتها في السنوات الاخيرة - يقترن استمرارها بحالة السوق الدولية دون امكانية كبيرة من قبل الدول العربية للسيطرة عليها . خاصة مع سيطرة الشركات البترولية دولية النشاط التي وأن تركت الانتاج لبعض الدول المنتجة تتولى مهام التكرير والنقل والتخزين والتسويق فضلاً عما يمكن أن تجريه من عمليات تحويلية على المنتجات قبل إعادة بيعها . وهذه الشركات وهي تتخلى عن مرحلة الانتاج للدول المنتجة ذاتها تدرك أن الجزء الذي تحصل عليه الدولة المنتجة ليس الا قدراً محدوداً من الفائض الذي يتمثل في ريع البترول وفي القيمة المضافة المتولدة في المراحل التالية على الانتاج .

(٢) أن زيادة دخول البلدان البترولية بمعدلات كبيرة لا يمثل الا امكانية تمويلية احتمالية . وقد بلغت عوائد البترول لاقطار الاوبك ١٣٨٠٥٣ مليار دولار في ١٩٧٩ و ٢٠٩٧٢ مليار في ١٩٨٠ . هذه المكنة التمويلية الاحتمالية يحد منها :

(١) وكان تفصيل عوائد البترول في ٧٩ ، ١٩٨٠ على النحو التالي (بالمليون دولار) : الامارات ١٢٨٦٢ ، ١٩٣٤٤ - البحرين ٧٧٧ ، ٥٠٤ - الجزائر - ٧٥١٣ ، ١٠٧٨٧٠٠ - السعودية ٥٧٥٢٢ ، ١٠٢٢١٢ - العراق ٢١٢٩١ ، ٢٥٩٨١ - قطر ٣٦٤٢ ، ٥٣٧٧ - الكويت ١٦٨٦٣ ، ١٨٠١٦ - ليبيا ١٥٢٢٣ ، ٢٢٥٢٧ - مصر ١٢٢٦ ، ٤٠٣٠ .
تقرير الامين العام السنوي السابع ، منظمة الاوابك ، ١٩٨٠ ، ص ٩٣ .

- ما تمثله هذه الاموال من امكانية حقيقية في ظل التضخم وتدهور قيمة قيمة العملات والتقلبات الرهيبة في اثمان الذهب والارتفاع المستمر في اثمان السلع التي تستوردها البلدان البترولية سواء اكانت سلعا انتاجية أو استهلاكية . أى في ظل كل ما يسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمته ويحدد فى النهاية القدرة الشرائية الحقيقية لبرميل النفط .

- امكانية التحكم فى الاموال العربية كرأس مال نقدي يمكن استخدامه، خاصة اذا ما كانت مودعة فى الخارج . وقد قدرت الموجودات الخارجية لبعض الاقطار العربية (السعودية والكويت والعراق والامارات وليبيا) بـ ١٧٨ مليار دولار فى ١٩٧٩ و ٢٧٥ مليار فى ١٩٨٠ . (وقدّر الايراد المتحصل منها فى شكل فوائد بـ ١٥٥ مليار فى ١٩٧٩ و ٢٧١ مليار فى ١٩٨٠ . ومثل الايراد نسبة ٨٧٪ من الموجودات فى ١٩٧٩ و ٩٩٪ فى ١٩٨٠ . واضح أن هذه النسبة نقل كثيرا عن معدلات التضخم السنوية التى عرفتھا البلدان الرأسمالية المتقدمة فى السنوات الاخيرة . كما أنها تقل حتى عن اسعار الفائدة السائدة فى تلك البلدان (١) . هذه الامكانية يحد منها القيود المفروضة على نقل الاموال العربية وكذلك خطر استخدامها كرهائن .

- امكانية تحويل رأس المال النقدى الى استثمار حقيقى ، وهى امكانية رهينة بالقدرات الحقيقية على بناء الطاقة الانتاجية وتشغيلها ، وهذه قدرات تتحدد بوجود القوة العاملة بفصائلها المختلفة بما فيها من فصائل لادارة الوحدات الانتاجية ، كما تتحدد بوجود التكنولوجيا المناسبة والسيطرة عليها .

- الاتجاه نحو نمط استهلاكى برزخى يتوجه بالضرورة نحو الخارج ويدفع الى أن تكون المكونات الكمالية فى نمط الواردات ذات حظ كبير، ويغذى معه نمطا استهلاكيا لا يتفق ومقتضيات التطوير الحقيقى للمجتمع العربى . وقد شهدت الاعوام التالية على ١٩٧٣ ، أعوام الزيادات الكبيرة فى الدخول البترولية ، ظاهرة تزايد استيراد السلع الكمالية ذات النوعيات المرتفعة الجودة . وهذه لا توجد الا فى

الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة فتستورد منها . هنا نجد عاملا يمكن اضافته الى العوامل التي تؤدي الى انكماش الوزن النسبي للواردات بين البلدان العربية .

(٣) ان الزيادة في الدخول البترولية تعنى كذلك زيادة الانفاق الحكومي في كل العالم العربي ، في البلدان البترولية والبلدان غير البترولية . وفي هذه الاخيرة عن طريق قروض واعانات الحكومات البترولية للحكومات غير البترولية وكذلك عن طريق تحويلات العاملين في البلدان البترولية الى اقطارهم وعن طريق اتفاقات السياح . زيادة الانفاق الحكومي ، اذا لم يتبلور في زيادة في الطاقة الانتاجية وتحسن في الاداء الفعلي في الخدمات الاساسية اليومية ، يزيد من الضغوط التضخمية الكبيرة التي تستورد من الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي تشغل فيه الاقتصاديات العربية مكانا تابعا . ويرتبط بالانفاق الحكومي السياسة النقدية التي تتبعها الحكومات العربية ، بمالها من أثر تضخمي . وقد شهد العالم العربي في السنوات الاخيرة معدلات للتوسع النقدي في غاية الارتفاع ، وصلت الى ٣٦٪ ، ٣٠٪ لكل العالم العربي في ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي ، ٣١٪ ، ٣٣٪ للدول النفطية و ٢٠٪ ، ٢٥٪ للدول غير النفطية . ويرجع هذا التوسع النقدي الى نمو النقود الاحتياطية (العملة المتداولة واحتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي) واعتمد ذلك التوسع في البلدان النفطية على :

- زيادة الاصول الاجنبية لدى البنوك المركزية ، أي زيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية ، وهي تمثل الشكل المالي للبترول ، خاصة في البلدان التي يمثل البترول جل صادراتها .
- اقتراض الحكومة من البنك المركزي . وهو ضئيل (فيما عدا الجزائر والعراق) ، بل يصبح سالبا من ١٩٧٩ الى ١٩٨٠ .
- واقراض البنوك التجارية (يكاد لا يذكر) .

في هذه الدول النفطية يمكن التوسع في النقود الاحتياطية على أساس زيادة الاصول الاجنبية لدى البنوك المركزية (زيادة عائدات البترول في شكل عملات اجنبية) الحكومة من التوسع في الائتمان الذي تقدمه للجهاز المصرفي ، الأمر الذي يمكن هذا الاخير من تقديم ائتمان أكبر للمقطاع الخاص ، على نحو يمكن معه القول بأن النظام النقدي لهذه الدول

يرتكز مع التحفظ بأن البترول يترجم في النهاية الى دولار ، على « قاعدة نفطية » . أما في الدول غير النفطية فقد اعتمد التوسع النقدي :

- أساسا على اقتراض الحكومة من البنك المركزي . . يمثل المكون الأساسي للنقود الاحتياطية (٩٤٪ في ١٩٧٩ ، ١٠٠٪ في ١٩٨٠) . ويكون أكثر وضوحا في الدول الأقل نموا .
- وكذلك على احتياطي العملات الاجنبية . وهذه ترتبط بالمصدر من البترول في البلدان التي تصدر النفط وبما تحصل عليه البلدان الاخرى من قروض ومعونات من الدول الربية بالبترول . وقد كان صافي الاصول الاجنبية لدى البنك المركزي سالبا في المجموعة التي تضم مصر وتونس وسوريا وعمان والبحرين (مما يعكس التزامات اجنبية على البنك المركزي) في عام ١٩٧٩ ثم أصبح موجبا في ١٩٨٠ (بفضل تحسن ائتمان البترول وزيادة المصدر منه) . وقد مثل هذا المكون للنقود الاحتياطية ٢٨٪ ، ٣٪ في الدول الأقل نموا لاعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي .
- وكذلك الائتمان الذي يمنحه البنك المركزي للبنوك التجارية . ويلعب هذا المكون دورا هاما وان كان في تناقص (٣٠٪ في ١٩٧٨ ، ٢١٪ في ١٩٧٩ ، ٢٢٪ في ١٩٨٠) . وهو أعلى ما يكون في مصر وسوريا وتونس والبحرين وعمان .

هذا النمط في تكوين النقود الاحتياطية في البلدان غير النفطية (ويدخل فيها البلدان العربية المتوازنة تقريبا من ناحية انتاج واستهلاك البترول) يبين أن عجز الميزانية يمول أساسا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي . وهو طريق تضخمي . فضلا عن دور عوائد البترول من العملات الاجنبية وما تحصل عليه من قروض واعانات من الدول العربية البترولية في زيادة معدلات التوسع النقدي .

زيادة الانفاق الحكومي ، بنمطه السائدة ، مع السياسة النقدية المتبعة يزيدان اذن من الضغوط التضخمية التي تتلقاها بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي الدولي بما يسوده من اتجاهات تضخمية متزايدة الحدة . ولسنا بحاجة الى تكرار ما هو معروف عما يشوب الازقام القياسية لائتمان المستهلك في العالم العربي من قصور في التعبير عن الائتمان الفعلية وما يمكن استخلاصه منها من نتائج (فالكميات المستخدمة في الترجيح في

معظم الارقام القياسية لنفقة المعيشة في الدول العربية ظلت ثابتة في الأونة الأخيرة ، اذ عنيت الارقام بالتغيرات العصرية وليس بالتغيرات في انماط الاستهلاك والتي أصابتها تطورات بالغة الأهمية في الدول النفطية خاصة . يضاف الى ذلك أن السياسات الاجراءات التي تتخذها الحكومات بطرق ودرجات متفاوتة كالدعم مثلا للحد من ارتفاع معدلات التضخم والضرائب غير المباشرة التي تفرضها بعض الحكومات في الدول غير النفطية للحد من استهلاك بعض السلع تجعل الرقم القياسي لا يعكس الزيادة الفعلية في الاثمان المحلية) . ورغم ذلك فمن الواضح أن الدول العربية تعاني منذ النصف الأخيرة من السبعينات من مشكلة ازدياد الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل . كما أن معدلات التضخم في تزايد في السنوات الأخيرة من السبعينات (الارقام القياسية الرسمية تشير الى ٧٥٪ في ١٩٧٩، ٩٩٪ في ١٩٨٠ . لكل العالم العربي) . الواقع يختلف عن ذلك . الفينانشيال تايمز تقدر أن معدل التضخم في مصر مثلا لا يقل عن ٣٠٪ في السنة (١) . وقد وصلت هذه المعدلات الى ٣٠٨٪ في ١٩٧٩ و ٢٥٤٪ في ١٩٨٠ في السودان ، والى ٢٤٣٪ و ٥٨٨٪ في الصومال . وهي أقل من ذلك بكثير في البلدان العربية البترولية (٢٪ ، ٣٢٪ في السعودية و ٥١٪ و ٧٧٪ في الكويت ، في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠) .

ونحن نعرف جميع ما لهذه الضغوط التضخمية من آثار ضارة :

- على نمط توزيع الدخل في داخل البلدان العربية ومستوى المعيشة للغالبية من أفراد المجتمع .
- على امكانية تنفيذ البرامج الاستثمارية وتكلفتها .
- على القدرة التصديرية لبعض البلدان العربية .
- ومن ثم على وضع المديونية بالنسبة لبعضها .

(٤) كما تؤدي الزيادة في الدخول البترولية الى توسيع الفجوة بين الاقطار العربية على النحو الذي تصبح معه درجة انعدام المساواة عقبة في سبيل تحقيق حد أدنى من الاتفاق على قرارات اقتصادية وسياسية . « فقد كان من نتائج الزيادة في الدخول النقدية في السبعينات أن تفاقمت حدة التفاوت في متوسط الناتج الفردي في الدول النفطية الى ٤٢٦٠ دولار

فى عام ١٩٧٩ ثم الى ٦٨٣٠ دولار عام ١٩٨٠ بينما لم يتعد متوسطه فى الدول غير النفطية ٦٠٠ دولار و ٧٦٥ دولار فى هذين العامين على التوالى . ويزداد التفاوت اذا ما قورن متوسط الناتج الفردى فى مجموعة البلدان النفطية ذات القاعدة الانتاجية المحدودة (دول الخليج بالبلدان العربية الاقل نمواً ، حيث وصل متوسط الدخل الفردى فى البلدان الاولى ١٠٩٠٠ دولار فى عام ١٩٧٩ و ١٧١٣٠ دولار ١٩٨٠ ، ولم يتعد ٤٠٠ دولار و ٤٩٠ دولار فى البلدان الاقل نمواً فى العامين المذكورين . ويتضح بالتالى انه بينما كانت الفجوة فى عام ١٩٧٠ تقاس بنسبة ٢ : ١ اتسعت لتصل الى ٧ : ١ فى ١٩٧٩ وزادت اتساعاً لتصل الى ٩ : ١ فى ١٩٨٠ . واذا ما قورنت بلدان الخليج قليلة السكان بالبلدان الاقل نمواً لكانت الفجوة اوسع ومعدل اتساعها اكبر فى العامين الماضيين » .

(٥) اخيراً يؤكد البترول الاتجاه الريعى غير الانتاجى ، بالعيش اما على ريع البترول او على الفوائد التى تدرها المدخرات من عوائده ، ويعمق من التبعية للخارج . اذ يجعل الاقتصاد القومى معتمداً على سلعة تصدر عن طريقها يتم الحصول على الواردات ومن ثم يعتمد كل تجدد الانتاج على الخارج ، أى يستمد الاقتصاد القومى من خارجه مصادر حركته . كما يتحقق ذلك عن طريق ما يودع فى خارج الاقتصاد العربى من عوائد البترول المتراكمة ومن المعروف أن ما بين ٦٠ - ٧٠٪ من الفائض المتراكم بواسطة الدول المصدرة للبترول يأخذ شكل ودائع بنكية بالدولار . وعليه يكون من الطبيعى أن تسعى البنوك دولية النشاط الى التلاحم مع الأجهزة المصرفية العربية ان لم يكن الى احتوائها . وتختلف سياسات الدول العربية فى هذا المجال على الصعيد الداخلى وعلى الصعيد الخارجى . فبعض البلدان العربية يحرم انشاء البنوك الاجنبية كالكويت (وان كانت تسمح بمساهمة هذه البنوك فى المؤسسات المالية مساهمة لا تتعدى ٤٩٪ من رأسمالها) ، وبعضها يسعى الى تحقيق سيطرة عربية على الجهاز المصرفى كالسعودية التى اشترطت منذ مايو ١٩٧٧ أن تترك البنوك الاجنبية بين ٦٠ - ٦٥٪ من رأسمالها للسعوديين على أن يحتفظ البنك بكل اعمال الادارة ، ومن ثم تكون الادارة فى ايدي البنوك الاجنبية (وخاصة الامريكية) . كما تعقد البنوك السعودية عقود ادارة (وخاصة فى مسائل الاستثمارات) وتنظيم مع البنوك الاجنبية (وخاصة

الامريكية) • ومن البلاد العربية ما يترك الميدان المصرفي حراً للبنوك الأجنبية كدولة الامارات العربية • ومنها من يقدم دعوة مفتوحة الى البنوك الأجنبية لتعمل في ظل شروط تفوق ، على الاقل في بدايتها ، شروط عمل البنوك المحلية ، كمصر التي يوجد بها بنوك مشتركة (أجنبية مصرية بنسبة ٥١٪ للبنوك المصرية) وفروع لمعظم البنوك العربية •

وعلى الصعيد الدولي توجد مؤسسات بنكية ومالية مشتركة بين البنوك والمؤسسات المالية الامريكية والانجليزية والفرنسية والالمانية والسويسرية واليابانية بل والبرازيلية والمكسيكية وبين رؤوس الاموال العربية • يوجد منها على الأقل - ٢٠ مؤسسة تتخذ مقرها العواصم الاوروبية ونيويورك وهونج كونج وطوكيو • وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البنوك والتمويل في البلدان العربية وبقية بلدان العالم الثالث وكل السوق الدولية •

ويلاحظ أنه رغم تقابل بعض رؤوس الاموال العربية مع بعضها البعض في داخل عدد من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة ، فإن الاتجاه الاغلب هو زيادة ادماج ، أو احتواء ، الاجهزة المصرفية للاقطار العربية فرادى في الاجهزة المصرفية للبلدان العربية مع غلبة نوع من الوجود الغربي بالنسبة لكل قطر عربي • الامر الذي يعنى زيادة تبعية الاجهزة المصرفية والمالية العربية للنظام المصرفي الغربي مع تباعد الاجهزة المصرفية للاقطار العربية عن بعضها البعض •

كل المؤشرات ، مؤشرات حركة السلع العينية ، مؤشرات حركة التدفقات المالية ومشروعات العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ، يضاف اليها مؤشرات حركة القوة العاملة ومؤشرات التدفقات الثقافية ، كل هذه المؤشرات تشير الى ازدياد ادماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ازمته والى الدور المحورى الذى يلعبه البترول في هذا الاتجاه •

(٦) وهو ، اى البترول ، لايعنى حتى في تفادى خطر المديونية • فالدين العام الخارجى للدول العربية مستمر في تصاعده ، اذ يزيد في عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ بمعدل ٣٢٪ • وذلك بالنسبة للمجموعتين من

الدول العربية المدينة : المجموعة الرئيسية المتمثلة في الاردن وتونس والجزائر والسودان ومصر وسوريا والمغرب ، والمجموعة الثانية المتمثلة في الصومال وعمان وموريتانيا واليمن الشمالية واليمن الجنوبية . ويمثل نصيب المجموعة الاولى من الدين الخارجى ٩٤٪ منه . تختص الجزائر ومصر والمغرب بـ ٧٥٪ من هذا النصيب . ويزيد الدين الخارجى لهذه المجموعة بمعدل ١٩٪ سنويا في ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ وتبلغ نسبة الناتج المحلى فى المتوسط ٤٢٪ . كما يتزايد نصيب الاقتراض الخاص ليصل الى ٥٠٪ فى ١٩٧٩ وكذلك نصيب الاقتراض من مصادر متعددة الاطراف ، ويتناقص نصيب المصادر الثنائية . وتعد الجزائر أكثر الدول التجاؤا الى الاقتراض الخاص (٨٦٪ فى المتوسط سنويا من مجمل دينها) وتليها المغرب (٥٣٪) . وسوريا هى صاحبة أكبر نسبة للمصادر الثنائية (٨١٪ من مجمل دينها) ، تليها الاردن ثم مصر . والمعروف أن الاقتراض الخاص يزداد من عبء خدمة الدين اذ يزداد من سعر الفائدة ويقصر من مدة الاستحقاق . أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فقد انخفض اجمالى دينها فى ١٩٧٩ بنسبة ٢٨٪ (فيما عدا اليمن الجنوبية التى زاد دينها الخارجى) . وانخفض بالنسبة لها نصيب الاقتراض الخاص لمصلحة الاقتراض متعدد الاطراف . وبقي الاقتراض الثانى على حاله .

وتؤدى زيادة الدين العام الخارجى الى زيادة أعباء خدمته ، فقد زادت هذه الأعباء بمعدل سنوى ٣٧٪ فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ . كما يتوقع ان تكون قد زادت بمعدلات أكبر فى ١٩٨٠ وأن تستمر فى التزايد بمعدلات أكبر وأكبر فى ١٩٨١ مع الاتجاه الصعودى فى اسعار الفائدة واصرار الولايات المتحدة على استمرار هذا الاتجاه . ويتزايد نصيب خدمة الدين للمصادر الخاصة فى عبء خدمة الدين الاجمالى . كما تمثل خدمة دين بلدان المجموعة الاولى ٩٥٪ من خدمة دين العالم العربى . هذا وتزايد نسبة خدمة الدين الخارجى الى الصادرات . اذ ارتفعت لكل الدول العربية المدينة من ١٤٪ فى ١٩٧٥ الى ٢١٪ فى ١٩٧٧ الى ٢٩٪ فى ١٩٧٩ . وكانت مساوية لـ ٣١٪ لبلدان المجموعة الاولى ولـ ١٢٪ لبلدان المجموعة الثانية فى عام ١٩٧٩ . كما وصلت نسبة خدمة الدين الى الاحتياطيات الخارجية الى نسبة مرتفعة جدا لدول المجموعة الاولى : ٩٤٪ فى عام ١٩٧٩ والى ١٤٪ لدول المجموعة الثانية .

المديونية الخارجية العربية تتفاقم ولا يعنى البترول حتى فى تفاديها .

ويمكن اجمال الصورة الخاصة بوضع الاقتصاد العربى فى بداية الثمانينات كمحصلة لحركته فى السبعينات (وما قبل السبعينات) فى انه بالرغم من تراكم الثروة المالية البترولية تتدهور الزراعة العربية ويصبح الاعتماد الغذائى مازقا غذائيا . اذ تتدهور نسبة الاكتفاء الذاتى لأغلب المنتجات الزراعية ويتزايد الاعتماد على المصادر الاجنبية . فتتناقص نسبة الاكتفاء الذاتى من اوائل السبعينات الى اواخرها : من ٨٤٪ الى ٦٠٪ بالنسبة للمحبوب وعلى الاخص القمح (من ٦٦٪ الى ٤٢٪) ومن ٤٠٪ الى ٣٠٪ بالنسبة للسكر ، ومن ٨١٪ الى ٦٥٪ بالنسبة للمنتجات الحيوانية ، من ١٦٪ الى ١١٪ بالنسبة للبن والشاي والتبغ ، ومن ١١٤٪ الى ٢٠١٪ بالنسبة للخضروات ، ومن ٢٤٠٪ الى ١٩٠٪ بالنسبة للقطن . كما ان ما يبنى من صناعات لم يوصل اى من الاقطار العربية بعد ربع قرن من جهود ((التنمية)) الى نقطة يعتبر فيها القطاع الصناعى القوة المحركة للاقتصاد القومى ، ناهيك عن انهاك ما بنى من صناعات فى الستينات فى بعض البلدان العربية . كما ان هذه البنىات الصناعية تسير فى اتجاه مضاد للتكامل بين البلدان العربية وتقوى من حلقات ارتباطها بخارج العالم العربى فى الاقتصاد الراسمالى الدولى . الفجوة بين البلدان العربية تتزايد والمديونية العربية تتفاقم . والاتجاه العام للاقتصاد العربى هو نحو تحوله الى اقتصاد ريعى يتضائل فيه النصيب النسبى للنشاطات الانتاجية .

كل ذلك يتم فى اطار من ازدياد ادماج الاقتصاديات العربية فرادى فى الاقتصاد الراسمالى الدولى وقد بلورت السبعينات حدة ازمتها التى تبرز التضخم فى ثنايا الركود . فى هذا الاقتصاد تسعى الاستراتيجية فى المرحلة الراهنة الى اخضاع العالم العربى نهائيا من خلال تمزيقه اقتصاديا على نحو أكثر مباشرة الآن ، تمزيقا تلعب القوى الاجتماعية المسيطرة فى داخل الاقطار العربية الدور الحاسم فى تمكين القوى الخارجية من ذلك . ويتم التمزيق فى اتجاه : مصر والسودان من خلال رأس المال الأمريكى والإسرائيلى ، المغرب العربى من خلال رأس المال الفرنسى ، الخليج العربى من خلال رأس المال الانجليزى الأمريكى . وهكذا .

ذلك هو الوضع الذى بلورته تطورات السبعينات فى الاقتصاد العربى ، ما الذى يفرضه كتحديات أساسية للثمانينات ؟ .

الباب الثالث

التحديات التي تواجهها الاقتصاديات العربية

يمكننا استقراء الوضع العربي الراهن كما بلورته تطورات الاقتصاديات العربية في السبعينات من رؤية العديد من التحديات التي تواجه العالم العربي في وضعه كجزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي الدولي بما يسود هذا الأخير من أزمة تبلور اتجاهات التضخم في ثنانيا الركود . ويمكن أن نميز بين تحد حال يفرضه الموقف الراهن في العالم العربي يتعين مواجهته مع التحدي الذي يفرضه الموقف المتأزم في الاقتصاد الرأسمالي ، وتحديات تفرض نفسها من جراء نمط الذي اتبع حتى الآن ، يتوجها جميعا التحدي الذي تفرضه الظاهرة الاستعمارية في العالم العربي، أي التحدي الصهيوني . لنرى بإيجاز كلا من هذه التحديات .

الفصل الأول

التحديات الحالية التي يفرضها الموقف الاقتصادي الراهن

١ - يفرض الموقف الاقتصادي الراهن في العالم العربي تحدي حال هو تحدي التمزق الاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي اليوم ، والذي ينتج عن :

- أن البعض ينحو في سياسة اقتصادية منحازة قطريا .
- وأن البعض الآخر ينحو منحازا إقليميا .
- وأن كلا المنحيين يسيره في اتجاه التشتت لا التكامل .
- كما ينتج من استنزاف القوى الاقتصادية عن طريق الحروب المحلية .
- وأخيرا ينتج التمزق الاقتصادي العربي من تحطيم القوى الاقتصادية عن طريق العدوانات العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان ، بل على كل لبنان وضرب القوى الاقتصادية حتى في خارج فلسطين ولبنان ، كما تم بالنسبة للمفاعل النووي في العراق .

٢ - كما تواجه الاقتصاديات العربية التحدي الذي يفرضه الموقف المتنازم في الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يثير عددا من المشكلات يتعين على العالم العربي (شأنه في ذلك شأن بقية البلدان المتخلفة) مواجهتها في الزمن القصير على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الضارة . هذه هي مشكلة الازمة ذاتها واستمرارها وزيادة حدتها وما تفرضه من اتجاهات تضخمية وتقلبات في الائتمان ، خاصة وأن الاندماج المتزايد للاقتصاديات العربية في اقتصاديات الازمة يزيد من حدة أزمة الاقتصاد اليومي الذي تعيشه الغالبية من أفراد الامة العربية . ومشكلة الطاقة واثمان البترول وغيره من المواد الأولية . ومشكلة النظام النقدي وتفسخ قاعدته بما يتضمنه من تقلبات لاسعار صرف العملات الرئيسية والتابعة . ومشكلة السوق المالية الدولية والبتروودولارات ، خاصة في ظل الرفع المستمر لاسعار الفائدة في امريكا وما يفرضه ذلك من ضغوط على الوضع المصرفي والنقدي في العالم العربي وما يؤدي اليه من نقص مستمر في السيولة ينعكس سلبيا على العديد من جوانب السوق المالية وخاصة الأسهم الصناعية والاوراق المالية . مشكلة السياسة الجمالية التي تفرضها دول السوق المتقدمة في مواجهة السلع الصناعية التي

تصدرها بعض البلدان العربية خاصة تلك التي ارتبطت باتفاقات تزيد من تبعيتها لتكتلات اقتصاد السوق الدولي وخاصة السوق الأوروبية المشتركة . و أخيرا مشكلة اتخاذ الانفاق الحربى كمحور لسياسة أمريكية تهدف الى اخراج الاقتصاد الأمريكى من أزمته، أى التركيز على التسليح وما يستلزمه من توتر دولى يظهر بصفة خاصة فى عالمنا العربى، وما يصحبه من محاولات استغلاله لخلق «تحالفات» عسكرية والحصول على قواعد وتسهيلات حربية ، وما يتضمنه هذا التسليح الأمريكى من استمرار تسليح اسرائيل واعطاء دفعات جديدة لصناعة السلاح فيها .

هذه التحديات التى يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى تسليتم على الأقل بعض افكار الهادية ، فى ضوءها تناقش الاجراءات التى يمكن للعالم العربى اتخاذها ، وعلى الاخص على نحو جماعى .



الفصل الثانى

التحديات التى تفرض نفسها من جراء سياسات النمو المشبعة

هذه هى التحديات التى تفرض نفسها من جراء نمط النمو الذى اتبع حتى الآن ويتسع لها كل الثمانينات ويتحتم مواجهتها فى إطار استراتيجية واعية جادة للتطوير العربى ، ابتداء منها تمنح بعض هذه التحديات أولوية فى المواجهة خلال عقد الثمانينات :

١ - تحدى تدنى مستويات المعيشة المادية والثقافية للغالبية من أفراد الأمة العربية وحرمانهم المتزايد من حد أدنى من الحياة الكريمة سواء فيما يتعلق بفرص العمل الكريم أو بالماكل والملبس والسكن والتعليم (وعلى الأخص مستوى مناسباً من اللامية) والصحة وحرية الثقافة .

هذا النوع من الحرمان المطلق والنسبى يوزع فى العالم العربى مع توزيع السكان بين أركانه الذى يستمر توزيعاً لا يوائم متطلبات التنمية . تترك معه حركات القوة العاملة لتتم بطريق عفوئ ، وان كان يعبر عن أن التكامل بين الاقطار العربية ضرورة موضوعية ، إلا أنه يضر بأجزاء من العالم العربى تهجره القوة العاملة فى الوقت الذى لا تستفيد منها الأجزاء المستقبلية استفادة رشيدة نظراً لعشوائية التنقل وموقوتية الإقامة وصعوبة ظروف العمل والحياة . فضلاً عما ينجم عن هذه الحركات من استنزاف فئات من القوة العاملة خارج العالم العربى (بفئات لم تقتصر على عناصر المؤهلة) والاتجاه الى إحلال قوة عاملة غير عربية محلها بما يتضمنه ذلك من مخاطر ثقافية واجتماعية وسياسية حالة ومستقبلية .

٢ - تحدى تزايد الاختلالات فى الاقتصاد العربى ، كل أنواع الاختلالات:

● الاختلالات ما بين قطاعات النشاط الاقتصادى بطيخان قطاعات النشاط الاستخراجى والخدمات وتدهور قطاعات الانتاج المادى الزراعية والصناعية (فى ١٩٨٠ كان الوزن النسبى لقطاعى النشاط الاستخراجى والخدمات ٥١ر٥٪ ، ٢٧ر٢٪ على التوالى ،

في الوقت الذي لم يتعد فيه الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ٦٣٪ و ٥٩٪ (٠) وهي اختلالات تصل لقمتهما في تحويل الاقتصاد العربي الى اقتصاد ريعي يقوم على الهجر التدريجي ، بل والعنيف الآن ، لكل دور انتاجي والاعتماد المتزايد على ريع البترول وفوائد عوائده وريع الموقع (في السياحة أو العبور) « وريع » تصدير القوة العاملة العربية الأمر الذي يعنى تزايد اعتماد العالم العربي على الخارج في كل ما هو اساسي للحياة وحتى للقيام بالنشاط الاستخراجي من سلع مادية انتاجية واستهلاكية ، ويعنى بالتالى تعميق التبعية للخارج بمظاهرها الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بما تتضمنه هذه الاخيرة من انماط قيم وسلوك .

● **الاختلالات ما بين الاقطار العربية** باتساع الفجوة بينها اقتصاديا وثقافيا مع تغير الفجوة الداخلية من ٢١ : ١ في ١٩٧٠ الى ٩ : ١ في ١٩٨٠ . مع ما يخلفه ذلك من توتر وخلافات سياسية بين الاقطار العربية .

● **الاختلالات في داخل القطر العربي الواحد** بين الفئات والطبقات الاجتماعية . وهي اختلالات تتزايد باستمرار الانشغال « بالنمو » بصفة عامة والانشغال عن ، بل وتجاهل ، ضرورة اعادة النظر في انماط توزيع الدخل ، على الأخص في ظل الاتجاهات التضخمية الرهيبة . وكذلك الاختلالات في داخل القطر الواحد بين جهاته المختلفة وعلى الأخص بين المدينة والريف ، ويعيش في هذا الأخير ٦٠٪ من سكان العالم العربي . هذه الاختلالات في داخل القطر الواحد تخلق التوتر الاجتماعي والسياسي .

٣ - **تحدي الغذاء والأمن الغذائي** الذي أصبح مأزقا في اعتماده المتزايد على العالم الخارجي (بتناقص نسبة الاكتفاء الذاتي من اواثل السبعينات الى اواخرها : من ٨٤٪ الى ٦٠٪ بالنسبة للحبوب ، في داخل الحبوب من ٦٦٪ الى ٤٢٪ بالنسبة للقمح ، من ٤٠٪ الى ٣٠٪ بالنسبة للسكر ، من ٨١٪ الى ٦٥٪ بالنسبة للمنتجات الحيوانية ، من ١٦٪ الى ١١٪ بالنسبة للبن والشاي والتبغ) . بما يتضمنه من تعريض العالم العربي لاستخدام سلاح الغذاء وهو سلاح وان كان يفقد فعاليته في مواجهة الدول الكبرى المتقدمة ،

خاصة ذات التطور المخطط ، قد يثبت فعاليته في مواجهة الاقطار العربية وان كانت تقل هذه الفعالية مع ازدياد الصفة الجماعية العربية للمواجهة . واستخدام هذا السلاح كبير الاحتمال مع بقاء القضايا المصيرية للامة العربية قائمة وقيام التناقض بينها وبين من يملكون سلاح الغذاء في شأن هذه القضايا القومية وامكانية بل وحتمية التفكير في استخدام العالم العربي لكل ما لديه من اسلحة في سبيل تحقيق الاهداف القومية . مازق الغذاء يحتد بتزايد اعتماد العالم العربي على الخارج مع تدنى مستويات وكيف الغذاء بالنسبة للغالبية من أفراد الامة العربية . في الوقت الذي تفتح فيه الابواب على مصراعها لانماط استهلاك بذخية تدمر القدرات اللزوم تعبئتها للتطوير الاقتصادي الاجتماعي متخيلة عن كل حياء اجتماعي في وقت تتزايد فيه صعوبات الحياة اليومية للغالبية ، مشيرة بذلك المزيد من التوتر الاجتماعي والسياسي .

٤ - تحدى التضخم وقد أصبح ظاهرة دائمة وسائدة ومتزايدة بمعدلات لا تعبر عنها الارقام تعبيرا دقيقا وانما يلمسها الكل ويعانى منها الغالبية معاناة متزايدة . وذلك بما يؤدي اليه التضخم :

● من تآكل في قيمة الاموال والاحتياجات العربية وتعدى معدلاته معدلات الفائدة التي تدفع عن الموجودات العربية في الخارج (ويقدرها تقرير الامين العام للاوبك في ١٩٨٠ ب ٢٧٥ مليار دولار بالنسبة لموجودات السعودية والكويت والعراق والامارات وليبيا - وتبلغ في مجموعها وفقا لتقدير آخر ٣٣٠ مليار دولار في نهاية ١٩٨١ (١)) .

● من رفع اسعار الواردات العربية ، وعلى الأخص الواردات من السلع الصناعية والغذاء والأسلحة والتكنولوجيا ، وكذلك الواردات من الخدمات بما فيها خدمات الدراسات والاستشارات . وما يؤدي اليه هذا الارتفاع في الائتمان من فقد العالم العربي لمبالغ هائلة بمعدلات تزيد حتى على معدلات

(١) حكمت شريف النشاسيبي ، تنمية اسواق رأس المال العربي .

ما تفقده البلدان الاخرى المتخلفة التى توجد فى مركز مشابه
لمركز البلدان العربية .

● من زيادة فى تكلفة الاستثمارات وتأخير تنفيذها ، فضلا عن
خلق جو يصعب معه التنبؤ والقيام بحد أدنى معقول من
تخطيط للمشروعات . فضلا عما يخلقه من جو يشجع نشاط
المضاربة ويبعد عن الاستثمار الانتاجى .

● من تدهور للقوة الشرائية لدخول الغالبية وخفض مستوى
المعيشة الحقيقى لها بذر التذمر والقلق الاجتماعيين .

● من تفاقم وضع مديونية البلدان العربية المدينة .
تحدى التضخم هذا يزيد من خطورة تحدى ازالة الازهاق
الاقتصادى الذى تعاني منه الدول الأقل نموا والدول المدينة فى
العالم العربى . وهى تشكل الحزام الخارجى الواقع للعالم العربى
ويعيش بها ٧٩٪ من سكانه .

كما أنه يزيد من خطورة تحدى تحويل القدرة المالية العربية
وما يحوط بها من مخاطر الى قدرة اقتصادية حقيقية .

٥ - تحدى مشكلة الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية وضرورة البحث
عن بدائل للطاقة خاصة فى البلدان العربية التى ليس بها طاقة
حاليا . ولا يمثل ذلك الا مظهرا للتحدى التكنولوجى الذى يبرر
بتوقف العالم العربى فى هذا المجال ، بل وبفقدانه فى السبعينات
للكثير من مقومات التقدم التكنولوجى (بهجرة العقول العلمية
وتدنى الوضع فى الجامعات ومراكز البحوث العربية) ، فى الوقت
الذى يخطو فيه التقدم التكنولوجى فى العالم خطوات غير مسبوقة .

تلك هي التحديات الحالة ، تحدى التمزق الاقصادى والتحديات
التي يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وتحديات
التطوير التي نجمت عن انماط النمو التي اتبعتها الدول فى الاقتصاديات
العربية • هذه التحديات يتوجها التحدى الذى تفرضه الظاهرة
الاستعمارية فى عالمنا العربى ، التحدى الصهيونى •



الفصل الثالث

التحدى الاقتصادى الصهيونى

تنتهى السبعينات بلحظة حاسمة فى المواجهة مع الكيان الصهيونى، اذ مع تصاعد العدوان الاسرائيلى فى السنتين الأخيرتين (بالتعجيل من غرس المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وجعل القدس عاصمة لاسرائيل وضم مرتفعات الجولان والتحويل الفعلى لجنوب لبنان الى منطقة للسيطرة الاسرائيلية) وفتح ثغرات لتغلغل رأس المال الصهيونى فى الاقتصاديات العربية ابتداء من العلاقات التى يحاول اقامتها مع النظام الحاكم فى مصر ، تمر المواجهة العربية للكيان الصهيونى بلحظة حاسمة فى تاريخ الحفاظ على الكيان والبقاء الحضارى للمجتمع العربى . وليس من السليم النظر الى الكيان الاقتصادى الصهيونى من خلال معايير « الكفاءة الاقتصادية » التى تستخدم عند تفهم اوضاع الاقتصاديات الاخرى . بل يجب النظر اليه فى اطار العملية التاريخية لتحقيق المشروع الصهيونى . كمشروع يبرز مع تطور الاقتصاد الرأسمالى وتمتع رأس المال الصهيونى بذاتية فى الاقتصاد الدولى . ومع أهمية العالم العربى فى الاقتصاد الدولى وضرورة السيطرة عليه لموقعه ولثرواته (وآخرها البترول) واخيرا لبتروودولاراته ، تتوافق الاطماع الامبريالية مع المشروع الصهيونى فى خلق وطن قومى لليهود فى مكان يتمتع بكل هذه المزايا ، أى تحقيق مشروع صهيونى على المدى الطويل يكتمل بالسيطرة على المنطقة من الفرات الى النيل . وهو لا يصبح كيانا اقتصاديا متوازنا مربحا بذاته الا بالقضاء على الرفض العربى له وتحقيق سيطرته على المنطقة . وهو ما يتم على مراحل ثلاث : مرحلة اغتصاب فلسطين وغرس الوجود الاسرائيلى - مرحلة الاحتفاظ بفلسطين وانهاك الوجود العربى بانهاك الاقطار العربية وتحطيم مقاومتها - ثم مرحلة التوسع من فلسطين جنوبا نحو النيل وشمالا نحو الفرات من خلال اما الاستسلام العربى أو القضاء على الوجود العربى . طوال فترة تحقيق المشروع الصهيونى تكون له نفقته وارباحيته :

— اما النفقة فتغطى جزئيا فقط من الجزء من الكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين المحتلة وانما أساسا من الجزء من الكيان

الصهيوني خارج اسرائيل ومن الدول المهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالى
الدولى .

- والارباحية تكون للقوى المسيطرة فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى
بصفة عامة ولرأس المال الصهيونى بصفة خاصة . وهى تتحدد بما
يحققه وجود اسرائيل من سيطرة على موارد المنطقة، الموارد الطبيعية
والقوة العاملة والموقع الاستراتيجى لها فى خريطة العالم . ولا تكتمل
ارباحية المشروع من وجهة نظر رأس المال الصهيونى الدولى قبل
مرحلة السيطرة على كل المنطقة . وحتى يقضى على المقارنة والرفض
العربيين للمشروع الصهيونى لن يوجد فى فلسطين المحتلة من الكيان
الاقتصادى الصهيونى الا جزئه الاقل قدرة اقتصاديا . أما الجزء
الاكبر من هذا الكيان فيكون خارج الاراضى المحتلة . ويتمثل الرصيد
الاخير للكيان الصهيونى فى الدول المسيطرة فى الاقتصاد الرأسمالى
صاحبة المصلحة فى الهيمنة على المنطقة . وعليه يكون من الطبيعى
الا يتحمل الجزء من الكيان الاقتصادى الصهيونى الموجود فى
فلسطين المحتلة الا جزء محدودا من نفقة تحقيق المشروع الصهيونى
بطبيعته الاستعمارية وذلك حتى يتم تحقيق المشروع الصهيونى الذى
يحتوى عندئذ كيانا اقتصاديا غير مرفوض قادرا على ان يقف على
قدميه : من الفرات الى النيل .

وعليه تكون تغطية نفقة المشروع الصهيونى فى مرحلة المختلفة
على النمو التالى :

- مرحلة اغتصاب فلسطين : يغطى النفقة الكيان الصهيونى الدولى
جزئيا وجزئيا الدول المهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالى ، انجلترا ثم
الولايات المتحدة .

- مرحلة اقامة كيان اقتصادى فى فلسطين المحتلة وانهاك الاقطار العربية
حولها : يغطى النفقة لجزء محدود للغاية الكيان الاقتصادى الاسرائيلى
الذى تكون طوال فترة الاغتصاب وجزئيا الكيان الصهيونى الدولى
وجزئيا الدول المهيمنة فى الاقتصاد الرأسمالى : الولايات المتحدة
والمانيا الغربية (التعويضات ابتداء من ١٩٥٤) تحت ضغط الولايات
المتحدة . وفرنسا فى أوجه تناقضها مع الامة العربية من خلال حرب
الجزائر ومن خلال تضارب المصالح بين النظام المصرى ومصالح

الاستعمار القديم فى المنطقة فى الستينات •

- مرحلة توسع الكيان الاسرائيلى خارج فلسطين ، نحو النيل جنوبا ونحو الفرات شمالا : يغطى نفقة المشروع من الكيان الاقتصـادى الاسرائيلى فى محاولته اليائسة لتحقيق بعض الذاتية فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية ، ومن الكيان الصهيونى العالمى ، ومن الولايات المتحدة الامريكية وكذلك البلدان الغربية الاخرى • فى كل مرحلة من هذه المراحل يكون للأمن مفهوما وسبل تحقيق • والأمن المقصود فى النهاية هو أمن رأس المال الصهيونى فى اطار أمن المصالح الاستعمارية بصفة عامة :

- فى المرحلة الاولى يتحقق الأمن الصهيونى ، الذى لا يتوفر فى نظرهم طالما عاش اليهودى فى « الجيتو » وسط محيط عدوانى من الاضطهاد العنصرى والثقافى ، بخلق وبناء الكيان اليهودى بالاستيلاء على فلسطين وعلان الدولة الاسرائيلية على أرضها •

- بعد اعلان الدولة ، يتحقق الامن بالحفاظ عليها وضمان استمرارها وانهاك الاقطار العربية بخلق جيش قوى يضرب دائما قبل أن يتلقى الهجوم ، كما حدث فى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ • وانتهت هذه المرحلة بالسيطرة على كل فلسطين (١) •

- بعد فرض السيطرة على كل فلسطين والاتفاق مع النظام الحاكم فى مصر ضامنة بذلك حدا أدنى من التغلغل على ضفاف النيل تبدأ مرحلة أخرى من مراحل تنفيذ المشروع الصهيونى ، التوسع خارج حدود فلسطين نحو الشمال فى اتجاه الفرات • هنا يقتضى الامن الصهيونى ضرب كل محاولة لخلق أية قوة ، ولو دفاعية ، عربية ، أيا كان الشكل الذى تأخذه ، وعلى الاخص لو أخذت شكل مفاعل نووى على ضفاف الفرات •

(١) اقتصاديا ، استلزم تحقيق الامن فى هذه المرحلة العمل على تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى أولا فيما يتعلق بالسلع الغذائية بوصفها سلعا استراتيجية مع خلق نوع من الاساس الصناعى قادر على توفير الاحتياجات الاساسية • انظر د • عمرو محيى الدين ، نمط التنمية الاقتصادية فى اسرائيل ، دراسة فى استراتيجية الانماء ، فى الاقتصاد الاسرائيلى ، مركز الدراسات الفلسطينية - جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ٧١ •

والكيان الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة العربية ، وان كان يقع على أرض فلسطين ، الا أنه ، باعتبار المشروع الاستيطانى التوسعى غير المكتمل بعد ، لا يزال يجد مقوماته الاساسية ، طالما بقى موجودا فى محيط من الرفض العربى ، من خارجه . وتتمثل هذه المقومات :

١ - فى الاحلال السكانى عن طريق الهجرة احلالا يرفض كل امكانية لنوع من التوازن السكانى بين العرب واليهود فى فلسطين المحتلة وان كان لا ينفى استخدام جزء من القوة العاملة العربية فى حدود ووفقا لنمط لا يختلف كثيرا عن النمط الاوروبى لاستخدام القوة العاملة العربية . فبالنسبة للقوة العاملة من الضفة الغربية وغزة كان ١٢٪ منها تعمل فى اسرائيل حتى عام ١٩٧٠ . وارتفعت النسبة الى ٣١٫٤٪ فى حرب ١٩٧٣ لكلى يمكن تعبئة السكان اليهود للحرب ، وبقيت النسبة عند هذا المستوى حتى وصلت الى ٣٤٫٩٪ فى سبتمبر ١٩٨٠ . وهم يعملون كاحتياطى للشريحة غير الماهرة من القوة العاملة الاسرائيلية ويجرى استبدالهم عن طريق اليهود الموجودين فى اسرائيل أو استيعاب الهجرة اليهودية الجديدة . ويعمل ٤٦٫٩٪ منهم فى قطاع التشييد يمثلون ٣٨٪ من القوة العاملة فى قطاع التشييد الاسرائيلى ، ١٤٫٢٪ منهم فى الزراعة ، ٢٠٫٥٪ منهم فى الصناعة . هذا الاستخدام للقوة العاملة العربية يحقق فى ذات الوقت تفسخ بعض النشاط الاقتصادى فى الضفة الغربية وغزة ويفصل العمال عن الارض مسهلا بالتالى عملية تهجيرهم فى مرحلة تالية باعتبار أن الهدف النهائى لاسرائيل هو تهجير السكان العرب عن كل فلسطين . كما أن مايكسبونه فى شكل أجور يمثل قوة شرائية تزود الصناعة الاسرائيلية بسوق لها .

٢ - ويتمثل المقوم الثانى فى استمرار تدفق رأس المال من الكيان الصهيونى خارج فلسطين : الهيئات الصهيونية الدولية واليهود الافراد فى الخارج ، ومن الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة، ومن مصادر أخرى فى السوق المالية الدولية (قد تجد مصدرها النهائى فى البترول ودولارات العربية ، الامر الذى يلزم معه القيام بدراسة مدققة نعرف منها من يمول المشروع الصهيونى) . فى بدء اعلان الدولة الصهيونية تقرر الحكومة الاعتماد كلية على رأس

المال الآتى من الخارج وليس على المدخرات العملية فى تمويل أوجه الانفاق المختلفة . منذ ذلك الوقت تتدفق رؤوس الاموال فى داخل الدولة الآن ثلث ايرادات الميزانية يأتى من مصادر خارجية (المساعدات الامريكية وحدها تصل الى ٢٢ مليار دولار فى ١٩٨٠ بزيادة ٤٠٠ مليون دولار عن ١٩٧٩ ، ٢ مليار منها فى شكل مساعدات عسكرية (١٤ مليار) واقتصادية (٦٠ مليار) و ٢٠ مليار دولار على شكل قرض يسدد وفق أنظمة القروض المعمول بها فى الولايات المتحدة) . يضاف الى ذلك رؤوس الأموال الفردية التى تحول لاسرائيل .

٣ - هذه المقومات يجرى تجميعها فى الارض المحتلة عن طريق تنظيم يدور حول الجيش ويقوم على عسكرة كل التجمع السكانى . من هنا كان المقوم الثالث : القوة المسلحة والتسلح ومصدره الاساسى من البلدان الغربية مع قيام صناعة للأسلحة ترتبط عضويا بصناعة الأسلحة فى الولايات المتحدة : الشركات الامريكية للسلاح تقيم فروعاً لها فى اسرائيل (١) - اقامة شركات مختلطة (٢) - الأسلحة الاسرائيلية تحصل على براءات اختراع امريكية (مثال اشعة جاما RAGE) - الشركات الامريكية تدرب الخبراء الاسرائيليين - امريكا تزود اسرائيل بالعلماء والفنيين اللازمين - الجيش الاسرائيلى هو الجيش غير الامريكى الوحيد الذى يحق للامريكيين الخدمة فيه مع الاحتفاظ بجنسيتهم الامريكية - فى اسرائيل يقوم مركز لخدمة القوات الجوية التى تستخدم الفانتوم الامريكى فى منطقة الشرق الاوسط . هذه الصناعة تنتج الآن كمية من الأسلحة المتطورة. تضم زوارق البحرية ودبابات ميركافا وصواريخ بحر/بحر . وهى تجعل من اسرائيل اليوم سابع أكبر مصدرى السلاح فى العالم بعد نمو هذه الصناعة السريع فى السنوات الاخيرة . فبعد أن كانت قيمة صادرات اسرائيل

(١) مثل استرونوتك كوربوريشن أف امريكا .

(٢) مثل شركة تاديران TADIRAN الاسرائيلية المملوكة لشركة

جنرال تليفون آند اليكترونكس (سلفانيا) الامريكية ، والشركة الاسرائيلية كور KOOR .

من الاسلحة ٢٥٠ مليون دولار في ١٩٧٧ وصلت الى ٧٥٠ مليون في ١٩٧٩ و ١٢٥ مليار دولار في ١٩٨٠ (بمعدل زيادة ٤٠٠٪ في ثلاث سنوات) ومخطط لها أن تصل الى ٢٢٥ مليار في ١٩٨٥ . وتصدر اسرائيل السلاح لكثير من بلدان امريكا اللاتينية ، مثل السلفادور (٨٥٪ من الاسلحة التي تتلقاها حكومتها عن طريق وسطاء) وجواتيمالا والمكسيك والارجنتين ، وكذلك تايوان وجنوب افريقيا . بل أن اسرائيل تحصل في أغسطس ١٩٨١ على موافقة مبدئية من الحكومة الامريكية على الحلول محل الحكومة الامريكية في بيع الاسلحة الاسرائيلية (بما فيها الاسلحة ذات المكونات المصنوعة في الولايات المتحدة) في البلدان التي لاتستطيع أن تبيع لها الولايات المتحدة بطريقة مباشرة لاسباب سياسية ، مثل جنوب افريقيا وتايوان . ودول الكاريبي (١) . يزيد على ذلك أنه في اطار برنامج التسليح الحالي للولايات المتحدة تلجأ هذه الاخيرة الى صناعة الاسلحة الاسرائيلية لمواجهة طلب بعض بلدان امريكا اللاتينية على بعض الاسلحة نظرا للضغوط الواقعة على طاقة شركات السلاح الامريكية بفضل برنامج الحكومة الامريكية . ورغم ذلك لا تمكن صناعة الاسلحة الاسرائيلية اسرائيل من عدم الاعتماد على امريكا في التسليح : فالعمود الفقري للقوات الاسرائيلية تمثله طائرات الفانتوم اف ١٥ (وأخيرا ١٦ التي لم يتوقف شحنها الا عشرة اسابيع منذ ضرب المفاعل النووي العراقي حتى أواسط أغسطس ١٩٨١) . وتعتمد اسرائيل كلية على الولايات المتحدة في الاسلحة وقطع الغيار اذا دخلت في حرب لمدة تزيد على ٣ أسابيع .

ابتداء من هذا المقدم الثالث يكون من الممكن فهم فمط الاولوية في الانفاق الحكومي في اسرائيل : في موازنة ١٩٨١ يحظى الامن (الجيش والشرطة ووزارة الداخلية) ب ٣٤٧٪ من انفاق الحكومي (أعلى نسبة في العالم) . وهو ما يقارب نصيب الادارة وكل الخدمات العامة ٣٤٧٨٪ . ثم تأتي خدمة الدين العام ٣٠٧٥٪ . هذه الموازنة ، مقارنة بموازنة ١٩٧٩ ، تزيد في مخصصات الامن واستيعاب المهاجرين الجدد وخدمة الدين العام وتنقص في مجالات التعليم والصحة والمواصلات ودعم

(١) الفاندانشيال تايمز ، ١٨ أغسطس ٨١ ص ٢٨ .

الوقود والسلع الأخرى . وتعكس في مجموعها نمط الأوروية كما يعبر عنه كبر موازنة الدفاع وموازنة استيعاب المهاجرين لتمويل الاستعمار الاستيطاني وكبر موازنة الخارجية والاعلام لتمويل الجهد الدبلوماسي والتضليلي اللازمين لتقديم الظاهرة الاستعمارية في المجتمع الدولي .

والكيان الاقتصادي الصهيوني في فلسطين المحتلة وخارجها هو في ذات الوقت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي يعتبر امتدادا لأجزائه المتقدمة في منطقة من أجزائه المتخلفة ، ويكون من الطبيعي أن يعاني مما يعانيه في أزمته ، مع تزايد في الحدة نظرا لضعف مقومات الوجود الاقتصادي للكيان الاسرائيلي مع سيادة رفض هذا الكيان في المنطقة وارتفاع نفقة الإبقاء عليه في ظل هذا الرفض . ويؤدي هذا الرفض بالاقتصاد الاسرائيلي الى الاعتماد على البلدان الرأسمالية المتقدمة في تصريف صادراتها (حوالي ٤١٪ السوق الأوروبية المشتركة ، ١٧٪ الولايات المتحدة ، ١٥٪ آسيا) مع عدم قدرته على توسيع اسواق لهذه الصادرات خارجها . ومن ثم يتزايد اعتماده على اسواق الدول الرأسمالية المتقدمة وتأثره بما يحدث بها . وعليه يكون من الطبيعي أن يشهد الأدام الاقتصادي في السنتين الأخيرتين اتجاهات مشابهة وانما بدلالات تختلف:

- فيكون اتجاه معدل نمو الناتج المحلي نحو الانخفاض، ٩٠٪ في ١٩٨٠ . بل ان الناتج الصناعي ينخفض بـ ٣٧٪ (لأول مرة منذ الخمسينات باستثناء ١٩٦٧ ، وتسود الصناعة الاسرائيلية ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة (٤٠ - ٥٠٪ في ١٩٨٠) .

- ويعرف الاقتصاد الصهيوني اتجاهات تضخمية رهيبة ، يصل معدلها الى ١٣١٪ في ١٩٨٠ ، يزيد من نفقة الانتاج الزراعي (وهو يتوجه للتصدير) بـ ٥٢٪ وينقص الدخل الحقيقي بـ ٩٪ ويؤدي الى انخفاض الاستهلاك الشخصي بـ ٧٪ . ومع هذا الاتجاه التضخمي تتزايد نسبة العائلات الفقيرة من ٢٨ في ١٩٧٧ الى ٣٣٪ في ١٩٧٨ الى ٣٨٪ في ١٩٧٩ (حد الفقر = ١/٥ متوسط دخل عامل) .

- وتتزايد البطالة في ١٩٨٠ بـ ٦٧٪ ليصل عدد العاطلين الى ٤٧٪ من مجموع الايدي العاملة . وتختلف دلالة هذه الاتجاهات نظرا لانها تؤدي ، في الوضع الاسرائيلي ، الى عدم تشجيع الهجرة من الخارج (تزايدت نسبة التساقط عند اليهود السوفييت ، في بداية ١٩٨١

كان حوالى ٥٨٪ منهم يفضل الهجرة بعيدا عن اسرائيل ، ارتفعت هذه النسبة الى ٨٤٪ فى يونيو ١٩٨١) . كما قد تدفع الى الهجرة من اسرائيل (خلال ١٩٨٠ غادر اسرائيل ٣٠ ألف يهودى) أو تقلل من فترة بقاء المهاجر فى اسرائيل . كما أنها قد تدفع الى زيادة الاستثمارات التى يقوم بها الاسرائيليون خارج اسرائيل . أما الاستثمارات التى تأتى من الخارج الى اسرائيلى فقد زادت رغم الوضع الداخلى بـ ١٠١٪ فى التسعة شهور الاولى ١٩٨٠ مقارنة بنفس الفترة فى ١٩٧٩ (١) .

- يضاف الى ذلك تخرج الموقف بالنسبة لاحتياجات الكيان الاسرائيلى من المياه والطاقة . المسألة الثانية أقل هما لما تضمنه الولايات المتحدة من تزويده اسرائيل بالطاقة . أما قضية المياه فانها قد تعجل من تنفيذ المشروعات التوسعية ، اذ بدأت منذ ١٩٧٣ تشور مسألة التفكير فى مياه الليطانى فى جنوب لبنان ، شمال فلسطين ، ومياه النيل ، جنوب غرب فلسطين .

ويعرض تأزم الوضع الاقتصادى فى داخل اسرائيل ، وهو تأزم يتناسب طرديا مع تناقص التوتر فى المنطقة مع استمرار رفض العرب لاسرائيل سياسيا واقتصاديا ومع تأزم أداء الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، يعرض هذا التأزم المشروع الصهيونى للخطر عن طريق التأثير على متغيرين:

- هجرة السكان اليهود من والى اسرائيل والنتيجة الصافية لها ، فى علاقتها بنسبة كل من السكان اليهود والعرب فى داخل فلسطين المحتلة .

- حركة رأس المال اليهودى الخاص من والى اسرائيل ، وكذلك التدفقات المالية الاخرى الى اسرائيل .

ويتحدد سلوك الدولة الاسرائيلية بعوامل :

- التأزم الموقفى ومدى أثره على الجزء من الكيان الصهيونى الموجود فى فلسطين .

QUARTELY ECONOMIC REVIEW, ISRAEL, 2nd Quarter (١)

وتشير ارقام أخرى الى انخفاض الاستثمارات بالنسبة لكل عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٧٩ .

- ومتطلبات استراتيجية تنفيذ المشروع الصهيونى فى المشرق العربى وفقا للمرحلة التى يمر بها .

- والموقف فى الساحة العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا (بين التماسك أو التمزق أو بين الامن المشترك واللاامن) بصفة عامة والقدرة الفلسطينية (بإبعادها المختلفة) بصفة خاصة .

ويتحدد سلوك الدولة الاسرائيلية بهذه العوامل فى اطار فرضية تكاد تكون مستقرة لا تعرف الا التناقضات المحدودة : هى فرضية توافق المصالح بين المشروع الصهيونى والولايات المتحدة وضرورة الوجود الصهيونى المتفوق فى المنطقة للولايات المتحدة ، واستراتيجية المساندة من جانبها لاسرائيل .

ويمثل الموقف الراهن للمواجهة مع الكيان الصهيونى فى تقابل :

- لحظة موقفية تتحدد بظروف استحكام أزمة الجزء من الكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين مع استحكام أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، وهو ما يستلزم :

- زيادة و بروز الدور الذى تلعبه ، ومن ثم النفقة التى تتحملها ، الولايات المتحدة الامريكية فى تحقيق المشروع الصهيونى .
- ضرورة أن تقوم الدولة الاسرائيلية بعمل عدوانى يمكن من لم الموقف الداخلى ، بما يخلقه هذا العمل من توتر لا يتناقض مع جو التوتر الذى تستلزمه سياسة التسليح الامريكية الحالية .

- مع مكنة استراتيجية ، تنتج من الظروف الراهنة للعالم العربى ، وما يهدده من التمزق بتنظيمه الراهن ، وتحديد قوة مصر ، بل والعمل على اسقاط وزنها . فى ظل هذه الظروف تبدو امكانية تحقيق المشروع الصهيونى ، الامر الذى يغرى :

- بالتعجيل من سرعة تحقيق المشروع ،

- ابتداء من تصور جديد للامن الصهيونى ، يعنى فى الواقع إتخاذ الخطوات الضرورية للتوسع خارج فلسطين المحتلة ، نحو الشمال فى هذه المرحلة .

ويكون ذلك فى وقت تسيطر فيه اسرائيل الدولة على كل فلسطين ويعانى فيه الموقف العربى من خطر التمزق ويتميز فيه الموقف الدولى بزيادة حدة التوتر ، الذى تستفيد منه اسرائيل دائما •

وتزيد مع هذا جسامة المسئولية التاريخية عن الحفاظ على الكيان العربى •



تبرز بداية الثمانينات للاقتصاديات العربية اذن العديـد من التحديات : تحدى التمزق الاقتصادى والتحديات التى يفرضها الموقف المتأزم فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى وقد ازدادت الاقتصاديات العربية اندماجا به وتحديات تطوير هذه الاقتصاديات • وكلها تحديات تلزم مواجهتها من خلال التحدى الأساسى الذى تفرضه الظاهرة الاستعمارية فى العالم العربى ، أى التحدى الصهيونى • والحقيقة أن هذه التحديات انما تواجه الشعوب العربية بصفة عامة وقواعدها المنتجة بصفة خاصة ، وأن قواها المنظمة هى وحدها التى تقدر فى النهاية على مواجهة هذه التحديات • اذ لو صح استخلاص ما لتاريخ المجتمع العربى فى الثلاثين سنة الاخيرة ، بما عرفتـها من سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، من عبـرة لشهد بأن مواجهة هذه التحديات ، قصدا وقدره ، يتعدى الدور التاريخى للطبقات الحاكمة فى العالم العربى •

محتويات المقال

الصفحة

٧	تقديم
١٠	الباب الأول : الموقف في الاقتصاد العالمى فى بداية الثمانينات
	الفصل الأول : الاقتصاد الرأسمالى الدول فى بداية
١١	الثمانينات : تفاقم الأزمة
١١	١ - الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة
٢٤	٢ - الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة
٣٠	٣ - الائتمان : آلية السوق الدولية
	٤ - أهم مشكلات الاقتصاد الرأسمالى الدول
٣٥	التي تواجه الاقتصاد العربى
	الفصل الثانى : الموقف فى الاقتصاديات الاشتراكية
٣٧	المخططة : مشكلات اعادة الهيكلة
٣٧	١ - الاقتصاديات الاشتراكية الاوروبية
	٢ - الموقف الاقتصادى فى جمهورية الصين
٤٩	الشعبية
	الباب الثانى : الموقف الاقتصادى العربى الراهن كبلاورة لحركة
٥٧	الاقتصاديات العربية فى السبعينات
٥٩	الفصل الأول : أداء الاقتصاد العربى فى ١٩٨٠/١٩٨١
٥٩	١ - معبرا عنه بالمؤشرات التقليدية
	٢ - معبرا عنه بمؤشر اشباع الحاجات ومدى
٦٠	الاعتماد على الذات فى اشباعها
	الفصل الثانى : اتجاه التغيرات فى الاقتصاد العربى
٦٥	باستبعاد البترول مؤقتا
٦٥	١ - الزراعة العربية فى السبعينات
٦٧	٢ - الصناعات التحويلية العربية فى السبعينات
	٣ - القوة العاملة العربية ووضعها فى الاقتصاد
٦٩	العربى فى السبعينات
	٤ - الصورة الاجمالية بدون البترول وما تبرزه

الصفحة

٧٢ بالنسبة للسبعينات

الفصل الثالث : اتجاه التغيرات فى الاقتصاد العربى

٧٤ بادخال البترول

١ - سيطرة النشاطات الاستخراجية على هيكل

٧٤ الاقتصاد العربى

٢ - الامكانية التمويلية لدخول البترول ليست

٧٥ الا امكانية احتمالية

٣ - الدخول البترولية وزيادة الانفاق الحكومى

٧٧ والضغط التضخمية

٧٩ توسيع الفجوة بين الاقطار العربية

٨٠ - البترول يؤكد الاتجاه الريعى غير الانتاجى

٦ - التبرول لا يغنى حتى فى تفادى خطر المديونية

٨١ التى تعمق من التبعية

الباب الثالث : التحديات التى تواجهها الاقتصاديات العربية

الفصل الاول : التحديات الحالية التى يفرضها الموقف

٨٧ الاقتصادى الراهن

٨٧ ١ - تحدى التمزق الاقتصادى

٢ - التحديات التى يفرضها الموقف المتأزم فى

٨٧ الاقتصاد الرأسمالى الدولى

الفصل الثانى : التحديات التى تفرض نفسها من جراء

٨٩ سياسات النمو المتبعة

١ - تحدى تدنى مستويات المعيشة المادية

٨٩ والثقافية للغالبية

٨٩ ٢ - تحدى تزايد الاختلالات فى الاقتصاد العربى

٩٠ ٣ - تحدى الغذاء والأمن الغذائى

٩١ ٤ - تحدى التضخم

٩٢ ٥ - تحدى الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية

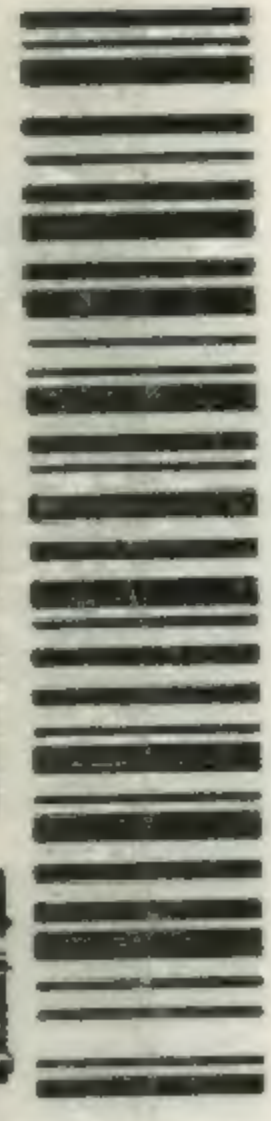
الفصل الثالث : التحدى الاقتصادى الصهيونى

تم بحمد الله وتوفيقه

مطبعة التقسيم
عبد القادر محمد التوني
٢١ ش سيزوستريس - الاسكندرية
* تليفون ٨٠٦٠٥٤



Bibliotheca Alexandrina



0683260